سلسلة المترجمات

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

جيلالي صاري

تجريد الفلاحين من أراضيهم

1962 / 1830

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

جيلالي صاري

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

وزارة المجاهدين
الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

تجريد الفلاحين من أراضيهم

(1830 \ 1962)

ترجمة قندوز عباد فوزية

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين

بمناسبة الذكرى الـ 55 لاندلاع الثورة التحريرية

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

1 ــ مدن ما قبل
الجزائر 978
2 ــ الإنسان و
الجزائر
3 ــ التشجير
4 ــ انتفاضة

تحت الطبع
الكارثة الديمغ

العنوان الأصلي للكتاب

La dépossession des fellahs

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

-- الإيداع القانوني : 2010/1897
-- ردمك : 978-9947-995-10-5

لنفس المؤلف

1 ــ مدن ما قبل احتلال الجزائر الغربية.

الجزائر 1978 الطبعة الثانية 250 صفحة

2 ــ الإنسان والانجراف بالونشريس

الجزائر 1977 624 صفحة مع الخرائط

3 ــ التشجير عامل التطور، الجزائر 1971 سلسلة للجميع

4 ــ انتفاضة 1871 الجزائر 1971، سلسلة للجميع

تحت الطبع

الكارثة الديمغرافية لعامي 1867-1868

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

مقدمة

بينما يتواصل التصنيع بنشاط ويبدأ في الانتشار بالمناطق الفقيرة لتعزيز التنمية المتناسقة عبر مختلف البقاع، فإن الفلاحة عادت إلى الصدارة، أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما في السنوات الأخيرة. عدة أسباب تفسر ذلك. الأمر يتعلق في الواقع بقطاع حيوي على الصعيد الاقتصادي، فالإنتاج لم يعد يغطي الاستهلاك، وأصبح استيراد المنتوجات الغذائية يميل إلى الزيادة سنة بعد سنة.[1] مثل هذا الوضع يبعث على القلق خاصة أنه يتزامن مع الوضع الدولي المتوتر. إذ أنّ النقص العالمي أصبح يمس عددا متزايدا من المنتجات الفلاحية.

من الناحية الاجتماعية أهمية الفلاحة لا تزال خطيرة للغاية. القرى تشدّ إليها دائما نسبة عالية من السكان[2] على الرغم من استمرار الهجرة. التي تزايدت مؤخرا وأصبحت عرضية.

---

1. الاكتفاء الذاتي لم يعد مضمونا. الاستيراد أصبح يمس عددا من المنتوجات وقيمتها الشرائية في ارتفاع متزايد مثلما توضح الإحصائيات. وهكذا في ركن المواد الغذائية، المشروبات والتبغ قد ارتفعت أثمانها فانتقلت من 1075 مليون دج عام 1972 إلى 3707 مليون دج عام 1974 أي بزيادة قدرها 245%. ينبغي أن نضيف أيضا في عام 1974 ، 391 مليون دج بالنسبة للمواد الدسمة والزيت النباتي والحيواني و 104 مليون دج بالنسبة للحبوب والثمار الزيتية أي في المجموع 4202 مليون دج بينما الصادرات (المواد الفلاحية) ارتفعت فحسب إلى 664 مليون دج عام 1974 مقابل 910 مليون دج عام 1973. الحبوب ومشتقاتها تأتي في الصدارة (1872 مليون دج عام 1974) ويليها السكر والسكريات (945 مليون دج) الحليب ومشتقاته (297 مليون دج). إحصائيات التجارة الخارجية، مديرية الإحصاءات. الجزائر 1974 ص. 22. و25.

2. إلى أول جانفي 1978 قدر العدد الإجمالي للسكان بـ 17.422000 نسمة. نتائج أولية بكل بلدية، مديرية الإحصاء سبتمبر الجزائر 1978. حسب التصميم فإن سكان الريف سوف يصل عددهم إلى 9000.000 نسمة

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

حركات مكثفة وغير متحكم فيها، تعطل ليس فقط كل مخطط حضري وإنما أيضا القرى في حدّ ذاتها؛ خاصة بمناطق الزراعات المكثفة، في حين أن المناطق الفقيرة بقيت مجمهرة عموما بالسكان.

كل هذا يبين المشاكل الرئيسية في الريف وتعقيداتها إلى حدّ الساعة. وهكذا فإن الأراضي التي يملكها ويستغلها الفلاحون بالفعل غير كافية. وغير خصبة بشكل عام. ثلاث أرباع من المزارعين لا يزرعون تقريبا سوى ربع المساحات الخاصة، وأي فلاح من هذه الفئة لا يستطيع ضمان العيش الكريم لأسرته، وعادة الأجزاء المزروعة بالحبوب تكون بأراضي صغيرة بالمرتفعات والمنحدرات الوعرة[1]...

الأخطر من ذلك هي حالة الفلاحين الذين لا أرض لهم والذين لم يقدر عددهم في السابق[2] بما يعادل عدد المستغلين، نصف مليون نسمة. استقرارهم في أغلب الأحيان بالمناطق المحرومة يفسّر بما يقومون به من تعويض ببعض الأيام من العمل خلال أهم حملات المحصول الرئيسية، وأحيانا بإرسال الحوالات البريدية عن طريق فرد من أفراد عائلة مغتربة. في المقابل ربع المساحة مشغولة من طرف 2,8% من المستغلين حتى الأشهر الأخيرة قبل التنفيذ الفعلي للمرحلة الثانية من الثورة الزراعية.

عام 1973 أي 61% هذه النسبة التي توازي تقريبا إحصائيات 1966 (62%) تبدو نوعا ما مبالغ فيها إذا أخذنا بعين الاعتبار نمو الهجرة الريفية خلال السنوات الأخيرة انطلاقا من 1970.

1. زراعة الحبوب تستغل أغلبية الأراضي الخاصة، التعداد العام للفلاحة (1973) يقدرها بـ 90% مثل ما أكدها ميثاق الثورة الزراعية (الجريدة الرسمية لـ 1971/11/30 رقم 97.).

2. ميثاق الثورة الزراعية.

وهكذا فإن هذه الاحصائيات تبين حدثين هامين :

ـ نقص الأراضي ومدى ما وصلت إليه من تجزئة.

ـ الحشد العقاري لصالح الأقلية.

من المؤكد أن أسباب هذه الظواهر ذات صبغة تاريخية لكن آثارها لا تزال تؤلم قرانا باستمرار، وذلك أساسا بعد الاضطرابات التي سادت نهاية الفترة الاستعمارية. ولذا، من الضروري دراستها وتسليط الضوء على الجوانب الرئيسية، وعلى وجه الخصوص عملية تجريد الفلاحين الضخمة (من 1830 إلى 1962). هذا هو دون شك السبب الرئيسي كما بيّن ذلك أحد الملاحظين من مرحلة نهاية الامبراطورية الثانية مستخلصا أن :

" الكلّ يتآمر على تدمير مالك الأرض العربية"[1].

في الوقت الذي دخلت فيه الثورة الزراعية مرحلتها الحاسمة، استطعنا أن ندرك أكثر، قيمة وسعة العمليات الكبرى التي هي في طور الإنجاز خاصة :

ـ إلغاء التغيب في الريف.

ـ التأكيد على حقوق الخماسين السابقين والعمال بالأراضي التي يستغلونها ؛

التطبيق التدريجي لبرنامج 1000 قرية اشتراكية[2]، إذ فيما مضى إقامة كوخ يستوجب دفع ضريبة مرتفعة القيمة ؛

1. " الهون" المسألة الجزائرية، باريس، 1869. ص. 26.
2. تدشين أول قرية بعين نحالة (للمسان) يعود إلى 17 جوان 1973، الآن في عام 977 قرابة المائة قد أنجزت وهي مؤهلة بالمستفيدين من الثورة الزراعية وعمال التسيير الذاتي والفلاحين الصغار. البرنامج

ـ التمديد المقبل للثورة الزراعية إلى الغابات لصالح السكان الذين كانوا في أصعب الظروف يؤيدون حرب الاستنزاف الطويلة دون كلل حتى أواخر القرن التاسع عشر.

التحليل لحقبة ماضية يتطلب مزيدا من الملاحظات التي ندرس منها المظاهر الأساسية، استنادا إلى الوثائق التي لحدّ الآن نادرا ما استخدمت، وثائق الحفاظ على الرهن العقاري[1]. استطلاعات سريعة لصندوق أرشيف قد نمت مقاطعة بروفانس السابقة (فرنسا).

كان لا بدّ أن ينتهي عام 1980. السكن الجديد كان لا بدّ من أن يلعب دورا فعّالا في إعادة بناء الفضاء الفلاحي.

1. محفوظات الرهن العقاري مودعة بوهران قسنطينة والجزائر العاصمة. بالنسبة للمرحلة ما قبل 1911 وعلى مستوى مقر المقاطعات الإدارية للولايات السابقة ما بعد هذا التاريخ. فإنها تحتوي على :

" الجداول" حسب الترتيب الأبجدي لفهرس إجراءات الرهن العقاري وقد سجلت فيها كلّ أسماء المالكين والمتعاملين.

"الجداول المرتبة هجائيا"ـ فهرس إجراءات الرهن العقاري حيث في كلّ خانة سجلت إحالات جميع التعاملات.

ـ السجلات أين سجلت العقود بأكملها.

عندئذ منذ 1961. الاثنان الأوّلان استبدلا ببطاقات في بعض الدوائر.

الجزء الأول

مراحل التجريد

إن عملية التجريد رغم حجمها، وأحيانا سرعتها، فإنها لم تكن سهلة ولا سلسة بصفة عامة. حتى يتم الاستيلاء على أكبر عدد ممكن من الأراضي، لخلق أكبر عدد ممكن من مراكز الاستيطان الأوروبي التي تعتبر أكبر ضمان للتواجد الفرنسي بالجزائر العاصمة (ريجنس) سابقا، استخدم النظام الاستعماري عدة طرق، المشروعة وغير المشروعة، السلمية والعدوانية. ضف إلى ذلك عدم وجود أراضي "لا مالك لها"، أيضا وخاصة ارتباط المجتمعات الريفية بالأراضي ارتباطا عميقا.

بالفعل فإن المضاربة على الأراضي قد لعبت دورا هاما في التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر وكانت تحظى بدعم الظروف الخاصة، بعد مقاومة طويلة من السكان التي غالبا ما تكون إثر سنوات عجاف. الصراع المرير الذي واجهوا به قوات الاحتلال والذي كان تقريبا دون انقطاع فيما بين 1830 ــ 1871، يدلّ على أنّ الفلاحين مازالوا متعلقين كل التعلق بأراضي أجدادهم.

ذلك الصراع الذي كان في أغلب الأحيان دون وسائل مقاومة دفاعية أو هجومية رغم ذلك كان لا بد من مواصلته لتأكيد تلك الروابط، للحفاظ على أراضيهم وهو ما أثبتته حقائق كثيرة.

ومن هذا وحتى نفهم تطور التجريد، ينبغي علينا التمييز بين الفترات التالية، الأولى رغم ضآلتها، فإنها ذات أهمية خاصة، لا سيما فيما يتعلق بنتائجها على المستوى الثقافي (الأوقاف).

ـ المصادرات الأولى (1830 – 1850).

ـ التجريد خلال الامبراطورية الثانية (1851–1870).

ـ الحراسة القضائية 1871.

ـ توسع الاستعمار الرسمي ودوره.

ـ وسيلة تجريد الجماهير الشعبية عن طريق الترسانة القانونية. تنفيذ نظام الغابات.

ـ حوصلة التجريد.

من الضروري التأكيد على النقطتين التاليتين :

ـ الطبيعة القانونية لبعض الأراضي والعلاقات بين استخدام المساحة والتوازن الطبيعي.

إذا كانت الملكية الخاصة التي تغطي أغلبية التل لا تثير مشاكل هامة عموما خلال عمليات التحديد والاعتراف بالملكية في إطارات تنفيذ القوانين العقارية، فإنّ الأمر ليس نفسه فيما يتعلق بأراضي العرش إذ وجود هذا النوع من الملكية الجماعية يعدّ مصدر كثير من الخلافات والبلبلة من جانب الإدارة ...

الهدف المرجو من وراء ذلك هو الإبقاء على نسبة كبيرة من الأراضي مثلما يبدو من خلال محاولات التجمع. في الواقع فإنّ التفريق الأساسي بين ملك وعرش كان نتيجة أشكال الاحتلال.

الأولى تتميز بالمحاصيل الكثيفة : أشجار على السفوح والمنحدرات المروية من السواقي والأودية بينما الثانية عادة ما تكون مخصصة لزراعة الحبوب الواسعة النطاق والمرتبطة بتربية المواشي مع استغلال السهول والهضاب بصورة عامة. الفراغ البيّن لهذه الوحدات الطبيعية خلال فترة الحرب لا يرجع فقط إلى طبيعة هذه الزراعة وإنما خاصة إلى النتائج المترتبة على المقاومة سواء تعلق الأمر بأراضي الملكية أو أراضي العرش فإنها كلها ملكية خاصة إذ أن شروط الاستخدام والتقسيم هي نفسها في كلّ جهة من هذه الجهات.[1]

أمّا بالنسبة للظاهرة الواسعة الانتشار، الشيوع، فإنّها تبيّن الملكية الجماعية، ذاك الارتباط القوي بالمجتمع، ذلك الرابط الذي عزّزه من جهة أخرى حق الشفاعة. وعلاوة على ذلك فإنّ ملك وعرش يكشفان عن حقيقتان هامتين :

ـ تكامل الموارد وتكيف الإنسان مع البيئة ومطالبها. إذ أنّ تهيئة المنحدرات وسفوح التلال بالتشجير المكثف قد عزّز المكاتب العربية. فهو دون شك نتيجة انغراس السكان المحليين بالأرض. كما أنه يؤكد أيضا الشغل الشاغل للحفاظ على توازن السفوح والمنحدرات :

ذلك الانشغال الذي يؤكده التمسّك بالمساحات الشاسعة من الغابات... التي كانت تمثل في ذلك الحين مع المقاطع الأراضي الجرداء.

كل هذا يسمح بتوفير موارد متنوعة وجدّ كافية مثلما يبدو من خلال تصدير الحبوب وتواجد عدة مطامير تحسبا للسنوات العجاف.

---

1. انظر خاصة أجرون : الجزائريون المسلمون وفرنسا باريس 1968، الجزء 1، ص. 67، 78.

I. المصادرات الأولى (1830.1850)

رغم أنها محدودة (حوالي 200.000 هكتار) ومتواجدة أساسا بعدد قليل من المناطق القريبة من المدن الكبرى، فإن المصادرات الأولى نجمت عنها عواقب وخيمة خاصّة على المستوى الاجتماعي الثقافي عقب المصادرة الفظة لجميع أملاك الأوقاف، بالإضافة إلى ذلك، انطلاقا من هذه الفترة أصبحنا نلاحظ المحاولات الأولى لإقامة المعسكرات ومؤسسات الحراسة القضائية، إنه السلاح الرهيب الذي تستعمله الإدارة بعد كل انتفاضة منذ سنة 1845.

1. مصادرة ممتلكات الحبوس

لقد تجلت بوضوح علامات المصدرات الأولى وذلك منذ الاستيلاء على مدينة الجزائر.

إذ بعد شهرين من اتفاقية 4 جويلية 1830[1] فإنّ الإدارة استحوذت بمرسوم 8 سبتمبر على بعض الممتلكات، خاصة منها ممتلكات الحبوس، أي المصدر الذي لا ينضب لتمويل الممتلكات ذات الطابع الديني والتعليمي والإجتماعي كما سنت قرارات أخرى في وقت وجيز، مثل قرار 1 مارس 1833 الذي يتطلب من جميع الملاك والحائزين، والنقابات الدينية، إيداع السندات بالإدارة العامة لمسح

1. تطبيق الشريعة المحمدية بقي حرا، حرية السكان من كلّ الطبقات، دينهم، ممتلكاتهم تجارتهم وصناعتهم لن تتعرض لأي اعتداء. - اتفاقية ممضية بين القائد العام للجيش الفرنسي وداي الجزائر" الجريدة الرسمية للجزائر والمستعمرات، الجزائر 1833. رقم 1.

الأراضي خلال أجل محدد. ولكن نظرا للصعوبات التي يثيرها التطبيق فقد تمّ إلغاؤه بقرار 26 جويلية 1834. لذا اقتصر على تأمين وحماية ممتلكات الدولة. وبمقتضى قانون 1851 فإن جميع مجالات الحبوس أصبحت تابعة لممتلكات الدولة. ولكي تكون لنا فكرة على هذا التراث لابدّ من الإشارة إلى الحقائق والإحصاءات التالية. في عام 1860 الإدارة تكتب[1] : " بما أنّ البنايات الخاصة بالعبادة كانت كثيرة جدا إبان الاحتلال فإنّه من المستحيل التفكير في بقائها كلية"، لذا صنف من بينها 78 مسجدا الذي يبقى يتمتع ببعض الامتيازات، فقد أحصى بمدينة الجزائر في عام 1830، 176 مبنى مخصصا للعبادة بما في ذلك 13 مسجدا و109 أصغر منها مستقلة عن عدد من الزوايا. بعد عملية التحويل، (التدمير خاصة لصالح خدمة الطرقات السريعة وغيرها من الأمور التي تتناقض مع هذه المباني...) لم يبق سوى 48 مبنى أي 27.2[2] فقط في حين أن التعداد الذي أجري في أكتوبر 1830 في الجزائر العاصمة يسند الربع من 8000 مبنى للنقابات الدينية (الحبوس، مكة المكرمة والمدينة المنورة، المساجد...)

من جهة أخرى لدينا إحصائيات أخرى جدّ غامضة في نهاية الإمبراطورية الثانية حول التراث الديني. لكن في هذا التاريخ، الأمر لا يتعلق إلاّ بجزء من هذه الممتلكات. والتقديرات تتراوح بين 2.300.000 فرنك بدخل قدره 1.329.12 فرنك و4 إلى 5000000[3] بعد بيع أو خصم قدره 4.495.839 فرنك للأملاك العمومية...

---

1. محفوظات اكس بروفنس ف. 80. 1702.
2. محفوظات ف. 80. 1702.
3. من طرف أجرون. ر. س. هـ.
الجزائريون المسلمون وفرنسا، باريس 1968. المجلد الأول، ص. 297. هذه الممتلكات مميزة بكونها هامة جدا من طرف بيجو وسيمون في القانون الإداري : المجلد 1. ص. 230. باريس 1882.

كل هذا يبرز أهمية هذه الممتلكات وآثارها على الصعيد الاجتماعي. التشريع الجديد يؤثر بشكل مباشر على الأسس الثقافية للمجتمع. التراجع التعليمي أصبح جليا للغاية. فالعديد من الحقائق والشهادات تؤكد ذلك. وهكذا، فإن الجيل الذي عاش بين 1846 – 1848 لم يمر بالتعليم القرآني، فقد فوجئ "توكفيل" واحد من أعضاء لجنة التحقيق من انخفاض عدد الطلاب بقسنطينة أين في عشر سنوات، انتقل من 600 إلى 60 وفي المدارس القرآنية من 86 إلى 30 بينما في عام 1833. وقد كتب هذا المؤلف قائلا[1] :

"لقد أصبحنا نتصرف في هذه الأرباح (الخاصة بالبنايات الدينية) وتركنا جانبا المدارس. وشتتنا الملتقيات. انطفأت الأضواء حولنا... وهذا يعني أننا صيّرنا المجتمع المسلم أكثر... جهلا وأكثر بربرية ممّا كان عليه قبل أن يعرفنا".

ولكن حسب نظر ضباط الاحتلال، فإن الوضع الثقافي في 1833 لم يكن مثلما صوره توكفيل. لقد كان على الأقل منتشرا مثلما هو عليه بفرنسا[2]. التعليم الابتدائي كان (1830) بصورة عامة في الجزائر أكثر انتشارا ممّا كنّا نعتقد. فمتوسط الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة على الأقل مساويا لذلك الذي كان بفرانا عام 1845، في حين أن 2 إلى 3000 من الشباب كانوا يتابعون في كل مقاطعة دروسا في المدرسة و600 إلى 800 يتابعون دروسا في العلوم،

1. توكفيل : المؤلفات الكاملة باريس 1962. المجلد 3. ص. 323.
2. باليسبي وريينود.

القانون والدين[1] لنبيّن كذلك مع الجنرال فالزي "أنّ كل العرب تقريبا يعرفون القراءة والكتابة (1834)"[2].

وهكذا فإن المصير المخصص للحبوس يترجم بعواقب وخيمة على الصعيد الاجتماعي الثقافي، خاصة أن عددا كبيرا من الباحثين والأدباء اضطروا إلى الهجرة وأنّ المؤسسات الدينية أصبحت تراقب بشكل متزايد[3]. من جهة أخرى موازاة مع هذه الانقلابات العميقة، لا بدّ من تسجيل الحمى الشديدة للعصابة التي تعيث فسادا منذ بداية الغزو حول الجزائر العاصمة بالساحل والمتيجة. "سحابة حقيقية للمضاربين حطّت على الجزائر العاصمة إثر قدوم جيش الاحتلال الأوروبي تريد الشراء بثمن بخس وتصبح مالكا لنبيع. بالمدينة أولا، وبالقرى بعد ذلك"[4]. الكلّ يشارك في هذه المضاربة : الموظفون وخاصة الضباط.

2. مصادرة ممتلكات (البيليك)

بمقتضى مرسوم 8 سبتمبر1830[5] فإن ممتلكات (البيليك) وممتلكات المهاجرين قد أصبحت تابعة لأملاك الدولة. مرسوم 31

---

1. ف 80 1732
2. من طرف أجرون، س. هـ. ر. نفس المرجع ص. 318. ملاحظة رقم 2.
3. أنظر. س. هـ. ر. أجرون نفس المرجع الفصل XII (السياسة المدرسية ص. 315 - 341).
4. " بويان" الملكية العقارية بالجزائر، الجزائر 1900. ص.331. يشير المؤلف إلى أن واحدا من بين الحكام الأوائل للجزائر "كلوزيل" اشترى ملكية الأغا الكائنة بميناء الجزائر "نظير دين كبير" ضباط آخرون حصلوا على سندات الملكية.
5. كلّ المنازل، المخازن، الدكاكين، الحدائق، الأراضي، المحلات وأي مؤسسة ، كانت ملكا للداي، البايات والأتراك"...
العقد رقم 35 يمنح الملكية للدومين لكل موارد كل المؤسسات المعينة لمكة والمدينة، للمساجد والتي لها تعيين آخر خاص.

ديسمبر 1830 يخص الاستلاء على ممتلكات (البيلك) بقسنطينة، التي خلعت من أصحابها منذ أسبوعين خلت[1]. التصنيف تدريجي، إذ المسألة تتعلق أولا بتمديد الاحتلال، والاعتراف بالأراضي. من جهة أخرى وفي أي مكان استقرت فيه قوات الاحتلال فإن أراضي البايلك تخضع حتما للتصنيف النزاعات ليست مستبعدة. التصنيفات وقعت بشكل تعسفي مثلما تشير إلى ذلك العرائض اللاحقة. ماذا تمثل هذه الأراضي أو أين تقع بشكل عام ؟

إنها أوّلا أملاك كانت تتوقف مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على كبار موظفي "الريجانس" وتقع في منطقة الجزائر العاصمة وقسنطينة، وبعد ذلك أضيفت إليها أراضي الأمير عبد القادر، خاصة محيطات بعض المدن والحمايات، مثل تازة (جنوب ثنية الحدّ) وطاكدمت قرب تيارت.

ـ أمّا بالنسبة لحجم مساحات هذا التصنيف فإنه صعب التحديد. بايرمهوف الذي وضع مخطط الاحتلال الرسمي في أواخر القرن التاسع عشر قدرها بـ 176166 هكتار[2] لكن هذه المساحة لا تبين إلا الأراضي الموجهة إلى إنشاء المحيطات الأولى والمزارع الأوروبية، البعض منها خصص لأغراض أخرى (الغابات). من ناحية أخرى. فإن مقاطعة قسنطينة التي تأتي على رأس القائمة بـ

1. قرار 31 ديسمبر المتعلق بمصادرة أملاك باي قسنطينة فيما يتعلق بظروف هذا الخلع وما تابعه خاصة المعاهدة الممضية من طرف قنصل فرنسا بتونس. أنظر س. هـ. أ. : جوليان التاريخ المعاصر للجزائر، باريس 1964. ص. 68.

2. " بيير مهوف" : تحقيق حول نتائج الاحتلال الرسمي، الجزائر المجلد 2، 1906.

128010 هكتار، أي 72%، ومقاطعة وهران لم تغطي سوى 34156 هكتار أي 19% ومقاطعة الجزائر العاصمة 14000 هكتار فحسب.

مهما يكن الأمر، فإن هذه الإحصائيات تشير جيدا إلى أهمية هذه المصادرات الأولى التي لعبت دورا هامّا في تشكيل الحيازات الاستعمارية الأولى. موجهة لهذه الأغراض، فإنّ مصادرة الأراضي الخاصة ومصادرة أراضي بعض القبائل ليست أقل أهمية في حجمها ونوعيتها. هذه المصادرات وقعت إثر قانون مؤسسة الحراسة القضائية لعام 1845 من ناحية وإصدار مراسيم 1844 و1846 من جهة أخرى.

3. مؤسسة الحراسة القضائية

هذه المؤسسة يعود تاريخها إلى 1845[1] إنها النتيجة المباشرة للوضع السياسي والعسكري في ذلك الوقت. ولهذا الغرض عدّة حالات ترمي إلى نفس الهدف، نزع ملكية المجتمعات المحلية والأفراد، الحراسة القضائية لا تطبق فحسب ضدّ القبائل التي تقاوم وإنما تمسّ "كلّ من يساند العدو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" أو "الذي يتعامل مع الخصم بذكاء"... نفس الشيء يطبق أيضا على ممتلكات من يهجرها أو يتخلى عن إقليمه. وتهدف هذه المصادرات في المقام الأول سكان الحدود الشرقية والغربية.

وهكذا فإنّ كلّ هذا تفاقم وفق الافتراضات التالية:

---

1. نشرة العقود للجمهورية العامة للجزائر. الجزائر 1845 ص . 225.
الأمر القانوني متصل بالوضعية السياسية العسكرية للبلاد، تضاعف النداء للجهاد سواء من طرف الأمير أومن طرف محمد بن عبد الله (بومعزة) وأشخاص آخرين معروفين نوعا ما أو مجهولين.

ـ "التخلي والانتقال إلى العدوّ يتخذ في حق من يتغيب عن دواره أكثر من ثلاثة أشهر دون الحصول على إذن من السلطة الفرنسية."

ـ وهكذا فإنّ قانون الحراسة القضائية أصبح سلاحا مهولا إذ أنه ذريعة لكلّ الانتهاكات الممكنة كما سنرى، عامي 1864 و1871 إثر الانتفاضة الموالية لهذين التاريخين، من جهة وحرائق الغابات لعام 1881 من جهة ثانية.

4. النزع القانوني لملكية القبائل

هذه هي النتيجة المباشرة لتمديد وتعميم المقاومة الشعبية المفعمة بالحيوية والموجهة في وقت واحد أو على التوالي من طرف الأمير عبد القادر في الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، بومعزة بالظهرة والنشريس، بوبغلة في منطقة القبائل، أحمد باي في الشرق، وغيره من القادة المعروفين بعض الشيء، أو غير المعروفين من طرف الجمهور... إذ بالنسبة للسلطة الاستعمارية، فإن الطريقة الوحيدة لوضع حد للمقاومة العنيفة للجماهير هو الدمار[1]. تدمير المحاصيل وأخيرا مصادرة الأراضي، مع استئناف الأعمال العدوانية بعد انتهاك معاهدة التفنة 1837 مثلما أكّد ذلك بيجو بوضوح مؤكدا يوم 18 أفريل 1841 :

---

1. هل يمكن أن نجري في كلّ مكان مرّة واحدة ؟ هل يمكن أن نتجنب كل ضربات المنخس ؟ أيمكن أن نضع 100.000 شخصا لمتابعة عبد القادر ؟ طبعا لا. ولكننا نستطيع متابعة والوصول إلى السكان الذين يقدمون له الفرسان والموارد... حرب من هذا النوع لا يمكن أن تنتهي إلا بحركة لا متناهية لكلّ معمّرينا. ولنقل ذلك، إذ لا بدّ للأمّة أن تعرف ذلك، أن ندمّر العرب... "مراسلة بيجو، لوزارة الحرب في 24 نوفمبر 1849 (نقلها العميد شرشال) من : حياة الأمير عبد القادر الجزائر المؤسسة الوطنية للنشر 1970.
لا ينبغي التلميح للتصريحات المماثلة لعمداء آخرين.

" الملكيات الخاصة ونقابة الحرفيين التي تمّ الاعتراف بها على أنها ضرورية للاحتلال، سوف تنزع ملكيتها بصفة عاجلة من أجل المصلحة العامة".

في الواقع، فإن هذا التصريح لم يأت إلا ليؤكّد وضعية قائمة بما أن المصادرات الفعلية كانت قبل هذا التاريخ وخلال السنوات الأولى لاحتلال الجزائر العاصمة. وهكذا فإنه منذ 1837، والمستوطنون الأوائل يزرعون مساحة قدرها 7000 هكتار بمنطقة المتيجة، كتنازلات كبرى لإنتاج الأعلاف.

بسرعة فائقة، اتسع نطاق المصادرات ومسّ العديد من القبائل، في المناطق المحتلة سابقا، ولا سيما في المناطق الحضرية أين تمّ تطوير الأراضي بشكل مكثف. بالفعل منذ سقوط الجزائر العاصمة، فإنّ عددا وافرا من الأوروبيين قدموا بحثا عن الربح، وخاضوا بسرعة في استغلال الممتلكات الحضرية ثم في عملية امتلاك الأراضي. الجميع يشارك في هذه الموجة التي هبّت على الساحل ومتيجة. ثلث أرباع الأراضي التي اشتراها الأوروبيون محلّ نزاع مع العديد من أصحابها، ويصل الالتباس إلى أشدّه. إذ وتحت ستار التحقق من مستندات الملكية، مرسومان اثنان أصدرا في 1844 و1846 لم يكن هدفهما الوحيد إثبات المكاسب غير الشرعية فحسب ولكن أيضا وخصوصا المصادرة المقنّعة لأراضي القبائل. الواقع إن اللجان المسؤولة عن تطبيق القوانين تحاول أولا وقبل كل شيء تحديد الأراضي الضرورية للاستعمار. لهذا، فإن هذه اللجان تقر

الاعتماد للأروبيين، وتطالب الفلاحين بالمستندات. هؤلاء نظرا لاتساع مجال العداوة وانسحاب البعض منهم إلى مجالات أخرى، فإنهم لا يستطيعون تقديم كلّ المستندات. ونتيجة لذلك فإنّ أكثر من 2000 أسرة جزائرية قد خسرت ممتلكاتها بمتيجة. حسب إزنار (الذي لم يجد إلاّ بعض الوثائق) ما يقرب من 30.000هكتارا (29140 هكتار) التي تمّ جمعها وتسليمها إلى إدارة الاستعمار، في حين يتمركز الفلاحون على 27636 هكتارا في متيجة، وبين وادي بودواو ووادي يسر... [1]

في مكان آخر فإن تطبيق نفس الأوامر القانونية يؤدي أيضا إلى عدة مصادرات، خلال ست سنوات، فإن اللجان توصلت إلى حلّ مشكلة 110.000 هكتارا منها 78.000 موجهة للإدارة. بمنطقة قسنطينة وثيقة تعود لسنة 1846 قدرت المساحة الإجمالية التي ضمّت لأراضي "الدومين" بـــ 170127 هكتار منها 133.698 هكتارا بالمنطقة القريبة من القطاع القسنطيني[2].

وهكذا حتى قبل الانتهاء من احتلال التلّ، فإن المصادرة كانت قد تطوّرت ممّا أدّى إلى فقدان مساحات شاسعة، وفي كثير من الأحيان من أفضل الأراضي، حول المدن الرئيسية، الهدف من كلّ الإجراءات الأولى، التصنيفات، المصادرات، "التحقق" من سندات الملكية، هو دائما نفسه، تشكيل ركيزة أساسية كافية لإنشاء وتطوير الاحتلال على حساب ملكية الفلاحين.

---

1. - هـ - إزنار : إعادة تنظيم الملكية بالجزائر. الجزائر1949.
2. - أ - نوسشي تحقيق حول مستوى معيشة سكان الأرياف بقسنطينة من 1871 إلى 1919، تونس 1960 . ص. 84.

" وهكذا سواء من حيث المبيعات التي تم الاتفاق عليها، سواء من قبل الحارس القضائي أو نزع الملكية الذي أضرّ بالسكان الأصليين، فقد وجد هؤلاء أنفسهم مسحوبين من أراضيهم التي أقاموا بها منذ أمد بعيد، مثلما كتبه إزنار، " فيما يخص متيجة عند ختام نتائج اللجان المكلفة بتطبيق المرسومين المذكورين أعلاه.

5. الاستيطان الاستعماري الأوّل

على إثر هذه المرحلة الأولى من نزع الملكية، فإنّ المنطقة المحتلة الأولى من قبل القوات الاستعمارية هي في طريق الاحتلال. وهكذا فإنّه بعد نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، تربّع المحتل على 60 مزرعة في متيجة على مساحة 14500 هكتارا، أي بمعدل 240 هكتار متوسط لكل وحدة. بوسط السهل نفسه نجد النصف بمساحة قدرها (11000 هكتارا) مع ارتفاع لمتوسط الوحدة بـــ (336 هكتارا). من بين أكبر الضياع تبرز ملكيات "لاكنتيس دي لافيل" (800 هكتار) بعين طاية و(400 هكتارا) عند العبزيزة (613 هكتارا) عند بن دالي (350 هـــ) التي استولت عليها كلها شركة درفوي، أرملة بوتان التي تملك حوش بوقندورة (470 هكتارا) ورسام الاستعمار هوراس فرني الذي يملك حوش بن كولا (150 هكتارا).

إذا كانت المحاولات الأولى بوهران ما تزال محدودة جدا. فإننا نلاحظ بمقاطعة قسنطينة حوالي 200 حيازة استعمارية بلغ مجموعها 20.000 هكتارا 20 وحدة منها بمساحات تتراوح بين 100 و400 هكتارا، الأكثر اتساعا تصل إلى 1000 هكتارا.

بعنابة نسجل منذ 1837 ملكيتين مساحتها أكثر من 1000 هكتارا، ثلاث مساحتها أكثر من 500 هكتارا وتسع مساحتها أكثر من 100 هكتارا البقية ممثلة في وحدات مساحتها أقل من 100 هكتار. أحد أقارب نابوليون السيد فردناند بارو منح لنفسه 600 هكتارا قرب سفساف سنة 1845، وثلاث سنوات من بعد عيّن نائبا...

هكذا فإن المحيطات الأولى ظهرت وصوحبت بعدّة نتائج :

6. النتائج المترتبة عن المصادرات الأولى

هي كثيرة وتكتسي مظاهر عدّة، وفقا للمناطق التي مستّها. اتبعت المعارك الأولى بتدمير المحاصيل وانخفاضها الشامل على النحو المحدد في الشهادات العديدة وخاصة مراسلات الجنرالات التي احتوتها "جرائد الزحف" : الجزائر العاصمة كانت تحيط بها حدائق ومنازل الاستجمام. وكانت المناطق التي تحيط بها تشبه مناطق مرسيليا. لقد اختفى كلّ هذا. وقد تمّ تخريب الحدائق وخطوط الهدروليك الحاملة للمياه الضرورية للريّ، تحت سماء محرقة، لقد تضعضعت وهدّمت، والمنازل انهارت وهياكل البناء صارت حطبا للتدفئة".

"وعند ندرة هذا المورد تقطع النباتات وأشجار الفاكهة، هذا لحدّ الآن الدّمار الوحيد الذي قمتم به" مصرحا ماركي دي صاد لغرفة النواب يوم 28 أفريل 1834[1].

1. مدرّب عالمي المجلد 9 ص 1064.

وهكذا فإن الآثار المباشرة للتوسع في العمليات قد روفقت بسرعة بخراب كبير. الحوصلة جد ثقيلة وخاصة عندما يتعلق الأمر بغراسة الأشجار، بمحاصيل زراعية مكثفة، التي تسجل من جهة أخرى، احتلالا فعليا ومستديما للأرض. بساتين البليدة دليل على ذلك:

"كلّ بساتين البرتقال للجنوب والغرب قد قطعت والأخرى ماتت لانعدام الريّ، البساتين أصبحت هشيما."

" المسلمون يقولون لنا : لقد جعلنا من هذا المكان جنّة فصيّرتموه جحيما"[1].

نفس هذا التدمير ينطبق على مناطق أخرى، خاصّة المناطق الجبلية التي تميّزت دائما بالأشجار المثمرة. الكثيفة والمتنوّعة، مثل منطقة بني مناصر بناحية شرشال والونشريس[2]...

1. من بين الشهادات النادرة نذكر شهادة دي سفو مستودع المحفوظات العسكرية فانسون : " عدّة غارات نهب غير مجدية، الحرائق أو نهب المطامير التابعة لبني أولبان، بكلّ منطقة برج بوعريرج عند الزدرزا وأولاد جبارة... "

2. المحفوظات الوطنية باريس ف 80. ص. 1128.

كلّ هذا
الجزائري. وهك
120 ل تقريبا)
1838 بالجزائر
فرنك. خلال
و254% بالنسبة
في قس
خلال نفس الفت
تضررا كما أن
وهكذا
الضرائب مق
قدرها 100%
تقبض بالإض
دفع الجزء ا
أصبحوا مض
في
المنزوعي ال
لا رجعة ف
يضطرون ل

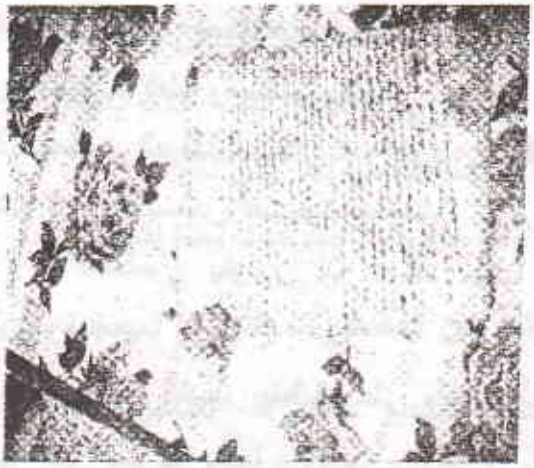

2- عقد ملكية عقارية قديم. شاهد على ارتباط الفلاحين بأراضيهم...

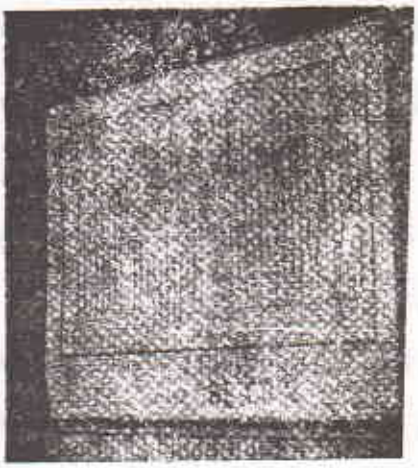

1- نموذج لآلاف من المجلدات الضخمة لدى دوائر عقود المعاملات العقارية. منبع لا ينضب للبحث...

كلّ هذا يترجم بانخفاض في الإنتاج وبداية تفكيك الريف الجزائري. وهكذا ارتفعت الأسعار فجأة : صاع القمح (أي ما يعادل 120 ل تقريبا) انتقل من 3.60 فرنك قبل 1830 إلى 9.32 فرنك عام 1838 بالجزائر العاصمة، بالنسبة للشعير انتقل من 1.8 فرنك إلى 4.5 فرنك. خلال نفس الفترة أي بزيادة قدرها 259 % بالنسبة للقمح و254% بالنسبة للشعير خلال نفس الحقبة.

في قسنطينة كانت الزيادات على التوالي : 357% و 314 % خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك فإن المبادلات التجارية كانت أكثر تضررا كما أن مختلف المجتمعات تضرّرت من الضرائب الجديدة.

وهكذا في المنطقة الشرقية وحدها. هناك زيادة كبيرة في الضرائب مقارنة بالفترة السابقة. معدّل "الحكور" يتعرّض لزيادة قدرها 100% في أربع سنوات. من 1841 إلى 1845. رسومات جديدة تقبض بالإضافة إلى الضرائب المعتادة. وعلاوة على ذلك بدلا من دفع الجزء الأكبر من ضرائبهم عَيْنًا كما كان من قبل، فإنّ الفلاحين أصبحوا مضطرين إلى دفعها نقدا انطلاقا من 1845.

في ظلّ هذه الظروف، فإن أدنى البرولطاريا للفلاحين المنزوعي الحيازة أصبح لا مفر منه. وبالنسبة لعدد منهم فإنّ الحركة لا رجعة فيها. مفتقرون إلى الموارد والأراضي اللازمة، فإنهم يضطرون إلى العمل بكلّ ما لديهم من قوّة:

"وفي كثير من الأماكن، فإن الأرض اليوم مزروعة بنفس الأيادي السابقة، أيادي المواطنين، مع فارق أنه بدلا من أن يكونوا هم المالكون لم يصيروا سوى أصحاب حق انتفاع، مقابل إيرادات تدفع للمستوطنين الأوروبيين"، استنتاج تقرير المكاتب العربية في عام 1858.

في الواقع مجردون أو معزولون، فإنّ الفلاحين تنقصهم الأراضي، خاصة بمنطقة المتيجة. بعد تطبيق مراسيم 1844 و1846 فإن بني موسى، لم يحتفظوا إلاّ بـ 6.5 هكتار. معدل كل مسؤول عن العائلة، بني خليل 12.5 هكتار والخشناس 14 هكتار. هذه الأراضي أغلبيتها موجودة بالمنطقة الأقل خصوبة منطقة الجبال. وعلى أية حال، مثل هذه المساحات ليست كافية، وخصوصا أنّ الأراضي الرطبة (المراعي) قد صنفت بشكل نهائي ...

نسجل أيضا أنه أينما كان التواجد الاستعماري يكون تدهور معيشة جماهير الفلاّحين. وهكذا وخلال هذه الفترة الأولى، فإن متيجة والساحل يتواجد بها حوالي عشرون مركزا استعماريا. فالسكان الأوروبيون انتقل عددهم من 27204 إلى 112607 فردا من 1841 إلى 1850. من بين المهاجرين نجد عددا كبيرا من الإسبان، الإيطاليين والأنجلو مالطيين.

هذه هي بإيجاز النتائج المباشرة لفترة الاحتلال. فهل سيكتفي الاحتلال بهذا التجريد الأولي. ألا ينتهز عكس ذلك كل الفرص ليلتهم أكبر قسط من ممتلكات الجماهير الريفية؟

II - تجريد الفلاحين تحت ظلّ الامبراطورية الثانية

(1870 -1851)

لم يعرف تجريد الفلاحين الراحة تحت ظل الامبراطورية الثانية، إذ فقد المزارعون 365000 هكتارا منها 249.000 خلال العقد الأول لهذا النظام، على الرغم من اتخاذ مواقف صلح من طرف نابليون بونابرت خاصة خلال الزيارات التي قام بها إلى الجزائر.

ومع ذلك فمن الضروري التمييز بين فترتين : قبل وبعد قضاء مجلس الشيوخ لسنة 1863، كما تبينه الإحصاءات المذكورة آنفا. الفترة الأولى تميزت بتوسّع مفاجئ لأراضي المعمرين سواء تعلق الأمر بالاحتلال الصغير أو الكبير، هذا الآخر ممثلا من طرف شركات رأسمالية كبيرة منبثقة من حاشية الامبراطور. كما شهدت هذه الفترة أيضا واحدة من الإجراءات اللاإنسانية للنظام الاستعماري: تقسيم الأراضي أو ترجمة أخرى لمرسومين اثنين لسنة 1844 و1846 اللذان كانت مظاهرهما وعواقبهما وخيمة للغاية.

في المقابل فإن قانون مجلس الشيوخ حدد نقطة تحوّل انطلاقا من سنة 1863 لكن تطبيقه محدّد مكانا وزمانا. إنه يتعلق فقط ببعض القبائل وجميع العمليات توقفت فجأة انطلاقا من عام 1870. ويتمثل الهدف الرئيسي خلال هذا الجزء الثاني في السعي في المقام الأول عن توازن بين احتياجات المستعمرين وحفظ سبل العيش اللازمة للمزارعين.

أما بالنسبة لقانون 1851 فإنه بعيد كل البعد لضمان عدم انتهاك حرمة الملكية، إنه يسمح أوّلا وقبل كل شيء بمجرد التصنيف للمساحات المشجرة، كل اعتراف بالغابات المكثفة، أحيانا اعترافا سطحيا، يكون العقاب عليه بالتصنيف الرسمي لأراضي الدولة.

1. تطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين

مع ظهور الامبراطورية الثانية، فإن المقاومة لا تزال مستمرة بعد عشرين عاما من القتال، والتدمير العام لوسائل الإنتاج والمعيشة للقوى الشعبية. أيضا ينبغي للقوى الاستعمارية ليس فقط مواصلة الغزو، ولكن الأهم من ذلك السيطرة على المناطق المحتلة، وذلك بإنشاء مراكز الاستيطان الأوروبي، حول الحاميات وفي وسط محيط الزراعات، حتى يتم استقرار السكان الأوروبيين. هكذا تضاف إلى المراكز الأربعين التي أنشات من قبل، والتي حوالي النصف منها بالمنطقة الغربية بسرعة، مواقع أخرى للاستيطان، سواء بالأراضي الخصبة للسهول، أو الجبال التي كثيرا ما تكون مأهولة بالسكان المتعلقين كل التعلق بأرضهم، بالتالي معادين كل العداء لاختراق القوات الاستعمارية أراضيهم.

بالسهول ينبغي أن نسجل تضاعف القرى، خاصة بمتيجة (وادي علاق)، بناحية عنابة، بناحية وهران (عين تمشنت) بالشلف (الهليل)... المراكز الأخرى أنشات لأغراض عسكرية : مراقبة أهمّ

الطرقات والمراكز الاستراتيجية. الأمثلة كثيرة والأكثر تعبيرا متعلقة بالمناطق الجبلية، مثل الونشريس، واحد من المرتفعات الصعبة النفاذ. وهكذا في هذه السلسلة، الغابتان الهامتان والتي يعود تاريخ إعادة تشجيرها إلى عام 1843 أي خلال الفترة الحاسمة من استئناف الأعمال العدوانية مباشرة بعد انتهاك معاهدة التافنة من طرف القوات الاستعمارية، أصبحت مراكز للسكان، يحيط بكل منها محيط استعماري وذلك في عام 1858. الأمر يتعلق بثنيّة الحد وعمّي موسى، المحيط الأول كان يراقب المنطقة الشرقية لتلك المرتفعات والثاني يراقب عن كثب محور خط الطول الذي يتبع وادي رهيو بين الشلف وسرسو. أمّا بالنسبة للمركز الثالث، مركز زمورة فقد ظهر عام 1863 ومحيطه لا ينتشر فحسب على أراضي المجتمعات المحلية وإنما أيضا على النواحي المشجرة.

أما بالنسبة لمصدر الأراضي، فإنه من الصعب عموما تحديده، فالإدارة تستخدم ليس فحسب الأراضي العمومية (أوّل ما صودر من أراضي) وإنّما أيضا أراضي المزارعين. وهكذا فبالنسبة لمركز عمّي موسى وحده، خمس قبائل تمت مصادرة أراضيها. أحسن أراضي ولاد عباس، ولاد موجار، أولاد بوإكني، توارس ومنكورة (أولاد علي) قد صودرت وأصحابها عزلوا في أراضي ضيقة وفقيرة، ببلاد عالف بالجنوب الغربي لعمي موسى.

تضاعف محيطات الاستعمار بقي إذن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمصادرة ويمتد أكثر فأكثر إلى مناطق جديدة، المناطق الجبلية أين يعيش غالبا عدد من المجتمعات الريفية. إذ لإعطاء دفع جديد لهذا التوسع فإن الإمبراطورية الثانية قررت غرس شركات رأسمالية قوية.

3 ــ رمز الاحتلال : الكروم لاحظوا تجاور منظرين مقابل اتساع زراعة المضاربين، أخدُودُ المنحدرات مأوى السكان المجربين من أراضيهم...

2. توسع الشركات الرأسمالية واستغلال الخماسين والفلاحين الصغار

بالنسبة للامبراطورية الثانية فإنه ينبغي على الاستعمار الخاص أن يلعب دورا محدودا. في المقام الأول فإن الاستعمار عليه تسوية مسألة الشركات الكبرى الرأسمالية والتي غالبا ما يكون ناطقوها الرسميون من المتعاونين المقربين من نابليون بونابرت...

وفي هذا السياق، بسرعة كبيرة فائقة، ومنذ مجيء النظام الجديد، تكونت ثلاث شركات كبرى سمحت بدعم إقامة الاستعمار، إنها الشركة العامة الجزائرية، شركة جينيف وشركة هبرة ومكتا، شركة جنيف المراقبة من طرف سوتيردي بورقار، تمثل قبل كلّ شيء كل مصالح وكلاء سويسرا لإقامة دائمة، واستغلال المالكين الشرعيين فإنها تعتقد بذلك أنه بإمكانها إقرار مستعمرة كبيرة ألمانية سويسرية. لهذا الغرض عن طريق اتفاقية عام 1853 حصلت على حوالي 20.000 هكتارا بسطيف، وحاولت خلق 10 محيطات أو مناطق من 2000 هكتار لكل وحدة. تدريجيا فإنها تمكنت ليس فقط من إمكانية الوصول إلى التخلّي عن مصادرة هذه المساحة الهامة مجانا وإنما أيضا الحصول على مزايا أخرى لا يستهان بها، مثل إقامة بنايات من طرف الدولة وجزء من البنية التحتية في المناطق الممنوحة.

إذ على الرغم من كل هذه المزايا والشروط غير المتوقعة، فإن الشركة لم تفي بالتزاماتها. فقد فشلت في انتداب عدد كاف من المعمرين ليبقوا في المناطق المشار إليها ... ولزراعة ما حصلت عليه من أراضي، كان لزاما عليها إذن أن تتجه للملاك السابقين، الفلاحين المصادرين للاستعانة بعملهم المضني. وإذن فإنه فشل واضح مثلما أبرزه تقرير نائب والي سطيف في عام 1862 :

"الفراغ الأوروبي تكوّن بالمجال الواسع للريف الذي لم يعد مستغلا من طرف أهله ولم يعد يمثل من هنا فصاعدا سوى صندوقا بسطيف لصالح المتعاملين بجنيف"[1]

في الواقع من بين 2956 أروبي الذين استقروا سنة 1858م لم يبق بعد ذلك سوى مائة. في حين أن الأرباح أصبحت ست أضعاف من 1870 إلى 1923... مثل هذه الفوائد هي المرمى الأساسي لكلّ شركة رأسمالية والتي تبدو جد واضحة. هذه الشركات تتجنب اليد العاملة الأوروبية، لأنها متشدّدة في شروطها وتنحو نحو اليد العاملة المحلية المتكوّنة من أولائك الذين صودرت أراضيهم...

وهكذا إذا كان التوفيق على الصعيد الاقتصادي لا نزاع فيه، فإنه غير ذلك على أصعدة أخرى. فإخلاء الأراضي المصادرة كان فشلا ذريعا لقوى الاستعمار إذ مستقبل الاحتلال متعلق بتزايد عدد الأوروبيين عموما وبتضاعف المراكز بصفة خاصّة.

إذا كانت المساحة الممنوحة لشركة جنيف صغيرة نسبيا فإنّ الأمر خلاف ذلك بالنسبة للشركتين الأخرتين، ولكن هل تمديد المساحات لصالح الشركات سوف يصاحب بتغييرات هامّة ؟

لقد بنت الامبراطورية الثانية كلّ آمالها على الشركة العامة الجزائرية وعلى ما يبدو بأقل التكاليف... إذ أن نابليون بونابرت وافق بسهولة على إنشاء هذه الشركة بعد أن دفعه لذلك رجلان اثنان

1. مذكور من طرف "باسرون : " الشركات الكبرى والاحتلال بشمال افريقيا، الجزائر هنتز 1931.

من الدوائر الاقتصادية الباريسية لهما أشد التأثير وهما "فريمي" المحافظ للقرض العقاري و "طالابوت" مدير السكك الحديدية.

وقد وقع ذلك بعد عدّة مفاوضات وبموجب اتفاقية 1863 إذ تستلزم الشركة الجزائرية العامة بالقيام بمجموعة من الأعمال بإمكانياتها الخاصّة من أجل تعزيز توسع احتلال الأراضي.

كما أنها تلتزم بدفع 100 مليون فرنك للدولة مقابل الأعمال التي أنيطت بها وفي المقابل تحصل من الإدارة على 100.000 هكتارا بمبلغ 1 فرنك للهكتار من الإيراد لمدة خمسين سنة.

إذن بمثل هذه الوسائل تمكن نظام ديسمبر لعام 1851 من تعزيز وضمان مستعمرة سمّاها "المملكة العربية". أغلبية الأراضي المسلمة متواجدة بالقطاع القسنطيني أين قدرت بـــ 82000 هكتارا موزعة خاصة بناحية الهضاب العليا، حول قسنطينة البقية حوالي 18000 هكتارا مبثوثة بإقليمين آخرين : 4500 هكتارا حول الأصنام، 2900 هكتارا قرب تلمسان (سيدي عبدلي) ...

غير أن الشركة العامة الجزائرية التي أصبحت منذ 1877 الشركة الجزائرية، لم تتقيد مثل شركة جنيف البتة بالتزاماتها، ممّا أدّى إلى فشل محاولات تجميع السكان. إذ أنشأت خمس مراكز منها مركز عين رقادة، (قسنطينة)، وقد تمّ استغلال محيط صغير حول هذا المركز مباشرة. بقية الأراضي المسلّمة تؤجر في أغلب الأحيان مثلما هو الحال في ظروف أخرى، لمن صودرت أراضيهم، للمالكين السابقين.

أليس هذا الإيجار وسيلة مربحة عندما تكون اليد العاملة المحلية ليست فحسب قوية ولكن وخاصّة متساهلة في بعض الأحيان؟ مهما يكن من أمر فإن وكلاءها منهم بورشي[1] توصلوا إلى الإيجار بقيمة تساوي عشر إلى إثني عشر مرّة قيمة الدفع مقابل المنح سنويا ...

ومن هنا فإنّ هذا يعدّ وضعا جيّدا بالنسبة للشركة التي شبكتها المصرفية وصلت تدريجيا إلى تغطية أغلبية المراكز الريفية وحتى الشبه حضرية للجزائر. عملية مثمرة أخرى للأوساط المالية للعاصمة الفرنسية ولكنها جدّ مدمّرة للفلاحين هي التي لها علاقة بشركة الدومين لمكتة وهبرة، مديرها رجل أعمال باريسي " ج. كاهن" منحته الدولة 25000 هكتارا منها 15320 هكتارا أراضي صالحة للحرث والبقية عبارة عن مسارات وأراضي فلاحية.

هذا المنح الأخير موجود كله بمنطقة مكته والسيف بين أرزيو، ومستغانم. مقابل منح هذه المساحة فإنه على الشركة أن تنجز عددا من الأعمال لإعادة الاعتبار المكثفة للأراضي (تجفيف – سقي – استصلاح الأودية) ...

غير أن برنامج الاستصلاح كان يسير ببطء وصعوبة وأن واحدا من المشاريع المائية قد توقف عام 1881. ممّا أدى إلى تصفية الشركة عام 1911 عندما قامت واحدة من أقوى عائلات "كريزو" الشنيدر بشرائها. سنوات قليلة من بعد، أعيد بيع الأراضي من جديد للمهاجرين الإسبان الذين استقروا بوهران والذين أدمنوا في نشاطات أخرى (التجارة) ...

1. بورشي : تكريات والطباعات جمعت خلال فترة عملية استعمارية لمدّة خمسين سنة (1867-1920) باريس، 1924.

وهكذا فإن الاحتلال عن طريق الشركات الكبرى الرأسمالية كان هزيمة كلية للمعمرين. التعمير الهدف الرئيسي بالنسبة للإدارة لم يتحقق مثلما بيّن ذلك "باسرون"[1]

"ثلاث محاولات، ثلاث هزائم بالنسبة للاستيطان الاستعماري...، الإهمال، التخلي والإسراف لا نستطيع إيجاد كلمات أخرى لوصف هذه السياسة" ...

3. إفقار الفلاحين بتطبيق سياسة تقسيم الأراضي

تشكيل هذه المساحات الشاسعة يقوم على حساب مجموعة الفلاحين. فالإدارة الاستعمارية تفكر في كلّ الوسائل الممكنة للاستحواذ على أكبر قسط من الأراضي.

ولكي تحقق على أرضية الواقع هذا الهدف، فإنها تبحث عن تطبيق مبدأ جديد، تقسيم الأراضي، المبدأ الذي عرف بداية التطبيق إثر صدور مراسيم 1844 و1846، عندئذ وبما أن العمليات طويلة وصعبة التنفيذ تنفيذا قيما على ساحة الميدان، فإن الاختيار وقع على بعض القبائل. النتائج الأولى كانت عواقبها وخيمة وأقلقت عددا من الضباط.

من جهة ثانية، ودائما لنفس الهدف، لم يترددوا من اللجوء إلى خدع أخرى، خاصة بالإصرار على تطبيق صفة أراضي العرش لأراضي الملك، حتى تصنف هذه الأخيرة في أملاك الدولة. وهكذا فإن

---

1. باسرون، نفس المرجع.
انظر أيضا بالنسبة للشلف:
باكرنو : احتلال سهول الشلف، الجزائر، 1955، المجلد I.

المكاتب العربية ضاعفت الجبايات بمنطقة مستغانم انطلاقا من عام 1855 وتوصلت حتى إلى فرض قانون الإيجار الذي حددته بـــ 50 فرنكا لكل هكتار صالح للزراعة و0.25 لكل هكتار صالح للزراعة من المراعي. بالسهل الغربي من الشلف، فإن عكرمة، شراقة" كانوا يدفعون 1894 فرنك وسكان عكرمة غرابة كانوا يدفعون 3000 فرنك ... وهكذا فإنّ مجموعات كبرى من السكان أجبروا على تأدية رسومات جديدة بالرغم من القوانين السابقة. ومن جهة أخرى حيث أنّ في بعض الحالات المزارعون لا يملكون من الأراضي التي هي في حيازتهم سوى ملك الرقبة، فإنّ الإدارة تحدّ الأراضي المزروعة وتستحوذ لنفسها على مساحات كبرى. مثل هذا التقسيم للأراضي بالقوة كثير ومن أشهره مثال " أولاد قصير" بغرب الجزائر فهذه القبيلة تتربع أراضيها على جهتي الشلف، حول قاعدة "بيجو" الأصنام (أرليون فيل)، والتي تقدر مساحتها بـــ 39000 هكتارا فقد أصبحت مضايقة أكثر فأكثر إلى أن خسرت أخصب أراضيها الموجودة حول القاعدة المذكورة آنفا، وشكلت بذلك محيطا استعماريا، الذي يعدّ واحدا من أوائل حلق السلسلة التي تتبع مجرى الشلف. إنها 12000 هكتارا التي بهذه الطريقة سلبت من المساحة الأصلية بينما القبيلة تجزأت وقسمت إلى دواوير. وقد اضطر أعضاء هذه المجموعات السكانية بعد ذلك إلى العمل نظرا لقلّة الموارد، خاصة في موسم الجني الرديء. في مثل هذه الحالات، فإن هؤلاء السكان يكونون مجبرين على بيع عدد من ممتلكاتهم العقارية، زد على ذلك فإنّ المعاملات العقارية سوف تعرف انطلاقة كبرى موازاة

مع مضاعفة مراكز التعمير الأوروبي. ذلك هو الهدف المنشود من طرف الإدارة : تسهيل استيلاب أراضي المزارعين، جلب الفلاحين إلى بيع أراضيهم ...

تعتبر أمثلة قسنطينة من أكثر الأمثلة غرابة فبمنطقة عزابة (جاماب)، اضطر الفلاحون أيضا في إطار سياسة تقسيم الأراضي إلى التنازل عن 30.000 هكتارا من بين 50781 هكتارا ولم يحتفظوا للزراعة إلاّ بـــ 7476 هكتارا ومع ذلك فقد ارتأى ممثلوا الإدارة أنّ مثل هذه المساحة غير كافية.

" لمنح هؤلاء السكان الأشقياء المطاردين من كلّ جهة من طرف الاستعمار ما يقتاتون به فقط فإن المستعمر أسدى إليهم أقلّ من 3024 هكتارا من الأراضي القابلة للحرث و3170 هكتارا من الهشيم أو أراضي بور وأراضي غير صالحة أي بمعدل 7 هكتارات ونصف للعائلة من الأراضي الصالحة للحرث وأكثر من 7 هكتارات من الأراضي البور في المجموع 15 هكتارا للعائلة. غير أن هذا الرقم بدا غير كاف "في نظر أحد المعمّرين الأروبيين"، (مبينا ذلك "لاباسي" الذي ترك ذكريات فظيعة حين حملاته بمنطقة مستغانم عام 1864).

نتائج تقسيم الأراضي بهذه الطريقة أدركتها الأوساط الإدارية نفسها، وأدركها ضباط المكاتب العربية الذين لهم أحيانا علاقة مباشرة مع الفلاحين. التفكير في عواقب تقسيم الأراضي أصبح واضحا أكثر فأكثر خصومه لدى جماعات المزارعين. ولم يتردد "لاباسي" نفسه من الكتابة إلى "أربان" في هذا الموضوع :

"غضب عارم انقلب ضدّ معمّرينا المساكين الذين سيكونون في يوم ما ضحايا هذا التعنت وسياسة الجدف.[1]

هكذا فإن الأدلة جدّ معبرة وتعكس صعوبة اقتصاد القوت غير الثابت لمجموع المزارعين، نتيجة انعكاسات على المدى المتوسط والطويل كشفتها الأحداث في نهاية هذا النظام عام 1870 (أنظر أسفله). مندوب الحكومة أعلن أمام المجلس في 9 مارس 1863 أن في منطقة قسنطينة فحسب 16 قبيلة، من الذين قسّمت أراضيهم لم يحافظ أهلها إلا على 282024 هكتارا بينما مساحة أراضيهم الكلية قبل هذه العمليات كانت تزيد عن 343387 هكتارا كلّ فلاح سلبت أرضه لم يبق له سوى 5 هكتارات وأحيانا أقلّ.

حوصلة هذه السياسة جدّ ثقيلة، تقسيم الأراضي كغيره من العمليات العقارية الأخرى، المسماة "التحقق من السندات"، أو تكوين الملكية"... ليس له أي هدف سوى التجريد المقنّع للفلاحين. تقسيم الأراضي إذن يتناقض مع القانون المزعوم حول "مبدأ حصانة الملكية الريفية" الذي هو قانون 16 جوان 1851. من جهة أخرى فإن تقسيم الأراضي صعّب مهمّة ضباط المكاتب العربية المسؤولة عن سكان الأرياف بالمنطقة العسكرية. إذ أن هؤلاء الضباط الذين هدفهم يتمثل في خضوع و"صمت" سكان الأرياف، فإنهم يتجنبون كل مواجهة مع سكان الريف حتى يتفادوا مقاومات جديدة. بالنسبة إليهم، ينبغي تحقيق

[1]. ذكر ذلك نوشي في : تحقيق حول مستوى معيشة سكان الريف القسنطيني، تونس، 1961.

نوع من الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي داخل الأرياف، ومن هنا فإنهم يرون في مواصلة تقسيم الأراضي تهديدات كبرى. وهذا ما جعلهم يلجؤون إلى الضغط على الهيآت العليا في الحكم بباريس ويتوصلون حتى إلى الحصول على مشروع مجلس الحكومة، مشروع مختلف نوعا ما عن مشروع تقسيم الأراضي. من جهته "نابليون بونابرت" فإنه قد أدرك الوضع العام للاحتلال، بعد زياراته منذ 1860 للجزائر فأعاد النظر في سياسته وأكد على أكبر الخطوط خاصة بالرسالة التي بعث بها إلى الحاكم العام "بليسي"[1]. وفي هذا السياق ظهر قرار مجلس الشيوخ عام (1863). على ماذا يشتمل هذا القرار؟ هل يتعلق بتغيير شامل، بنهاية تجريد الفلاحين ؟ ينبغي تحليل أهم المظاهر والنتائج.

4. قرار مجلس الشيوخ لعام 1863 وتفكيك التنظيم الاجتماعي الاقتصادي للقبائل

نظرا لتوسع الاحتلال وذلك بفضل توسع شبكة مراكز التعمير والامتيازات التي منحت للشركات الرأسمالية الكبرى (انظر أسفله) واعتبارا للآثار المشؤومة لسياسة تقسيم الأراضي، فإنّ النظام المسمى "نظام السيف" يعتبر الوقت ملائما لإقامة توازن عادل بين الفلاحين والمجموعة الأوروبية.

لذا فإنه يعتقد أن التأكيد على حقوق انتفاع المزارعين بالأراضي التي يزرعونها كاف. ذلك هو المبدأ الأساسي لقانون مجلس الشيوخ لعام

1. النشرة الرسمية للحكومة العامة بالجزائر، 1863 (باختصار، ن.ر).

1863[1] والذي لم يترتّد بعض الكتاب من وصفه، بعد تحليل دون شك موجز بأهم وثيقة لتاريخ الريف الجزائري. ألا يمكن الوصول إلى نفس الخلاصة قرنا بعد نشره وتطبيقه خاصة إذا ضاعفنا تحاليل مختلف التقارير التي جرّمت مختلف العمليات في كلّ منطقة من مناطق القبائل ؟

أليست المادة الأولى تأكيدا للمبادئ السابقة؟ ما الجديد الذي أتت به ؟ في الحقيقة إنها تنص على :

" إعلان ملكية الأقاليم للقبائل الجزائرية والتي لها حق الانتفاع بها بشكل دائم وتقليدي مهما كان سند الملكية"[2]

بالنسبة لطموحات بعض الضباط، فإن الأمر دون شك يتعلق بتأكيد واضح جدا، ولكن بالنسبة للماضي فإنه حديث العهد نسبيا هذا الإثبات لحقوق الملكية ليس أبدا دليلا على الكرم. بل بالعكس فإن المادة الثانية أدخلت تحفظات : تحديد القبائل، توزيع الأراضي إلى عدّة أصناف. هذا البند الأخير يضمن جيّدا الأراضي الخاصة للمزارعين ولكن ليس خال من بعض القيود. ومن هنا فإنّ كل ما له علاقة بأراضي الملك (الأراضي الخاصة) لا يكون موضوع احتجاج بعد تقديم سندات الملكية. أهمية هذه الملكيات تدهش كثيرا الضباط الذين يشيرون إليها في التقارير. من جهة أخرى نلاحظ في بعض الحالات دستور الأراضي المسمات أراضي البلدية هذا الدستور الذي لصالح الجماعة فالأمر يتعلق إمّا بأراضي مشاعة أو أراضي مشجّرة.

في المقابل فإن كل التصنيفات السابقة غير معنية. ما هي هذه التصنيفات إذن ؟

1. (ن.ر)، 1863، ص. 106. وما بعدها.
2. (ن.ر)، 1863، ص. 106. وما بعدها.

إنها ليست فحسب أراضي الأوقاف، البيليك (أنظر الفصل I) ولكن أيضا وخاصة الجبال المشجرة التي قد اعترف بها من قبل، إذ في هذه الحالة الأخيرة، فإن عدد الجماعات المتضررة. كثير كما أنّ كلّ المطالبات ترفض بكلّ بساطة بموجب قرار 1851، سواء تعلق الأمر بالأراضي المشجرة فإنّ ذلك لا نزاع فيه وفي هذه الممتلكات فإنّ المزارعين لا يملكون إلاّ حقوق الانتفاع، (مراعي، جني البلوط)... ولكن ألم يكن السكان يعيشون في انسجام مع الغابات ؟ ألم يكونوا مالكين لقطع داخل الأراضي المشجرة ؟

في الحقيقة كل التحديدات المنجزة في إطار قانون مجلس الشيوخ توضح ذلك جليا وتؤكد عدد الجيوب للملكية الخاصة. كذلك قبل 1863 هل كانت كل أراضي الملك المكنّفة، أو الموجودة في حاشية الغابات مصنّفة في إطار الغابات المحدّدة ؟

بند آخر يستحق أيضا تعاليق إذ أنه ذو آثار جسيمة على مستقبل المجموعات. لذا فإنّ تقسيم القبائل إلى دواوير يمثل الخطوة الأولى والحاسمة للتفكك الاجتماعي. ومن هنا فإن كلّ تحديد يتبع بدراسة دقيقة لأنشطة أفراد القبيلة، ماضيهم، سلوكهم نحو الاحتلال، مواردهم وخاصة أوضاع المراقبة والإدارة.

على ضوء هذه المعطيات تحدث التجزئة[1] إلى جزءين وحتى ثلاثة، أو أربعة دواوير لتسهيل مراقبة الأعضاء" في الواقع كلّ لتوازن الاجتماعي الاقتصادي موضع نقاش نهائي بهذا القرار.

---

1. أ. القديسة ماري : " مقاطعة الجزائر حوالي سنة 1870، إقامة دوار جماعي"، مجلة الشرق الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط. رقم 9. 1971، ص. 158.

ضف إلى ذلك أنه تم بكل وحدة تعيين أسماء مرفوضة من قبل الأطراف المعنية، إذ الأمر يتعلق بأسماء الجبال، الأودية، فهي إذن أسماء مهينة وحتى محرجة، في حين أن الأسماء السابقة كانت ذات صبغة تاريخية معبّرة، زد على ذلك أنّ ممتلكي الوحدات الإدارية الجديدة، عيّنوا من بين الأفراد الأقلّ شعبية ... لذا أصاب الانحلال بسرعة كل المجالات ... وهكذا فإن قانون مجلس الشيوخ له تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل. في الوقت الحاضر المجموعات المقصودة فشلت وخسرت حتى جزء من ممتلكاتها. وهكذا في مقاطعة الجزائر العاصمة، الـ 96 قبيلة التي صنفت خسرت 170900 هقتارا أي 12.4% من إقليمها. والإدارة هي التي ضمّت لنفسها هذه المساحة وصنفتها في إطار الأملاك العمومية. في المقابل فإن أملاك البلدية، أراضي مشاعة ومشجرة، لا تمثل إلاّ 5.9% أي 79740% هكتارا إذ عندما نفصّل في الأمر، فإننا نجد أن بعض السكان أصبحوا لا يتمتعون بالأراضي المشاعة وخسروا بذلك موردا لا يستهان به، هذا الأمر يتعلق بسكان منطقة وادي مينة (شلف) بالخصوص. كما أننا أيضا نسجل أحيانا ندرة كبرى في الأراضي الزراعية بعد عمليات التحديد والتصنيف. أحيانا فإنّ معدل العائلة يتذبذب بين 5 إلى 6 هكتارات. في حين أن الأراضي المشاعة تقلّصت بل أصبحت منعدمة. من جهة أخرى فإن الإدارة بذلت جهودها أحيانا لإعادة شراء حقوق انتفاع السكان بالأراضي المشجرة التابعة للأملاك العمومية ... أحيانا بحجّة

حماية تجديد بعض الأشجار، لتلغي الأملاك العمومية... كل هذا يبيّن أن وسائل العيش لعدد من السكان أصبحت صعبة منذ هذه الفترة حتى التوازن المطلوب أصبح صعب المنال، أما فيما يتعلق بالحصولة فإنها تبدو من الإحصائيات التالية. التحديدات الخاصة بـ 372 قبيلة التي تغطي مساحة قدرها 6833811 هكتارا، من هذه المساحة 1003072 هكتارا منحت للأملاك العمومية أي ما يعادل 14.9% نسبة مائوية أكثر ارتفاعا من النسبة المائوية لمنطقة الجزائر العاصمة.

زيادة على ذلك فإنّ الأملاك العمومية تطالب بنصيب آخر من الأراضي المسمّاة بمبالغة أراضي العرش أي ما يعادل 1523013 هكتارا بنسبة (22.3%) وهكذا فإن الدواوير لا يحصلون إثر ذلك إلاّ على قسم صغير. أمّا فيما يتعلق بالأملاك الخاصة فإنها لا تمثل عموما سوى 41,5% أي ما يعادل 2840591 هكتار. بتوقيف العمليات، بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، فإن موارد مختلف المجموعات السكانية تضاءلت، أراضي المراعي أصبحت قليلة. وفي بعض المناطق منعدمة، الأراضي الزراعية غير كافية. ومن جهة أخرى فإنّ الوضعية جدّ حرجة بالجهات غير المراقبة من طرف الاستعمار وكذلك المناطق المشجرة.

5. النتائج المترتبة على تطبيق قانون مجلس الشيوخ لعام 1863

مهما كانت النتائج المباشرة والهدف المرجو من تطبيق قانون مجلس الشيوخ لعام 1863 ينبغي أن نسجل على الأقل نتيجتين مباشرتين : محاولات بيع الأملاك العمومية، وإنشاء محيطات الاستعمار،

حماية تجديد بعض الأشجار، لتلغي الأملاك العمومية... كل هذا يبيّن أن وسائل العيش لعدد من السكان أصبحت صعبة منذ هذه الفترة حتى التوازن المطلوب أصبح صعب المنال، أما فيما يتعلق بالحصولة فإنها تبدو من الإحصائيات التالية. التحديدات الخاصة بـــ 372 قبيلة التي تغطي مساحة قدرها 6833811 هكتارا، من هذه المساحة 1003072 هكتارا منحت للأملاك العمومية أي ما يعادل 14.9% نسبة مائوية أكثر ارتفاعا من النسبة المائوية لمنطقة الجزائر العاصمة.

زيادة على ذلك فإنّ الأملاك العمومية تطالب بنصيب آخر من الأراضي المسمّاة بمبالغة أراضي العرش أي ما يعادل 1523013 هكتارا بنسبة (22.3%) وهكذا فإن الدواوير لا يحصلون إثر ذلك إلاّ على قسم صغير. أمّا فيما يتعلق بالأملاك الخاصة فإنها لا تمثّل عموما سوى 41,5% أي ما يعادل 2840591 هكتار. بتوقيف العمليات، بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، فإن موارد مختلف المجموعات السكانية تضاءلت، أراضي المراعي أصبحت قليلة. وفي بعض المناطق منعدمة، الأراضي الزراعية غير كافية. ومن جهة أخرى فإنّ الوضعية جدّ حرجة بالجهات غير المراقبة من طرف الاستعمار وكذلك المناطق المشجرة.

5. النتائج المترتبة على تطبيق قانون مجلس الشيوخ لعام 1863

مهما كانت النتائج المباشرة والهدف المرجو من تطبيق قانون مجلس الشيوخ لعام 1863 ينبغي أن نسجل على الأقل نتيجتين مباشرتين : محاولات بيع الأملاك العمومية، وإنشاء محيطات الاستعمار،

هما إذن تهديدان مباشران ضد وسائل عيش جماعة السكان بينما خلال نهاية هذا النظام فإنّ هؤلاء السكان جابهوا مشاكل جدّ عويصة للبقاء، حتى بعد مجازر 1867–1868 مثلما سنراه.

فالجهود التي بذلت لوضع جزء من الأملاك العمومية تحت البيع كانت بالذات في شهر ماي 1867 : 11902 هكتارا سلّمت. لم يسدد من هذه المساحة سوى 50% للأوروبيين وخلال 18 شهرا فإن الدّولة لم تبع إلاّ 19948 هكتارا منها 249 هـ بمنطقة الوسط 9430 هكتارا بالغرب و10268 هكتارا بمنطقة الشرق[1]، 11500 هكتارا أصبحت ملكا للأوروبيين و7000 هكتارا للجزائريين. أمام مثل هذه النتائج توقفت عملية البيع إذ نظرا للحالة المأساوية التي يمرّ بها الفلاحون، فإنّ لـ 7000 هكتارا ينبغي أن تباع خاصة لصالح بعض أصحاب الامتيازات. إنها مثال. الحالة التي استدلّ بها الحاكم نفسه عند افتتاح دورة المجلس الأعلى. فالأمر يتعلق خاصة بنيل مجموع قوافل "إسر" لنيل الـ 1800 هكتارا بفرجيوا" ...

فيما يتعلق بتنصيب المحيطات الجديدة للاحتلال، أو مراكز التعمير، فإن الهدف المرجو هو قبل كلّ شيء استراتيجي أكثر منه اقتصادي مثلما يبين ذلك تحديد المشاريع : ينبغي دفع حدود الاحتلال إلى الأمام، القرى تستهدف حشد المجهودات للدخول والإحاطة جيدا بآخر البقايا بالجبال : الأوراس ـ القبائل ـ الونشريس... نفس

1. ري قلدزايقر : المملكة العربية، باريس 1977، ص. 620-627.
أراضي الدومين المقترحة من طرف الإدارة كانت أكثر أهمية ولكن الأوروبيين كانوا منفعلين لأنهم استصغروها.

الشيء بالشلف، حيث يتعلق الأمر بدعم المشاريع الاقتصادية في إطار الإنجاز (تمديد أو حتى تفريّع خط السكك الحد يدية (وهران الجزائر العاصمة). وعلاوة على ذلك، وبعد القمع الدموي الفريد الموالي لاتفاقية 1864 (أدناه)، كان لا بدّ على السيطرة الاستعمارية أن تتقوى وتنتشر بسرعة"، حسب "ماك ماهون".

وهكذا بعد الفترة الوجيزة 1860-1866 فإنّ التوسع الاستعماري استأنف بسرعة وقبل مجيء الجمهورية الثالثة فإنّ الغابات بدورها سلّمت للاحتلال، وخاصة لبعض المتعاملين.

6. مصير غابات بلّوط الفلين والتضييق على الفلاحين

بما أن آلاف الهكتارات قد أهديت بسخاء إلى الشركات الرأسمالية في بداية العهد فإنّ الموارد الغابية سوف تسلّم لأقليّة من أصحاب الامتياز، الذين يمثلون أوساط النفوذ بالعاصمة الفرنسية.

في الواقع لم يؤكد أحد على دور الغابات في الحياة الاقتصادية لسكان الجبال وفي الاعتدال الجوي. إذ الأمر يتعلّق بمناطق حسّاسة لعملية التحات، إذ منذ الاحتلال والغابات تخضع لإفراط في الاستغلال خاصة بالمناطق الاستراتيجية، فبفضل هذه الموارد تمكن جيش الاستعمار من أن يشيّد عدّة معاقل عبر مواقع استراتيجية (ثنية الحد، عمّي موسى) من 1840 إلى 1848، ومن استغلال الخشب الجيّد من طرف المهندسين العسكريين، والذي قدّر بـــ 300.000م^3 ما يساوي قيمة 350000 فرنك، بفضل هذه الموارد

تمكنت المدن والمراكز الاستعمارية من تلبية حاجاتها من الوقود بكلّ فصل خاصة خلال فصل الشتاء الطويل.

من جهة أخرى فإنّ المهاجرين الإسبان حصلوا على أرباح هامّة من خلال صناعة وتجارة الفحم المستخرج من الخشب، فقد وصل الاستهلاك معدل 153000 ستر في السنة بالنسبة لحاجات المراكز الحضرية خلال السنوات الأولى من الاحتلال[1].

يتزايد استغلال غابات المناطق المكثفة الأشجار الصعبة النفاذ بكل مكان، المهندسون العسكريون يهدّون تلك المناطق دون تخطيط، إذ أحيانا لا يصلون إلى النتيجة المرجوة : بيع ما قطعوه من الأشجار مثلما يوضح ذلك المثال الشديد الأهمية لواحدة من أهمّ غابات الأرز غابة "ثنية الحد" فعدة دراسات بعد تقرير "طاسي" عام 1872 تعبر عن أسفها لما حدث فيها، في حين لفتت انتباه الملاحظين خلال الإمبراطورية الثانية غابات الفلين على الساحل الشرقي أكثر من غيرها من الغابات، هذه المنطقة التي تمثل أهم غابات الفلين بالجزائر حوالي 139661 هكتارا. (سكيكدة. عنابة) جلبت بسرعة انتباه بعض الأوساط وهذا ما أدى إلى تسليم أكثر من ثلث هذه المساحة (35%) أي 149793 هكتارا قد منحت. والجدول أسفله يبين تفاصيل ذلك.

1. بودي " اقتصاد الغابات بشمال افريقيا باريس، 1954. المجلد IV.

1. توزيع التنازل عن غابات بلوط الفلين[1]

	المتعاملون		المساحة	
	العدد	%	هكتار	%
أقل من 1000 هكتار	1	3.5	30	
من 1000 إلى 2000	1	3.5	1.635	1.09
من 2000 إلى 5000	16	57.1	52.465	35.1
من 5000 إلى 10.000	6	21.4	40.343	26.9
أكثر من 10.000	4	14.3	55.320	36.8
المجموع...	28		149.793	

هكذا فإن الأمر يتعلق بمساحات كبرى قد سلّمت، من بين 28، نجد اثنين فحسب مساحتها أقلّ من 2000 هكتارا (واحدة بمساحة قدرها 30هـ، والأخرى 1635هـ) أي أقل من 2% من غابات الفلين قد منحت. 16 أخرى تتراوح مساحتها بين 2000 هـ و5000 هـ وتمثل 35.1% من المساحة الكلية أي 52.465هـ. العشر الأخيرة تمثل وحدها 63.7%. من جهة أخرى فإنّ أكبر التنازلات والتي عددها أربعة، تتربع على مساحة قدرها 55.320 هـ أي 36.8% إنها التنازلات الآتية التي تتراوح بين 10.000 و18000 هكتارا.

- برثن لكوك وشركاؤه .....14.850 هـ
- بسون وشركاؤه .....17.825 هـ
- دوك دلفبيرا وشركاؤه ..... 11.400 هـ
- لفي وفلكون ..... 11.245 هـ

1. طاسي : تحقيق موجه إلى السيد الحاكم العام للجزائر، أعيد نشره من طرف رابطة إعادة التشجير، الجزائر، 1897.

هل المستفيدون سوف يهتمون إذن فقط باستغلال هذه الذخائر الهامّة ؟ هل سيحترمون العادات المألوفة للغابات؟

المشكل جد خطير نظرا للظروف العامّة، صعوبة عيش السكان الذين يسلبون يوما بعد يوم أراضيهم، كذلك الأوضاع الخاصّة، المخاطر الدائمة التي تهدّد الغابات خاصة غابات الأرز. هذه الأخيرة فريسة للنيران دوريا مثلما توضّحه سلسلة الحرائق خلال الفترة 1853-1863 و1865.

إذ بالنسبة لهؤلاء الوكلاء التجاريين وكذلك رجال الغابات بعد ذلك (أنظر أسفله) فإن دورية النكبات لا يمكن فصلها عن السكان المجاورين، هؤلاء يعتبرون مسؤولين ولا بدّ من قمعهم. لذا فإنهم يطالبون بتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة، بينما مختلف لجان التحقيق لا يتهمون البتّة المجموعات الريفية ولذلك خفضت مطالبهم شيئا فشيئا.

ومهما يكن من أمر فإن الوكلاء التجاريين حصلوا عام 1867 على أولى رغباتهم: 24851 هـ من الغابات المحروقة قد منحت لهم مجانا ثم مساحات أخرى تعاقبت 7.482 هـ غير محروقة أي في المجموع 59.079 هـ ومنها 1/3 من المساحة الإجمالية قد منح. والبقية ؟

2/3 من الغابات المسلوبة بيعت بعد ذلك بثمن بهيض 5.9000.00 فرنك. هذه العملية التي تذكر فعلا بتنصيب الشركات الرأسمالية الكبرى بالأراضي (أنظر أسفل) سوف تنتقد بشدة خلال الفترة الموالية...

ومن هنا فإن أكثر الناس خسارة هم السكان المجاورون، سكان الغابات وليست لا الإدارة ولا المحتلين. فقد فقدوا بعد البيع حق الاستغلال كما أزيلت جيوبهم وأحيانا جرّدوا من أراضيهم : المراعي. والقطع المنتقاة المعشوشبة التي ألحقها عمدا المحتل بالغابات، الأجزاء الممنوحة أي الأجزاء المصادرة من جهة أخرى طبقا لمرسوم 2 فبراير 1870 فإن الوكلاء التجاريين حصلوا من جديد على امتيازات، فقد منحهم النظام "بدون مقابل كل ما مسّته النار ما بين 1 جانفي 1865 إلى 30 جوان 1870، أكثر من ثلث الغابات"، وعليه فإن كل مطالب الوكلاء التجاريين قد لبيت فالإدارة ترى أنهم على صواب رغم أنّ ذنب السكان المجاورين لم يثبت وحقوق استغلال هؤلاء قد انتهكت... فالإمبراطورية "في الحقيقة قد وضعت العائلات الجزائرية في خطر" مثلما كتب أحد المؤرخين "توسشي" ولهذا فإنّ أوضاع مثل هذه سوف تؤدّي إلى ردّ فعل فوري من طرف السكان ولن يتأخر عن الظهور. تلك هي إذن أحد أسباب الانتفاضة الكبرى 1871 لكن قبل ذلك لا بدّ من الإشارة إلى انتفاضة 1864 ونتائجها الوخيمة.

7. نتائج انتفاضة 1864

الردّ الوحيد على كلّ هذه التصرفات، على هذا التجريد اللامتناهي والذي عاث فسادا خلال العشرية الأولى للإمبراطورية الثانية كان الاستئناف العام للقتال، على الرغم من الخسائر والتحطيم السابق. كما لابدّ من الإشارة إلى أن هذه الانتفاضة العارمة قد سبقت بتحركات أخرى محلية فقد سجلت منذ 1852 مقاومات محلية منشطة

في أغلب الأحيان من طرف الجهات الدينية ضدّ التواجد الأجنبي ومختلف مظاهره، خاصة السلب ونتائجه العديدة توسع القتال ببلاد القبائل وبالجنوب كان أيضا بالنسبة للمزارعين ذريعة للتعبير عن معارضتهم للنظام والإدارة الاستعمارية دون صرامة القمع وآثاره، فإنّ الإمبراطورية الثانية. لم تعرف من الهدنة شيئا، هدنة مقاطعة من حين لآخر بعد الاحتلال الكلي لبلاد القبائل خاصة بالثورة المسلحة لعام 1864 بعد الاحتلال الكلي لبلاد القبائل.

هذه الثورة المسلّحة لم تتحدّد بالجنوب الوهراني[1] ولكنها انتشرت بسرعة على نطاق واسع من الأرض المحتلة معرّضة بجد قوّات العدو للهزيمة. وحتّى تحد من هذه الثورة فإنّ القوات العسكرية نزلت خاصة بمستغانم أين المقاومون تحت قيادة سي لزرق. تراقب منطقة مينة وتحيط بغليزان" فمن بين أسباب هذه المقاومة التجريد بالدرجة الأولى. إذ نلاحظ أن سكان التلّ الوهراني الذين كانت لهم يد طولى في الانتفاضة كانوا الأكثر ضررا بتواجد الاحتلال. خاصة سكان عمي موسى، زمورة، أين نسجل تواجد محيطين للاحتلال كل واحد منهما بمساحة قدرها 1050 هكتار و972 هكتارا[2] بينما القرى التي انتزعت ملكيتها وضع سكانها مضايقين بأراضي فقيرة ذلك ما حدث بقرى سيدي بلعباس أين بني عامر خسروا عدّة مساحات بعد هجرتهم الجزئية والدائمة للمغرب، بعد انتفاضة عام 1845 نفس الشيء حدث لولاد ميمون الذين خسروا من الأراضي حوالي 2076,48 هكتارا.

1. جيلالي صاري انتفاضة 1864 وعلاقتها بالانفجار الديمغرافي عام 1867، مجلات. التاريخ، الجزائر 1977.
ري فلدزايفر : نفس المرجع، ص 276، 311 وص 512-550. (المقاومة القاتلة لعشائر جنوب وهران 1867-1870.
2. النشرة الرسمية للجزائر ومستعمراتها، الجزائر، 1859، ص. 462، ن.ر، 1864، ص. 887.

أمّا فيما يتعلق بالآثار المباشرة ونتائجها فهي كبيرة وبقيت تقريبا منسية إلى الآن خاصة فيما يتعلق بمجازر 1867-1868.

فنهاية المعارك صوحبت بإجراءات صارمة أكثر من أي وقت مضى، خاصة مع تزامنها بكوارث طبيعية. فممتلكات أغلب القبائل المتمرّدة جرّدت[1] القرارات لم توقف عن الصدور إلى عام 1868، حتى وإن لاحظنا بعض إجراءات العفو لصالح سكان "مينة" بمناسبة زيارة نابليون الثالث "لغيليزان" عام 1865. وهكذا فإن مبلغ ضريبة المشاركة في الحرب (أكثر من ست ملايين فرنك)، هو الملفت للانتباه إضافة إلى مدة دفعه التي تحدّد بمدة جدّ قصيرة. فكم من سكان اضطروا إلى التضحية بمواشيهم لدفع هذه المستحقات المطالبين بها بينما آخرون اضطروا خلال العدوان إلى حمل أدوات الحرب إلى الجنوب تاركين عائلاتهم مدة طويلة... كلّ هذا ترجم بنتائج وخيمة إذ منذ 1865 سجّلت حملة جراد التي تكرّرت بمزيد من الضرر عام 1866[2] ضف إلى ذلك من 1865 إلى 1867 فإنّ قلّة الأمطار عرّض الزراعات للخطر وأفقر المراعي زيادة على ذلك فإنّ استيلاء جيش الاحتلال على المواشي عرقل الفلاحة في خريف 1864...[3].

في النهاية فإنّ كل هذه العوامل وليس العوامل الطبيعية فحسب هي التي كانت مصدر المنخفض الديمغرافي سنتي 1867 ـ 1868، الذي يعدّ أكبر منخفض لكلّ الفترة الاستعمارية[4].

---

1. (ن.ر) 1866 ص. 81، 245، 468، 534، 590، (ن.ر) 1867، ص. 1162، (ن.ر)، 1868، ص. 182، 184.
2. كنكل دركلاس، حملة الجراد، الجزائر، 1906، ص. 56.
3. ف. 80، 1680.
4. لمزيد من التفاصيل حول علاقة الانتفاضة بكارثة 1867، أنظر دراستنا المذكورة في الهامش رقم (15) (أسفله)، الشهادة التالية تبينه جيدا حتى ولو أنّ لها علاقة بمجموعة سكانية واحدة (وادي حمام، قرب

الحوصلة قوّمت بنصف مليون ضحية أي ما يعادل خمس عدد السكان الكلي ولكن بتفاوت كبير من منطقة إلى أخرى. لذا فالعدد يقترب من مليون نسمة[1]، وعلى كل حال فإنه ينبغي على الفلاحين عام 1868 أن يستدينوا مقابل فائدة قدرها 6% من القرض الفرنسي ومن الشركة الجزائرية تحت ضمان وبتفويض من السلطات العليا ليقوموا بالبذر والحرث، حتى استطاعوا التخلص منها بسرعة.

ومن هنا فبعد محاولات السلب والاستيلاء على المساحات الشاسعة للأراضي الزراعية والغابات من طرف الشركات الرأسمالية فإن الامبراطورية الثانية انتهت في ظروف جد صعبة. فسقوطها كرّس الانتصار النهائي للاحتلال وسمح بإقامة النظام الموجه للتضييق أكثر فأكثر على المزارعين خاصة أن الفرصة أصبحت مواتية بعد انتفاضة 1871[2].

معسكر) : "النائب المدني يخبر أن الحاجة مسّت العرب بهذه المنطقة منذ الانتفاضة الأخيرة (1864) في ذلك الوقت فإن المكاتب العربية قد حجزوا المواشي من أجل تغذية جبري فيل : لقد أخذنا كل ما وجدناه. وبعد معاناة كبرى لهذه البهائم فإن عددا كبيرا منهم قد مات خلال الطريق، ملاكهم أنفسهم أغلبهم لم يستطع مقاومة حرمان السفر، فماتوا بالصحراء نساؤهم وأبناؤهم الذين تركوهم بدون موارد عيش ماتوا بعد ذلك. العدد القليل من العرب والمواشي الذين تمكنوا من الوصول إلى قراهم وجدوا ما غرسوه قضى عليه الجراد، فكان مصيرهم الفقر المدقع"، شهادة جمعها الكونت لهون : تحقيق فلاحي، باريس 1870، ص. 265.

1. جيلالي صاري : الكارثة الديمغرافية من 1867-1868 (في طريق الطبع).

2. س. م. ر. أجرون. الجزائريون المسلمون وفرنسا. نفس المرجع. المجلد رقم 1 ص. 3.36.

انتفاضة 1875 بالجزائر، العالم لـ 14.04.1871

جيلالي صاري، انتفاضة 1871. الجزائر ش.و.ن "سلسلة للجميع".

III ـ الآثار المباشرة لانتفاضة 1871

لا بد لانتفاضة 1871 التي هي واحدة من أكبر الانتفاضات المسلحة قبل انتفاضة 1954 من أن تكون مصحوبة بعواقب وخيمة بالنسبة لمجموعة الفلاحين، خلال الفترة الاستعمارية، بعد قرابة نصف قرن من الاحتلال والحروب. بعد إبعاد العراقيل التي وضعتها الإمبراطورية الثانية المؤيدة بقوة من قبل رجال القانون بباريس، والتي من الآن فصاعدا تتمتع بكامل الصلاحيات التي خوّلها لها النظام الجديد (الجمهورية الثالثة) أطلق المعمّرون العنان لطلباتهم. عند سقوط الامبراطورية الثانية، صوت المجلس الوطني الفرنسي على عجل لمنح 100.000هـ لإسكان الألزاس ضحايا النزاع المسلح الفرنسي فرانكو بربسيان[1].

وفعلا نهاية انتفاضة 1871 تمخضت فورا عن ردود فعل عنيفة ضد الفلاحين، الجماهير الريفية.

بالنسبة للمنتصرين، فإنّ التجربة اللامحدودة لا تتمثل فقط في الحصول على أفضل الأراضي، وإنما توسيع حدود الاستعمار ومضاعفته. وأيضا لا بدّ من اتخاذها فرصة لفرض عقوبات رادعة تترك آثارها، المستمرة مدى الزمان والمكان. هذا هو جوهر النظام الاستعماري. كل شيء قانوني، كل شيء ينبغي أن يكون في خدمة الأقلية الأوروبية قبل أيّ أحد.

1. النشرة الرسمية (ن.ر) 1871 ص 250 (مع وجود صورة طبق الأصل).

وبالفعل فإن الإجراءات الأولى أصبحت أحدوثة وتجاوزت كل التوقعات المنتظرة. العقوبات متعدّدة مسّت الكثير من الناس. وبالتالي يجب على الشعب الجزائري دفع ضريبة الحرب غالية جدا. 64739075 فرنك من الذهب أي ما يعادل 80 فرنك من الذهب للشخص الواحد أو 70.40% من رأس مال الأشخاص المجرّدين بطريقة غير قانونية[1].

يمكن تقدير كلفة الانتفاضة بما يساوي أربع مرات ونصف "الضرائب العربية" في حين أنّ هذه التكلفة الخارقة للعادة لا تمس سوى ثلث السكان الذين حملوا السلاح مباشرة. بالإضافة إلى ذلك تم نزع نصف مليون هكتار... بغض النظر عن النتائج المباشرة وغير المباشرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

1. ثمن المساهمة في الحرب

تحديد هذا الثمن ليس فحسب بالنسبة لحجم التمرّد ولكن أيضا وبصفة خاصة بالنسبة للوضع، للحاجات المالية للإدارة الاستعمارية. هل سيتغيّر كثيرا وفق مشاريع استيطان المعمّرين الجدد بالأراضي التي سبق سلبها، ينبغي على الفلاحين المتمردين والذين جرّدوا من أراضيهم دفع جميع تكاليف التوسع الاستعماري...

بعد أيام من وفاة الثائر " الحاج محمد المقراني" وذلك يوم 29 ماي 1871 أصبح المبلغ عشر مليون فرنك على أقل تقدير" بينما الجنرال "لكروا" اقترح في نهاية عام 1871 على أن يصبح المبلغ 25 مليونا أي 2.5 مرّة أكثر من ذي قبل.

---

1. ش. هـ. ر. أجرون. الجزائريون المسلمون وفرنسا، باريس 1968 المجلد الأول.

وقد وصل المبلغ في بداية 1872 إلى 30 مليون وفي جوان من نفس السنة إلى 35 مليون.

ومن هنا فإنّ أفقر الفلاحين نظرا لهذا المبلغ الباهظ ستتم الجباية بالنسبة إليه عن طريق انتهاكات كبيرة وخطيرة. ومن هنا هل يمكن القول أنّ تصنيف هذه المساهمات الضريبية قائم على معايير منطقية بين مختلف الطبقات الريفية؟

وهكذا فإن الغرامة تتراوح بين 70 فرنك بالنسبة للقبائل التي لم تلفت إليها الانتباه خلال الانتفاضة. و140 فرنك للتي لم تتخذ دورا قياديا خلال التمرّد و210 فرنك للقبائل التي بدت أكثر عداء.

لذا للحدّ من تكاليف هذه الجباية لأقصى حدّ ممكن كلّفت "الجماعة" بالاضطلاع بهذه المهمّة. لكن وفي هذه الحالة سيصعب تطبيق القانون حرفيا. لذا سعت الجماعة تفاديا لكل تفرقة بين الأفراد من أن تعمّم المبلغ، ورغم هذه المساواة فإنّ الأفراد الفقراء تضرروا. فقد كانوا ضحية هذا النظام رغم ما فيه من مساواة من الناحية المبدئية، وهكذا فإنّ الذين لا يستطيعون دفع المبلغ المستحق تصادر أملاكهم وتباع بالقوّة. زد على ذلك فقد كانت هناك مشكلة أخرى لا تقلّ خطورة والتي تتعلق بالوقت المحدّد لجمع المبالغ المستحقة إذ منذ جوان 1872 فإنّ مبلغ الدفعات الأولى وصل إلى 23.749300 فرنك. ومعنى ذلك أن نصف الضرائب قد دفعت. بعد بضعة أشهر من نهاية المعارك وقبل حتى موسم الحصاد لنفس السنة والأزمات السابقة خاصّة منها سنوات الجفاف المتكرّرة 1867 إلى 1870.[1]... وبعد الجمع السريع لهذا المبلغ الباهظ هل سيستفيد سكان الريف من أيّ تخفيض؟ حسب

1. ي. لكوست، أ. لوستي وأ. بريلون : الجزائر الماضي والحاضر، باريس، 1960 ص 377 - 381.

البيان المالي لعام 1885 فإنّ المبالغ التي جمعت والمسجّلة في ركن "المساهمة الضريبية لحرب 1871" بلغت 34906887 فرنك وبالتالي ما يعادل المبلغ الأخير الذي حدّد في جوان 1872...

وهكذا كان لزاما على السكان دفع المبالغ الباهظة وفي ظروف استثنائية. النتائج المباشرة لهذه المساهمة الكبرى في الحرب عديدة تجلّت بالنسبة لصغار المزارعين بالمديونية والإذعان لكبار المالكين وأحيانا حتى بغياب وسائل العيش إنها إذن انحلال جميع روابط التضامن...[1]

---

1. الأغاني الشعبية تعبر عن شدّة هذه المحن.

[87] كانت سنة خسارتنا؛
لقد قطعت رأنا؛
آه إنّ فمي لا يتوقف عن الغناء؛
فما سبب النزاع؟؟
إنهم يقولون لنا في هذا الموضوع؛
أنه إذا كان المكتب منغلقا؛
فإن هذا، الأخير مغربل بالمديونية؛
هذا كان شخصا منبوذا؛
الذي يبكي لأن زوجته ضربته؛
عندما تتجاوز الحدود
كل يوم والاجتماعات تعقد بالقرى : ؛
هيا للحرب الطاهرة ! سيروا ! ؛

قصيدة أخرى أشدّ تأثيرا :
الضريبة تهوي علينا بضربات متتالية
ستون فرنكا للفرد كلّ مرّة؛
ادفعوها أو أوجدوا حلا آخر؛؛
الناس باعوا أشجارهم المثمرة؛
وحتى ملابسهم؛
بالنسبة إليهم هي حقبة مهولة؛
أصعب حقبة المحن وأكبرها؛
الشر أتانا من "الصباحيس" القدامى؛
هم سبب شقائنا؛
عندما يأتي أحدهم ليخبرنا؛
بالسيجارة والغليون؛
يبدأ بصب الشتائم؛
القائد أيضا هو رجل مشؤوم؛
كان فقيرا وبدون موارد؛
أصبح غنيا بالخيانة.

أغاني قبائلية، المجلة الأفريقية 1899، ص. 19 و 149.

2. الحراسة القضائية للأراضي : التجريد الأكثر إثارة لفترة الاحتلال

هذا الإجراء لم يكن مجهولا لدى بعض القبائل ولكن حجمه مبالغ فيه وينبغي أن يكون كذلك مثلما أشار إليه الكتاب :

" وضع الأراضي تحت الحراسة القضائية عقاب قادر على ترك بصماته الدائمة. "تجريد مبرّر بما فيه الكفاية بالعقاب المستديم للجريمة، سيضرب لا محالة عقول المذنبين بجعلهم يتصوّرون القمع الفعلي ونتائجه التي لا توصف. التطبيق الفعلي للحراسة القضائية للأراضي هو السلام، إنه الدمّ والدمار الذي ينبغي تفاديه مستقبلا، المصلحة السياسية، أمن المستعمرة... يجب قبل كلّ شيء أخذ الأراضي".

وهكذا أصبح الهدف واضحا إذ الأمر ليس فحسب مجرّد عقاب إنما هو حملة ينبغي أن تكون نموذجية. فهاهو المجلس الوطني العام يقرّر على عجل منح 100.000 هكتارا من الأراضي "للألزاسيين" و"اللورنس" إذ تمّ نشر قوائم طويلة باسم القبائل التي ستصادر أراضيها. فهي غالبا ما تكون مجموعات بأكملها، حتّى أنّ هناك من القبائل التي صودرت كلّ أملاكها والتي تعدّ وسيلتها الوحيدة للعيش...

عموما 313 من السكان مسّتهم هذه الإجراءات وما يزيد عن مليونين ونصف من الهكتارات وضعت تحت الحراسة القضائية. سبع قبائل جرّدت تماما من ممتلكاتها وأجبر آخرون عن التخلّي على أراضيهم، بينما سكان آخرون سمح لهم بإعادة شراء ممتلكاتهم لكن جزء منها فحسب، ذلك الجزء الذي لا يدر محاصيل يمكن للمعمّرين الاستفادة منها، يعني أساسا الأراضي الجبلية التي زراعتها ضئيلة المردودية.

عموما وبعد العينات السابقة 446406 هكتارا من الأراضي المصادرة تلك هي النتيجة التي توصلنا إليها والتي تبيّن أنّ من بينها 219614 هكتارا من الأراضي المسلوبة بالمناطق الفقيرة والتي خسرتها عدّة قبائل. فالأمر إذن يتعلق بالتجريد الأكثر إثارة للانتباه للفترة الاستعمارية. نصف مليون هكتارا غالبا ما تكون من أخصب الأراضي أضيفت مباشرة لأملاك الدولة. من أجل استيطان المهاجرين الأوروبيين الذين من بينهم عدد كبير من الألزاس واللورين وبغض النظر عن ضريبة الحرب المرتفعة والتي دفعت في آجال جدّ محدودة وفي ظروف استثنائية للغاية...

وهكذا فإن ما لم تتمكن الامبراطورية الثانية فعله في ظرف عشرين سنة فإنّ الجمهورية الثالثة ومن يحميها من المعمرين والمهاجرين الآتين من عدة مناطق تجرأوا على فعله في بضعة أشهر عقب الانتفاضة الجماهيرية الشعبية. إنه أفضل تعبير لهذا النظام اللاإنساني، النظام القائم على استغلال الإنسان للإنسان.

في المجموع فإنّ الأربعين سنة من الغزو (1830-1870) تمثلت بالنسبة للفلاحين بخسارة مليون هكتار والتي تقع معظمها بالسهول الخصبة والمزدرعات.

ماذا أصبحت إذن الأراضي المصادرة الـ 446406 التي حجزتها نهائيا الإدارة الاستعمارية ؟

3 ـ تكاثر مراكز الاستيطان بالأراضي التي تحت الحراسة القضائية

الأراضي المصادرة يتم فورا تسليمها للمستوطنة الصغيرة، للمهاجرين بصورة خاصة، ويتم إنشاء حدود جديدة أنشأت بشكل سريع بالمحافظات الثلاثة، خلال السنوات الأربع الأولى ظهر أربع مئة مركز منها 76 بالمنطقة الشرقية أي النصف، الباقي تم توزيعه **بالوسط الغربي من بين 144 مركزا 30 كانت توسيعا لحدود سابقة،** 17 مزرعة جديدة والبقية استحداثات حديثة.

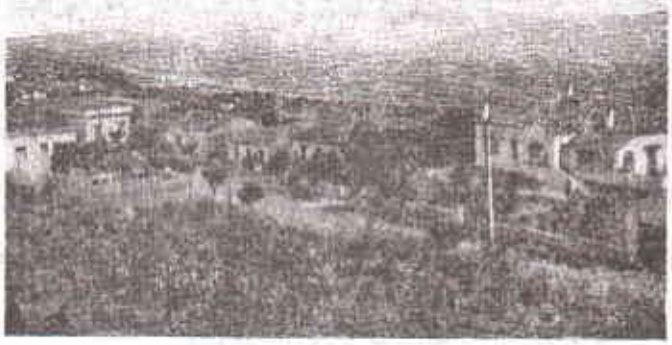

4 ـ قرية استعمارية بالدهرة (ربنو) هذه الدور الفخمة تحجب بصعوبة الحي الشعبي وفي نفس الوقت العمال الزراعيين (في آخر الصورة على اليمين) والمنحدرات المتحاته نحو الأفق ...

في الجزائر الوسطى الأمر يتعلق خاصة باستعمار بلاد القبائل لأنها مفيدة للغاية أي السهول الخصبة (سباو وإسار) والساحلية بعد إنشاء القرى التي يسكنها "الكوربات"، "إسربورج" "بني عمران". بغرب الجزائر الوسطى تظهر مراكز أخرى منها ما هو بسهول "الشلف" ومنها ما هو في الهضاب العليا "الظهرة" والونشريس (ثنية الحد).

بمكان آخر في المنطقة الغربية، المراكز الجديدة منتشرة عبر السهول الساحلية وشبه الساحلية أي السلسلة التلية. جبال تلمسان، بني شوقران...

أمّا بالنسبة للمنطقة الشرقية نجد خلية حقيقية فالمراكز تقع في كلّ مكان سواء في الهضاب العليا لسطيف وقسنطينة، أو في المناطق الجبلية مثل السلسلة النوميدية والأوراس.

في المجموع، على مدى السنوات الأربع الأولى الموالية لانتفاضة 1871 ربع مليون هكتار منح للمعمّرين 254497هـ من 446.000هـ نزعت بشكل نهائي بما في ذلك 66604 هـ في الجزائر الوسطى 44710 هـ بوهران والباقي أي ما يساوي 2/5 هـ (143152هـ) في قسنطينة. هذا التوزيع الإقليمي يؤكد أكثر على النتائج في المنطقة الأكثر وعورة والأكثر سكانا من الوطن، مثل هذه الظروف ستكون ثقيلة بعد ذلك على التطور العام للشرق الجزائري خاصة أنّ النشاطات الثلاثية الموزعة توزيعا غير عادل تتمركز بشكل خاص بوسط البلاد والغرب.

وهكذا فإنّ توزيع المراكز ومواقعها يتوافق مع المناطق التي شاركت في تمرّد 1871. ضف إلى ذلك مثلما يبيّن الجدول رقم 2 لسنة 1972 كل الأرقام القياسية التي تبلغ مساحتها 81163 هـ. إذ خلال هذه السنة 43 مركزا أنشأت أو توسعت عبر المحافظات الثلاثة.

كل هذا يفسر إذن ردّ فعل الاستعمار العنيف ضدّ جماهير الفلاحين. بالفعل ينبغي التحرّك بسرعة خاصة أنّ المصادرات الهامة لعام 1872 مكّنت من تعبئة مساحة واسعة وأن "اليد العاملة متوفرة". ماهو إذن مصير الفلاحين المجرّدين من أراضيهم، الفلاحين المحرومين من أراضيهم والذين تضرّروا كثيرا بالمساهمة الاستثنائية للحرب ؟

تقدّم الإجابة على هذا السؤال بشكل غير مباشر ملاحظات واحد من المسؤولين السابقين للفلاحة الاستعمارية "بيرمهوف"[1] هذا الأخير عند قيامه بإحصائيات المراكز كان من حين لآخر يوضّح مصير وضعية الفلاحين واصفا إياهم مرّة "بالخماسين" وأخرى "بالمستأجرين". لا سيما في محيط "القديس جوزيف" "جسر دفيفي..." أين "وضعهم لم يكن سيّئا" كما كتب.

2. التوسع الاستعماري بعد انتفاضة 1871

السنوات	منطقة الجزائر العاصمة	منطقة وهران	منطقة قسنطينة	المجموع
1872	23 539 هـ	5 221 هـ	52 813 هـ	81 673 هـ
1873	210 60	10 763	28 153	59 976
1874	6 038	16695	39 531	62 264
1875	15 867	12 031	22 655	50 553
المجموع	**66 504**	**44 710**	**143710**	**254 366**

1. بيير مهوف ـ تحقيق حول الاحتلال الرسمي، نفس المرجع.

3. توزيع المحيطات التي أنشأت خلال هذه الفترة

المناطق	المحيطات			
	توسعت	أنشأت	الضياع	المجموع
الجزائر العاصمة	6	28	3	37
وهران	4	30	3	37
قسنطينة	20	39	11	70
المجموع	30	97	17	144

المصدر بيرمهوف نفس المرجع.

إنّ مثل هذه الاستنتاجات هامّة للغاية، كثيرهم إذن الخماسون والعمال الزراعيون المتواجدون غالبا في أراضيهم السابقة... عدد قليل تملّص من هذه الظروف الصعبة. المؤلف نفسه يلاحظ أنه في بعض المراكز وفي عدد محدود للغاية توصّل الفلاحون إلى إعادة شراء بعض القطع من أراضيهم السابقة، دون شك القطع التي لا يرغب فيها المعمّرون...

ومع ذلك هناك استثناءات نادرة في هذه الفترة. بعض الفلاحين الذين لم يستطيعوا الانفصال عن أراضيهم السابقة مثل "الهاشم" بمنطقة "مدجانة" رجعوا للبحث عن عمل ووصلوا إلى حدّ ترك قطع من الأراضي كانت الإدارة قد منحتها لهم، بالهدنة القاحلة مقابل أراضيهم الغنية.

ماذا عن "الزبابرة" الذين اضطروا إلى اللجوء لتلك الأماكن الصعبة الاختراق، من " القل" بعد أن أجبروا على دفع اثني عشرة مرة مبلغ الضريبة السنوية والتي كان لا بدّ أن لا توجد حرفيا في القانون، مثلما كتب المؤرّخ المعاصر[1].

1. توشي ـ تحقيق حول مستوى معيشة سكان قسنطينة من 1871 إلى 1919، تونس، 1960.

آخرون ليست لهم حتى فرصة رؤية أراضيهم ووطنهم مرّة أخرى. فهم لا يرونه إلاّ من بعيد من الجانب الآخر من الحدود. أبناؤهم فقط ستكون لهم هذه الفرصة عندما يعودون إلى وطنهم بعد الاستقلال. هذا الأمر يتعلق بالعديد من العائلات من المناطق المجاورة لبرج بوعريرج الذين عادوا مؤخرا من تونس... ألم يقدّر عام 1876 عدد المهاجرين في تونس بـ 16000 شخصا منهم 7000 من منطقة القبائل؟

السنوات 1874 و 1875 اتّسمت بعدد من حركات الهجرة التي أقلقت كثيرا الإدارة الاستعمارية كلّ هذا يفسر بوضوح العواقب المباشرة لهذه التدابير القاسية وعلى وجه الخصوص التدهور الاقتصادي التعبير الصادق عن هذا التجريد الهائل.

4 ـ التدهور الاقتصادي

المساهمة الباهضة للحرب، الحراسة القضائية الجماعية والفردية وقعت في وقت واحد في ظل ظروف صعبة مصحوبة خاصة بعواقب وخيمة على الصعيد الاقتصادي، انخفاض الإنتاج، بل الانخفاض الحاد في العديد من المجالات. ألم يذهبوا إلى حجز أدوات الزراعة، أبسط وسائل الفلاحين حتى يجبروا جميع الأشخاص المدانين على دفع مساهماتهم على وجه السرعة؟

بينما كانت التعليمات جدّ دقيقة : توصي بالسماح "للمالكين المجرّدين بإبقاء المحراث والثور الذي يسمح لهم بالعمل كخماسين"... مجبرين على دفع المساهمات في أقرب وقت ممكن لا بدّ على المزارعين أيضا أن يبيعوا مواشيهم التي هي أحيانا الوسيلة الوحيدة للعيش. كل هذا إذن يرفق بموجة من المضاربات على حساب الجماهير الشعبية وخاصة الفلاحين الأكثر فقرا. المرابون، التجار، وتجار الحبوب هم أهمّ المستفيدين...

وهذا ما يفسّر أيضا الزيادة في الصادرات من الأغنام إلى فرنسا، وهكذا، فإنّ الصادرات انتقلت من 1210907 رأسا خلال سنتي 1873/1872 إلى 1458.121 رأسا على مدى السنوات الأربعة الموالية. لا بدّ من تسجيل صادرات أخرى أيضا. هذه الزيادة في المبيعات لا تعكس أبدا الواقع الاقتصادي وإنما بعض التحسّن كما أشار إلى ذلك أجرون:

"الجزائر تصدّر على نطاق واسع خلال 1873/1872 ولكنها تصدّر رأس مالها ويمكن القول قوّتها".

مهما كانت النتائج المباشرة لانتفاضة 1871 التي تمثل أصعب التجارب لكل المرحلة الاستعمارية فإنها لا تؤثر البتة على إيمان الجاهير الشعبية على العكس إنها توطد دوما عزيمة الشعب التي لا تلين كما استطاع المؤرّخ (الرّسمي) لانتفاضة 1871 أن يلمّح إلى ذلك عندما كتب في 8 نوفمبر 1881 :

" وخلاصة القول فإنّ قانون الحراسة القضائية سواء كان عاما أو خاصا هو مقياس لمكتب يوفرّ الأراضي للمعمرين ولكن لا يضرب الأكثر ذنبا، إنه يصيب الأبرياء، يحفر هوة من الكراهية بين المستعمر والسكان، ينمي اللصوصية ويولد أسباب جديدة للانتفاضة من خلال إنشاء جماعات من المنبوذين ليس لديها ما تخسر[1] إذ يمكن لجميع النتائج المباشرة والفورية لانتفاضة 1871 أن تكون "مقبولة" إذا لم تتخذ تدابير أخرى على الفور وتطبق بكلّ صرامة، وهكذا حتى قبل تسوية الأراضي المصادرة فإنّ المجلس الوطني الفرنسي الذي ينشطه رجال القانون ومفكرون ومتحدثون رسميون تابعون للاستعمار يسارع إلى تمرير قوانين جديدة لتعجيل تجريد الفلاحين... القوانين الأولى سنّت عام1873 و 1874 فهي تعطي كل الحقّ للمعمّرين وتوفر لهم الوسائل الكافية لتعجيل وتمديد التجريد القانوني للفلاحين...

1. ل. رين : تاريخ الانتفاضة لعام 1871 بالجزائر، الجزائر 1891.

IV. وسيلة تجريد القوى الشعبية : الترسانة القانونية

ما الطريقة التي سوف يستخدمها النظام الاستعماري لتعجيل تجريد الفلاحين أكثر فأكثر بصرف النظر عن كلّ الممارسات السابقة؟ أين سيجد الأراضي الجيدة لتوزيعها على القادمين الجدد ؟ كيف سينجح في غرس حملات أوروبية كبرى بالقرى الجزائرية للتغلب على الفشل الذريع للاستيطان الكبير في عهد الامبراطورية الثانية ؟

الحقيقة أن فشل هذا النظام في محاولة تأسيس الشركات الكبرى الرأسمالية يعدّ هزيمة فادحة".

لقد ارتكب خطأ فادحا عندما منح لبعض الشركات الكبرى، التي كسبت ثروات ضخمة، مئات الآلاف من الهكتارات من أجود الأراضي في المستعمرة أين لا يوجد أكثر من 200 فرنسي، بينما الدولة كان بوسعها إرساء 6000 عائلة من أحسن المعمرين من أصل فرنسي وتشكل بذلك عددا من السكان من 30.000 فردا عنصرهم العرقي وطني" حسب قول واحد من مسيّري النظام[1].

المشكلة هي إذن حاسمة بالنسبة للمستعمر على الرغم من ظهور الجمهورية الثالثة والدعم الكامل الذي تقدّمه للمستعمرة... في مثل هذه الظروف ينبغي التفكير في سنّ قوانين تستطيع حشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لصالح الاستعمار. وفعلا، مثلما يؤكده رئيس محكمة الجزائر العاصمة عام 1871 : "الهدف من هذا القانون

1. م. كلفلي : حالة الملكية الفلاحية بالجزائر، الجزائر. 1935.

حول الممتلكات هو تسليم أرض الأهالي للسوق الفرنسية". الغرض من ذلك محدد جدا، وسوف تطبقه الجمهورية الثالثة وستسعى لتلبية الحاجات المتزايدة والنداءات العاجلة لممثليها سواء في فرنسا أو بالمستعمرة ولكن إلى متى ؟

مضاعفة القوانين نفسها أوّل إشارة للفشل. فالواقع أنه كان لا بدّ من التصويت على عدة قوانين... والعودة جزئيا للشريعة الإسلامية الذي أصبح أمرا لا مفرّ منه في أواخر القرن التاسع عشر.

لنحلل بسرعة التشريعات قبل أن نقدم الجوانب الرئيسية للمعاملات العقارية.

1. قانون "ورنيي" أو تفكك الأسرة

انتخب بعجلة بعد مجيء الجمهورية الثالثة لغرضين اثنين لمواجهة التمرّد في عام 1871 ولتشريعات نهاية الامبراطورية الثانية (قانون مجلس الشيوخ لسنة 1863) هذا القانون كان لا بدّ من أن يسمح بفرنسة كل الأراضي، على الأقل فرنسة جزء منها، أفضلها.

"وينص هذا القانون على :

"تأسيس الملكية العقارية بالجزائر، الحفاظ عليها ونقل الممتلكات التعاقدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينصّ عليه القانون الفرنسي". "بناء على ذلك ألغيت جميع الحقوق حقوق الإرتفاق أو أسباب أي قرارات تستند إلى القانون الإسلامي أو القبائلي مخالفة للقانون الفرنسي[1]."

1. النشرة الرسمية 1873، ص. 410.

لكن سنّ هذا القانون وتنفيذه ليس كاف لانطلاق ميكانزمات البيع فورا. هذا الأخير لا يصبح ممكنا إلاّ عندما تتحقق بعض الظروف وليس أقلّها. ينبغي أن تكون الأراضي مضمونة بسندات فرنسية، سندات تحدّد السمات الرئيسية للملكية العقارية : مساحتها موقعها، ومصدرها... مثل هذه العمليات اللازمة للإدارة والسندات المكتوبة بالعربية ينبغي التحقق منها ومراقبتها بعناية.

وبالتالي من الضروري إجراء سلسلة من العمليات الميدانية للوصول إلى إقامة سندات نهائية.. وهي إجراءات دقيقة للغاية والتي تستدعي قدرا كبيرا من الموارد المادية والبشرية، كما أنها تتطلب الكثير من الوقت...

لذلك ينبغي البدء بالقبائل المعروفة أكثر، وتلك التي لا تزال أراضيها مرغوب فيها من قبل المعمرين. في ظل هذه الظروف فقط، تظهر بالنسبة للأطراف المعنية، جدوى تطبيق قانون مجلس الشيوخ، بينما قبل عام 1870 كان ينظر إليه بحذر...

وبغض النظر عن كلّ هذا، فإن المحافظين المحققين المفوضين بتنفيذ العمليات الميدانية فوجئوا بسبعة أراضي الملك، الأمر الذي هزّ بالفعل ضباطا من المكاتب العربية، خلال الاعتراف بالملكية في إطار تطبيق قانون مجلس قضاء الشيوخ. إضافة إلى أمر آخر يبرز للوجود. إنه يتعلق بعدم التجزأة، دليل قاطع على تماسك الخلايا الاجتماعية الصغيرة إذ في كل مكان، نجد في السندات

الممنوحة قوائم طويلة للمستفيدين منها. المشاركون في الإرث الذين كانوا يخيفون العديد من المشترين. إذن كيف نتوصل إلى تحقيق شراء بهذه السرعة وشراء مساحات كبيرة في مثل هذه الظروف؟

هذه هي الصعوبات الأولى التي كشف عنها تطبيق قانون 1873 "قانون المستعمر" مثلما وصفه محام من تلمسان سنة 1904.

ولكن بمجرد انتهاء العمليات الأولى، حدث الذي لا مفرّ منه للفلاحين : انطلاق آلية المعاملات العقارية، ولكن أيضا في بعض الحالات الخسارة التامة لعدّة قطع أرضية، لأسباب مختلفة.

على سبيل المثال ولتسجيل "هذه المخالفات" نذكر السندات التالية. في كثير من الدواوير المحافظون المحققون يعطون السندات برمّتها لمرؤوسيهم. والمتعاونين معهم، البشاغات وشركائهم. وهكذا في دوار "تزيغوات" قرب الأصنام، بالقبيلة السابقة "لسدجس" السند رقم 1 يقدر بـ 474.53.60 هـ ويتكون من 14 قطعة من 0.16 هـ إلى 111.67.60. هـ منح لآغا المنطقة، في حين بالدوار المجاور "قربوسة" المحافظ المحقق وفر له حتى الآن ما يقارب من 345.28.10هـ أي ما يساوي ألف هكتار[1] بغض النظر عن الحقوق المذكورة في سندات أخرى بالدوارين المذكورين أعلاه. لا تقتصر هذه الأمثلة على المناطق التي درست أكثر من غيرها حتى يومنا هذا، إذ في كثير من الأحيان فإن أصحاب الحقوق قد أبعدوا بكلّ بساطة...

1. أرشيف المحفوظات العقارية ولاية الأصنام.

الإقرار الفعلي للسندات النهائية يؤدي على الفور إلى موجة من المضاربات التي يسعى إليها ليس فقط المعمرون ولكن أيضا جميع أنصار النظام الاستعماري، الموظفون، المعنيون مباشرة بالمعاملات (كتاب العدل، الموثقون...) وأقلية من المتعاونين الجزائريين.

بمجرد أن تصدر السندات في قبيلة، يجري تجريد المواطنين، من قبل الوكلاء التجاريين الوقحين، عن طريق سندات ديون تعود في بعض الأحيان إلى سنوات عديدة ماضية، بعض "الدواوير" تداينت بفائدة 50% لمدة ثلاثة أشهر، وبعض البضاعة التالفة سلمت بأسعار مبالغ فيها، شكلت في وقت قصير رأس مال باهض اكتسبت عن طريق المحاكم وسجلت في الرهن العقاري، تلك هي الطريقة المستعملة. يوم التسليم المحضرون يتوجهون نحو القرى لحجز الأراضي، حسب ما سجله تقرير نشر في 1887[1] هذا هو العصر الذهبي للمضاربة العقارية خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر. إنه الوقت الذي طالما حلم به رجال القانون ورجال الأعمال، الرجال الذين يلبسون الزيّ الرسمي مثل المحلّفين، رؤساء المحاكم، بعدة مدن، رجال من مختلف المشارب تدخلوا في المعاملات العقارية...

لذا كان من الضروري التعجيل في هذه الحركة. وكسر الحواجز المتبقية وخاصة المتمثلة في الشيوع، فأصدر قانون ثان، قانون 1887. وعلاوة على ذلك فإنّ التماس الإجراءات القضائية يتزايد بسرعة خلال أواخر القرن التاسع عشر خاصة بالشلف.

---

1. ذكر ذلك من طرف هـ. ر. أجرون، نفس المرجع.

2. قانون 1887 والتفكك النهائي لآخر الروابط الأسرية

تستوجب المادة الثالثة من هذا القانون من هنا فصاعدا من المحافظين المحققين جعل ملكية واحدة من مجموع أجزاء الملكيات الشائعة بين مختلف الأسر من الملاك المشتركين أين بموجب القانون نفسه توسعت عمليات رسم الحدود والاعتراف بالملكية للدواوير الأخرى.

وباختصار فإنه استئناف عمليات قانون مجلس الشيوخ لذلك فإن قانون 1887 غالبا ما يشار إليه باسم " قانون مجلس الشيوخ الصغير" في حين أن استئناف هذه العمليات سيمكن الإدارة من امتلاك بعض آلاف الهكتارات إضافة إلى ما تملكه خاصة الأراضي المشجرة.

المادة 3 تستهدف فئة مهنية اجتماعية محددة فئة الفلاحين الصغار أصحاب الملكية الشائعة، إذ حق الشفعة لم يعد له أي تأثير. فمن هنا فصاعدا أي مشتري لأرض مشاعة يستطيع المطالبة بإلحاقها بممتلكاته وينبغي عليه أن يستخدم تطبيق الممارسة المعروفة والمشهورة في بعض القبائل، ممارسة المزادات والمبيعات القسرية التي هي في صالح مجموعة المضاربين.

وفي الواقع فإنه من المستحيل تقريبا على الفلاحين شراء الأراضي المباحة فالتكاليف مفرطة وتصل إلى 70 فرنك للهكتار الواحد. في حين يتراوح سعر البيع للهكتار بين 10 إلى 15 فرنك. كما أن هذه المبيعات يتهافت عليها المتخصصون. الأمثلة التي ذكرها كثير من المؤلفين تشير إلى منطقة معروفة جيدا، منطقة الأصنام (أرليون فيل

سابقا). "على مدى عشر سنوات من 1881 إلى 1891 صدر الحكم أمام محكمة أرليون فيل على 102 بيع شائع للأهالي يتعلق بـــ 14000 هكتارا".

"التكاليف قبل البيع بلغت 224000 فرنك أي 12 فرنك للهكتار وسعر البيع بالمزايدة للأهالي 505000 فرنك أي 36 فرنك للهكتار" هذا ما أكده محام من نفس تلك المدينة[1] الذي يضيف قائلا :

"من القائمة الطويلة للبيع الشائع الذي جرى أمام محكمة أرليون فيل، منذ إنشائها عام 1881. إلى عام 1895 نرى أن أغلبية الأسماء هي أسماء لأوروبيين أو إسرائيليين عيّنوا كمدّعين. عدّة أسماء تتكرر بالتواتر ليست أقل ميزة، وأسماء الأهالي التي يمكن الكشف عنها أغلبيتها أسماء استعملها المتعاملون الأذكياء كغطاء[2].

3. قانون 1897 : الحدّ من التجاوزات

عموما هذا القانون [3] كما يبدو حلاّ وسطا بين الطرفين لإنهاء واحدة من بين التهالكات لقانون 1873 ــ 87 لتجنب هذه الممارسة الفاضحة (البيع بالشيوع) فإن الإجراءات التي وضعت من القانونين السابقين قد ألغيت.

1. باور بانز ملكية السكان الأصليين للأراضي بدائرة أرليون فيل، أرليون فيل 1902.
2. تحليل عدة سندات التي احتوت عليها مجلدات ضخمة من مخزون الأملاك العقارية لا تزيد ذلك إلا تأكيدا: إنه مصدر لا ينبض لإعادة تكوين هذا الجو..." أنظر دراستنا : تجزئة ملكية الفلاحين، المجلة التاريخية. باريس. 1973. رقم 505. ص. 47؛ 76.
3. النشرة الرسمية (ن. ر) 1897. ص. 135.

المادة 17 تنص أيضا على انسحاب غير محتج به ضد أي شخص يطالب بالحصول على التقسيم أو البيع بالشيوع حتى ولو كان صاحب جزء منها. ولكن يجب الإشارة إلى ما تحمله هذه المادة من خلفيات الانسحاب التي لا تطبق إلاّ إذا كان نصف العمارة على الأقل ملكا للجزائريين. أمّا فيما يتعلق بالمادة 16 فإنها تحتوي أيضا على بصمات التشريع الإسلامي ـ المعاملات بين الجزائريين والمتعلقة بالمباني التي ملكيتها منشأة بموجب السندات الصادرة بموجب قوانين عام 1873 و1887 فإنه يتم تركها للقاضي. في حين تبقى رهنا شكليا من النسخ العقاري بموجب قانون 23 مارس 1855.

ومع ذلك يمكن من المادة 1 الفقرة الفرعية 3 تمديد الإجراءات التنفيذية لشراء أو تبادل عدّة قطع سواء من جانب الدّولة، أو من الخواص... لذلك فإن التحقيق لا يمكن أن يقتصر على ملكية واحدة. الحاكم العام يوضح نواياه في هذا الموضوع[1] : "قد نكون بحاجة لإثبات الملكية بأراضي العرش، الاعتراف بها في أراضي الملك حتى نعرف ماهي الأراضي التي ينبغي الحصول عليها لصالح المراكز الاستعمارية التي سنكوّنها لكي يتمّ تحديدها خاصة الغابات ...."

من ناحية أخرى ينبغي أن نؤكد أيضا أنه بعد تحقيق وتسوية السندات، المبنى يصبح فرنسيا ويقع بذلك تحت نظام القانون الفرنسي.

1. ذكر ذلك من طرف ارشار : كتاب التشريع الجزائري المجلد II . ص. 148.

ومهما يكن فإنّ المعاملات العقارية تتواصل، بعد تقاعص ملحوظ في عام 1900 (الشكل I). فالأذى عميق الأثر. الآليات التي وضعت موضع التنفيذ في وقت سابق ومنذ عشرين سنة لم يحدث بها أي خلل خصوصا أن الاستعمار الرسمي اتخذ أشكالا مختلفة (الفصل V الفقرة 3).

4. قانون عام 1926 : المحاولات الأخيرة لنقل ملكية بعض الأراضي

عشية الاحتفال المئوي، والاستعمار لا يزال يتوق لبعض الأراضي، ويعتقد أنه يمكن التوسع هنا وهناك، لاسيما في بعض أراضي العرش. وبما أنه ينبغي أن يعمل بلباقة وحسن تقدير، فإنه لا يستطيع أن يقوم إلا بعمليات المسح الجزئي لاسترداد القطع التي يرغب فيها، في بعض الحالات أو تسهيل بعض المعاملات بطريقة غير مباشرة، في حالات أخرى، ذلك هو الغرض من هذا القانون الأخير العقاري[1].

في الواقع، المادة الثالثة تنصّ على الحالات التي تستدعي التحقيق. خاصة عندما يتعلق ذلك بمصالح المستعمر أو عندما سيكون من الضروري تحديد أو تغيير حدود مراكز الغابات، أو جيوب الغابات... الحال نفسها في الدواوير أين نصف المساحات تم مسحها مسحا جزئيا وفق قانون عام 1897.

وبالتالي الأمر لا يتعلق البتة بالحد من التوسع الاستعماري، ولكن بالعكس من ذلك الأمر يتعلّق بالتأهيل للظروف الحالية. لا بدّ قبل كلّ شيء من تسهيل ترتيبات معينة. ولكن بكل حذر، وخفاء. حتى

1. (ن.ر) 1926 ص. 24. 72.

يصل التمديد أقصى حدّ ويخترق بدوام أراضي العرش. الطريقة الوحيدة التي تعتبر فعّالة هي إجراءات التحقيق سواء بشكل جزئي أو شامل. الحوصلة الأولى التي أعدّت في نهاية 1934 تؤكد على أهمية هذه العمليات : 323103 هـ متعلقة بأراضي الملك، و732438 هـ متعلقة بأملاك العرش. بلغت في مجموعها 1055541هـ[1]. إذن بعد هذا التاريخ استمرت العمليات مرة أخرى إلى عشية الحرب العالمية الثانية. مثل هذه المساحة هامّة جدّا. فالأراضي التي بهذه الطريقة أصبحت فرنسية، هي إلى حدّ ما أقل من تلك التي كانت في الفترة السابقة (1897 إلى 1926) ومن شأنها أن تفتح آفاقا جديدة... في الواقع منذ 1930 فإنّ الإنشاء الرسمي للحدود والمراكز أصبح صعبا كما سنرى. إنها نهاية فترة طويلة... من ضمّ أملاك الأوقاف إلى استيلاب أراضي العرش الهامشية.

5 نتائج القوانين العقارية : السلخ المنظم لصغار ومتوسطي الفلاحين

مضعفين بنصف قرن من القتال المستمر تقريبا، مهتزين بشدّة من جرّاء العواقب المباشرة وغير المباشرة لحركات التمرّد لعام 1864 و1871 فإنّ الفلاحين لم يعد باستطاعتهم المقاومة، خصوصا أنهم معرّضون بشدّة لانتهاكات متعدّدة من طرف عمال الغابات منذ ظهور الجمهورية الثالثة (الفصل VI).

1. كلفلي، نفس المرجع، ص. 48.

وبصرف النظر عن عوامل أخرى وآثار أخرى، مثل الكوارث الطبيعية، البلى، الضرائب المفرطة، الجداول 4 و 5 والأشكال 1 و2 تعكس تطور المعاملات العقارية لمدّة قرن تقريبا : البيان 1 يساعد على فهم تقلبات سنوية في حين يعرض البيان 2 فترات رئيسية. في هذه الحالة نستطيع ملاحظة الحركتين عموما، حركة تصاعدية والأخرى تتميز بانهيار مفاجئ يعقبه على وجه السرعة نمو معتدل نسبيا بشكل عام.

فترة النشوة

توافق نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى سنّ قانون عام 1873 فإنّ المعاملات العقارية لا تزال ضئيلة والاستعمار لم يتجاوز بعد الحدود الأولى الرسمية ولكن فجأة بعد صدور القانون الأول للمعاملات العقارية شاهدنا بدء تعجيل التحركات كما أكّدت ذلك العديد من الإحصائيات. في الواقع، الثلثان أو أكثر 1224001 هـ من 1712792 هـ استولى عليها الأوروبيون، عشية الحرب العالمية الأولى. لفترة نهاية القرن التاسع عشر فإنّ ما يقارب 600.000 هـ سلبت (الجدول 5) منها 378000 هـ سلبت خلال 14 سنة مثلما أكّد ذلك "أجرون"[1]، نتيجة للآثار المباشرة لقوانين 87-1873 (البيع المشاع خاصة، مثلما شاهدناه) لنلاحظ أيضا أنّ الحدّ الأقصى لعام 1883 هو 64375 هـ. مثل هذه المساحة لها علاقة بنتائج الحرائق المتتالية الكبيرة

[1] س. ح. ر. أجرون، نفس المرجع المجلد I ص. 101.

والمتنوعة لعام 1881. إضافة إلى ضعف المحاصيل لنفس السنة إن هذه الفرص هي التي يبحث عنها جماعة "تجار العقارات" والمضاربين من مختلف الأجناس[1]... وذلك حول المعاملات العقارية التي تقرر تجريد الفلاحين كلّية خلال هذه الفترة أكثر من أيّ عهد مضى.

4. بيع العقارات الريفية من 1877 إلى 1898

السنوات	مبيعات الجزائريين للأوروبيين	مبيعات الأوربيين للجزائريين	الأرصدة
1877	22 194	2 520	-19 674
1878	11 288	2 848	-8 449
1879	18 129	4 164	-13 965
1880	40 143	2 917	-37 226
1881	54 184	1 171	-53 015
1882	29 093	2 465	-16 628
1883	64 375	3 951	-60 424
1884	32 713	3 705	-29 008
1885	21 997	1 612	-20 385
1886	21 557	5 037	-16 520
1887	13 404	5 013	-8 391
1888	15 576	5 073	-10 503
1889	13641	25 234	+11 593
1890	19 683	6 463	-13 220
1891	13 404	10 458	-2 946
1892	17 806	8 869	-8 976
1893	32 102	5 423	-26 676
1894	23 133	5 061	-18 072
1895	21 796	6 250	-15 546
1896	18 643	6 619	-12 024
1897	31 472	6 381	-25 091
1898	27 429	10 140	-17 289
المجموع	**563 762**	**131 174**	**-432 388**

المصدر: م لينود ــ نشرة حول الملكية العقارية بالجزائر. الجزائر **1900**.

1. جيلالي صاري : تجزئة الملكية العقارية.

5. بيع العقارات الريفية من 1899 إلى 1934

السنوات	مبيعات الجزائريين للأوروبيين	مبيعات الأوربيين للجزائريين	الأرصدة
1899	27399	12698	-14431
1900	25728	7568	-18160
1901	23105	12239	-10866
1902	11865	15292	+3427
1903	17224	19010	+1786
1904	20365	14629	-5736
1905	30731	9822	-20909
1906	30771	13881	-16890
1907	40250	8927	-31323
1908	49990	11458	-38532
1909	61606	11551	-50055
1910	66801	12137	-54664
1911	67481	14240	-53241
1912	76365	13021	-63344
1913	68636	19443	-49193
1914	41859	9561	-32298
1915	10144	3499	-6645
1916	14930	7263	-7667
1917	19961	8379	-11582
1918	16839	20315	+3476
1919	19089	40152	+21063
1920	35258	30131	-5127
1921	36173	20879	-15294
1922	29538	18029	-11509
1923	27175	18880	-8295
1924	27789	29077	+1286
1925	23817	17681	6136-
1926	33054	30704	2350-
1927	31005	22468	8537-
1928	27646	17192	10454-
1939	21232	17732	3500-
1930	17397	13615	3782-
1931	16775	10097	6678-
1932	26038	6833	19205-
1933	29492	12027	17465-
1934	28932	7583	21347-
المجموع			
(1934-1899)	1094036	535680	558356-
(1934-1877)	1657798		990744-

المصدر : كلفلي نفس المرجع.

1. نمو الاستغلال من 1877 إلى 1933

لصالح الأوروبيين

لصالح الجزائريين

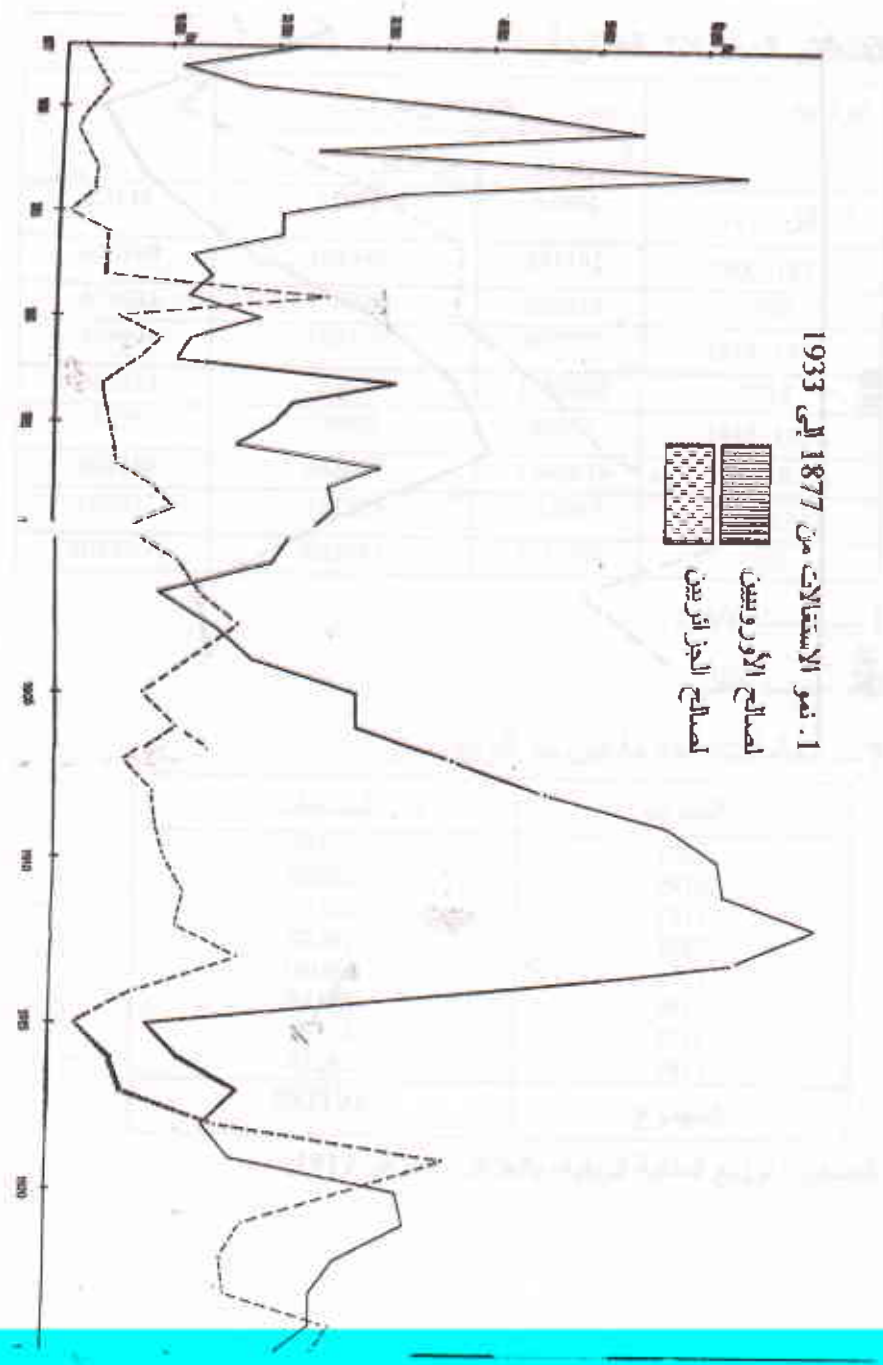

1. نمو الاستغلالات من 1877 إلى 1933

الأرصدة
-14431
-18160
-10866
+3427
+1786
-5736
-20909
-16890
-31323
-38532
-50055
-54664
-53241
-63344
-49193
-32298
-6645
-7667
-11582
+3476
+21063
-5127
-15294
-11509
-8295
+1286
6136-
2350-
8537-
10454-
3500-
3782-
6678-
19205-
17465-
21347-
558356-
990744-

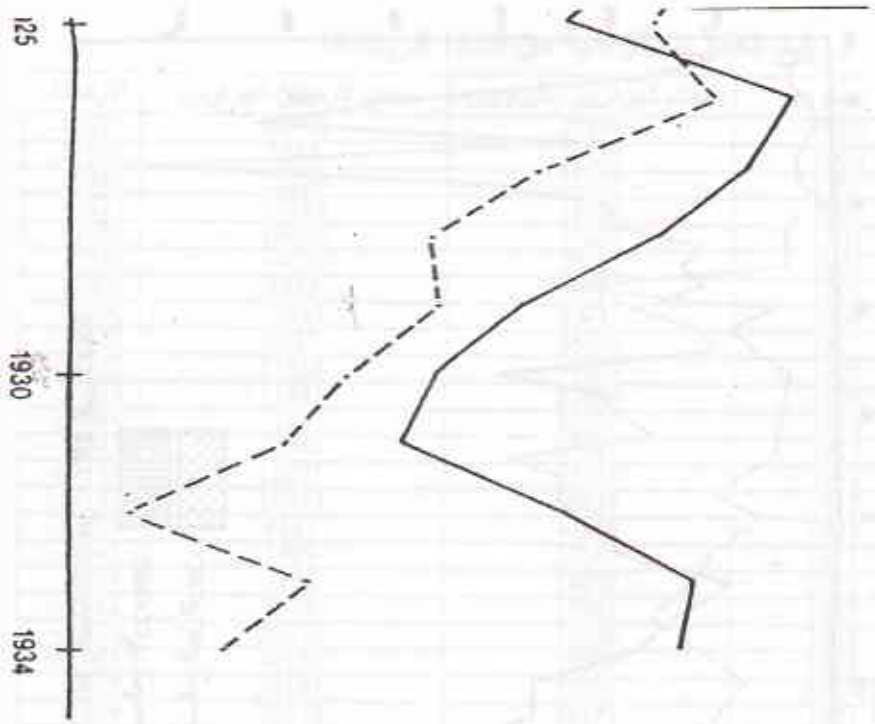

6. تطور المعاملا

التواريخ
قبل 1877
1900-1877
1900
1914-1900
1914
1919-1914
1919
1933-1913
1933

1 ــ حسب لاينو

2ــ حسب كلفلي

7 ــ معاملات ع

السنو
09
10
11
12
13
15
16
17
المج

المصدر : توزيع الم

6. تطور المعاملات العقارية

التواريخ	شراء من طرف		
	أوروبيون	جزائريين	
قبل 1877	54994	31878	23116
1900-1877	591161	144342	446819
1900	636155	176220	459935
1914-1900	632777	192779	439998
1914	1268932	368999	899933
1919-1914	80963	79608	1355
1919	1349895	448607	901288
1933-1913	352897	252325	100572
1933	1712792	692932	1013860

1 ــ حسب لاينود.

2ــ حسب كلفلي.

7 ــ معاملات عقارية بين جزائريين

السنوات	المساحات
1909	55353
1910	80564
1911	72108
1912	92291
1913	101892
1915	38168
1916	36374
1917	43285
المجموع	**582102**

المصدر : توزيع الملكية الريفية، بالجزائر، الجزائر 1917.

وهكذا وبعد التحقيق فإنّ محافظ وهران يخلص إلى أنّ "35 إلى 40.000 مواطنا أصبح مجرّدا من أرضه"[1]. "بسبسو" التي أصبحت في غضون سنوات قليلة ساحة معركة بين حفنة من المضاربين في كثير من الأحيان من المدينة وجماعة الفلاحين، الذين أصبحوا بدون موارد عيش، نلاحظ تقريبا دوما نفس النتائج، تقرير وجّه سنة 1900 يشير إلى "بني لنت" و"بني مايدة" الذين فقدوا على التوالي 9345 هـ و3300 هـ لتستفيد منها أقلية من الأوروبيين، في حين سيتم بعد ذلك التوسع في "تاسمسيلت" (فيالار) على حساب المجموعة الثانية... في نفس هذه المنطقة النائب "بورليي" كان يملك 4900هـ سنة 1899[2]. وعلى الفور واحد من مراكز الاستعمار أصبح حمل اسمه. بجانبه الإخوة "بولو" يشترون الأراضي دون هوادة وبثمن 30 فرنك للهكتار إذ أنّ معظم المضاربين يبيعون الأراضي المصادرة بين 200 و 250 فرنك للهكتار. قطع من 200 إلى 250 هكتارا سلّمت بهذه الطريقة للمعمّرين لزراعة أحادية من الحبوب مكنّنة ممّا يساهم في تدهور معيشة الملاك السابقين من جهة، وإفقار التربة بتعريضها مباشرة لتآكل الرياح. من جهة أخرى" أستطيع أن أقول أنه في المناطق أين (قانون 1873) دخل حيّز التنفيذ، فإننا نجد عددا قليلا من السكان الأصليين الذين حافظوا على ممتلكاتهم، والكثير منهم أصبح خمّاسا، أو عاملا، بالأراضي التي كانت سابقا ملكا لهم". هذا ما أعلن عنه الحاكم العام "ترمان" لمجلس الشيوخ[3].

---

1. بيران : " المرسو" مجلة البحر الأبيض المتوسط، 1960. ص. 87.
2. ذكرها "الجرون" المجلد 1. ص. 101. الملاحظة رقم 6.
3. نفس المرجع ص. 101.

في الواقع منذ فجر القرن العشرين، الاستعمار الرسمي والخاص يتربّع على أغلبية الأراضي الخصبة للمنطقة الحضرية (955000 هـ). بينما جزء من هذه المساحة لم يستغل. أيضا في المناطق الغابية فإنّ الفلاّحين يصمدون بشدّة أمام حرب الاستنزاف التي يفرضها عليهم الحراس. في كلّ مكان، الأسر تتعرّض لضغوط كبرى، فهي تجرّد من أملاكها، أسرة بعد أسرة، تطرد، تضايق، وتجبر في النهاية على الهجرة. إنه بداية الهجرة نحو المدن تارة وإلى الخارج أخرى، كما سنرى. أثناء الليل الاستعماري الطويل، فإنّ نهاية القرن التاسع عشر سجّلت نقطة تحوّل هامة، تخصّ تكريس البقاء المستديم للمستعمر بالقرى. التعجيل بالحركة يتواصل ويستمر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وهكذا خلال الـ 15 سنة الأولى من القرن العشرين 454000 هكتارا من الأراضي نزعت من جديد ومنحت في أفضل الظروف للأوروبيين. متوسط الزيادة السنوي ارتفع بسرعة منذ عام 1908 ووصل خلال ثلاث سنوات متتالية، من 1911 إلى 1913 الحد الأقصى لكل الفترة الاستعمارية، أي على التوالي 67481 هـ. 76365 هـ و 68536 هـ (الشكل 21).

أما فيما يخص المشتريات التي قام بها الجزائريون فإنها قليلة جدّا إلى فجر القرن العشرين إذا أقصينا السنوات 1889 (25234هـ) و1891 (10458هـ) المعدل السنوي بقي بصورة عامة أقل من 5000هـ إثر ذلك تضاعف هذا المعدل ثم نما شيئا فشيئا ليصل إلى حدّ أقصى أوّلي 19443هـ سنة 1913.

عموما في مطلع الحرب العالمية الأولى الرصيد الإيجابي لصالح المعمّرون ارتفع إلى 909996هـ. التي تمّ حصول النصف منها تقريبا خلال الفترة القصيرة 1900 ـ 1914، وحوالي نفس المساحة بين 1877 و1900. في الحقيقة هذه الحقبة الأخيرة هي التي كانت معتبرة، هي التي سمحت فيما بعد إثر العوامل المذكورة آنفا تدريجيا بإبعاد الفلاحين تدريجيا من أخصب أراضيهم. ضف إلى ذلك، فإنّ الاستعمار الرسمي استمرّ نتيجة ما حصل من مصادرة خلال هذه الحقبة وإنّ الأراضي التي يعطيها المتعاملون للإدارة كانت أحيانا الوسيلة الوحيدة لدعم الاحتلال بصورة عامّة.

انهيار وركود الاستعمار الخاصّ

هل الحرب العالمية الأولى لم تسجل سوى تغيير؟ لا ينبغي أن نسجل الانهيار الذي أحدثته فحسب وإنّما خاصة التطور اللاحق وخاصة الرصيد الأوّل الذي بدأ عام 1933 أي حوالي 100572 هكتارا فهو الثاني بالنسبة لمرحلة النشوة...

الظاهرة الأولى الانهيار من 1915 إلى 1919 يفسّر بتجنيد جزء من المعمّرين وقلة القرض بصفة عامة. الرصيد الثاني في صالحهم لا يمثل سوى 1355هـ. بعد ذلك المضاربات العقارية ترجع من جديد ولكن بوتيرة أقلّ من السابق. حدّان أعليان بـ 35258 و 36173 هـ سجلا على التوالي عام 1920 و 1926 (أكثر من 30.000 في الحالتين)، الرصيد الذي هو في صالح الأوروبيين هزيل جدّا مثلما هو مبيّن أسفله. لو لم تكن لدينا إحصائيات للفترة الأخيرة بعد 1933 نلاحظ أنه

بين عامي 1950 ــ 1951[1] فإنّ الرصيد ضعيف ولا يزيد عن 45530 هــ أي تقريبا ما يعادل 1/20 من مرحلة ما قبل حرب 1914–1918.

بهذا تأكد الاحتلال الخاص فجأة خلال نهاية القرن التاسع عشر وتقوى خلال المرحلة القصيرة، مرحلة بداية القرن العشرين. نتيجة لذلك فإنّ التجريد القوي للفلاحين ظهر فجأة إثر الاضطراب العام للمجتمع، بعد المقاومة الطويلة من جهة والقانون العقاري والغابي المتتاليين للمجهورية الثالثة، من جهة ثانية. ولكن بغض النظر عن المساحات المسلوبة المذكورة آنفا، أراضي أخرى سلبت من جماعة المزارعين[2].

2 ــ المعاملات العقارية(1877 ــ 1933)

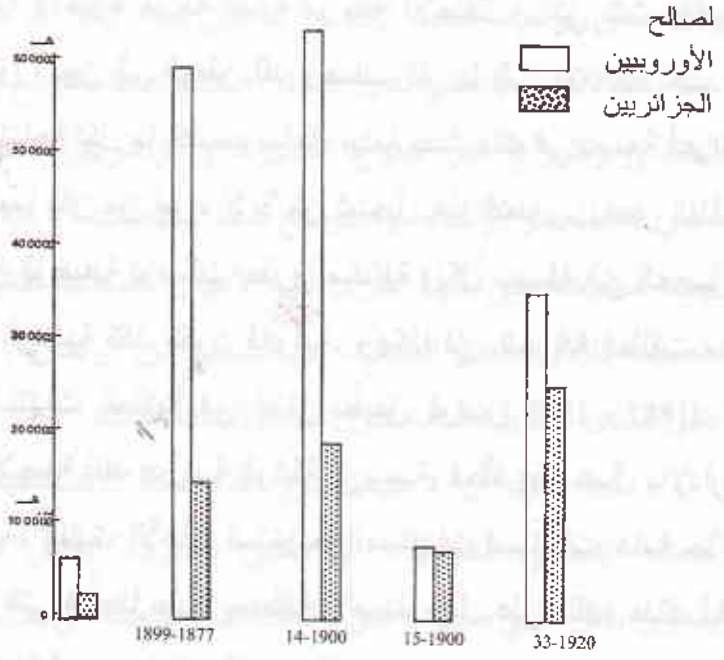

1. حسب التدقيق الفلاحي 1950 - 1951.
2. لا بد أيضا من بعض التحفظ فيما يتعلق بالمساحات الرسمية.

6 ـ التمركز العقاري لصالح أقلية الأهالي

الفلاحون الصغار والمتوسطون اضطروا أيضا إلى بيع أراضي أخرى، الأقلية خاصة من إخوتهم في المدن من سكان المدينة والريف لكن في هذا المجال فإنّ الإحصائيات قليلة ونادرة.

عموما نستطيع أن نستخلص أن أغلبية مبيعات الأوروبيين (700932هـ) اشترتها هذه الأقلية. الموجتان الهامتان توافق الفترة القصيرة من بداية القرن العشرين (192779 هـ) ومرحلة ما بعد الحرب، 1920ـ 1923 (252325 هـ). نستطيع أن نستخلص أيضا موجة ثالثة وأخيرة موجة نهاية مرحلة الاحتلال، التي تلت رجوع وعودة الأوروبيين إلى الوطن.لقد وصلت تقريبا إلى 300000 هـ... أي أكبر مساحة لكل ما اكتسب سابقا، بينما حدث ذلك في بضعة أعوام.

مهما يكن من أمر، لا بدّ من تسجيل هذا التطور. بعض الفئات الاجتماعية الوظيفية توصّلت بطرق مختلفة وبكلّ سهولة إلى الحصول على قطع أرضية تكاد تكون قانونية. وهكذا فإن الحركة انطلقت منذ إصدار مستندات الملكية في إطار تطبيق قوانين 1873 و1887. إذ نستطيع ملاحظة ذلك بدراسة الوثيقة الرسمية. فجأة عدّة عمال بالإدارة الاستعمارية، القادة، الآغاة، استخرجوا مستندات لمساحات هامة جدّا، المستندات التي اطّلعنا عليها بمنطقة الأصنام دليل على ذلك، هناك آغا واحد من قبيلة "سدجس" السابقة تحصّل على السند رقم 1 عام 1880 أي 4745360 هـ، (14 قطعة تتراوح بين 0.61 وثلاث قطع بـ 67.60)

هـ بدوار تسيغوات بينما السند رقم 183 يحتوي على 345.281 و (18 قطعة بين 0.53 إلى 72.90هـ) بدوار قربوسة زيادة عن قطع أخرى غير مجزأة تمثل في هذه الحالة حقوقها في الاستيلاء... ولكن بما أن عددا كبيرا من أصحاب الملكية عادة نساء وقاصرين فهم لا يستطيعون استرجاع حقوقهم عند عمليات الاعتراف والتحديد، لذا يمكن وصف هذا الكسب بالسرقة. أليس هو نفسه بالنسبة لعمال المدينة مثل القضاة الذين يحرّرون سندات معاملات الموظفين.

وفي هذا الصدد، مثال قاضي الأصنام الذي يبدو أسطوريا ولكنه ليس الوحيد. حسب "ياكونو" لقد كان يملك 20.000 هكتار 28000 عند وفاته، حسب قاضي نفس البلدة.[1] مكتسباته هذه تتربع حول التجمع السكاني وتتوزّع عبر سفوح "الظهرة" و"الونشريس". جزء منها قد أهدي للاستعمار لإنشاء أو لتوسيع ست محيطات... هذا ما نستطيع أيضا ملاحظته في جهة أخرى أين الأعيان أصحاب النفوذ يقترحون حصصا للإدارة لنفس الغايات. من البديهي إذن أن نفس "الاستثمارات" على المدى الطويل سوف تكون نتيجة الاغتصابات.

كما يجب أن لا نهمل دور هذه الفئة الاجتماعية ـ المهنية الممثلة "بحاملي الحبوب"، أي بائعي الحبوب. بعض سكان المدن يفعلون نفس الشيء ويضاعفون ممتلكاتهم، خاصة في حالة المدن التي أنشأت من العدم مثل سيدي بلعباس وسطيف، في الحالة الأولى، دراسة

1. المجلة الجزائرية التونسية، التشريع وأحكام مرجعية والاحتياط القانوني. الجزائر 1905، ص69، 82.

تقدّرها بـــ 40%، حصّة الملكية الباقية المسلوبة بعد وضع أراضي المعمّرين تحت التسيير الذاتي[1]، كما نلاحظ في مكان آخر نفس الظاهرة، أي مراقبة الملكية من تطرف بعض سكان المدينة. أما فيما يتعلق بالبواعث العامة التي تشير إليها المستندات فإنها تبيّن الظروف العامة والخاصة للسياق رهن عقاري بيع وحق استرداد المبيع، تتكرّر وتؤكّد إذن نسبة القوى بين الجهتين الحاضرتين.

الإحصائيات القليلة المتوفرة تترجم أهمية المشتريات على حساب المزارعين. وعليه فبالنسبة للفترة الوحيدة 1909 إلى 1917 نسجّل 582102 هكتارا مع حدين أقصيين أي 92291 هـــ عام 1913 و101892 هـــ عام 1914[2]. المعدل السنوي لهذه الحقبة القصيرة وصل على هذا النحو إلى 64657هـــ أي أكثر من حصّة الأوروبيين خلال نفس الحقبة (47520 هكتارا)... هكذا يمكن أن نستخلص أن المساحة الكلية التي يخسرها سنويا المزارع الأكثر حرمانا تصل إلى حوالي 100.000 هكتارا.

من جهة أخرى فإن العرائض في هذا المجال تكشف عن عدّة وقائع، لنأخذ المثالين التاليين كنموذج وثائقي.

الأول له علاقة برسالة مبعوثة من طرف جماعة دوار "شوّالة" (دائرة زمورة) للسلطات العليا في أوت 1903 (صورة طبق الأصل

1. أ. برونو: الملكية العقارية لسكان المدن بمناطق تلمسان وسيدي بلعباس. حوليات جزائرية في الجغرافيا، الجزائر 1967 رقم 3، ص. 78.
2. توزيع الملكية العقارية بالجزائر، الحكومة العامة بالجزائر، الجزائر 1917.

للنص الأصلي التي يستنكرون فيها تصرفات أحد المالكين. هذا الأخير حوّل جزء من الأراضي الجماعية (قد تكون أراضي مراعي). الثانية لها علاقة بقضية أكثر خطورة وصلت إلى نائب "أعالي مارن" في بداية 1890[1]، العريضة ممضية من طرف 26 فلاّحا من دوار بني درقوم (دائرة زمّورة) فيما يتعلق ببيع جائر لـ 993 هكتارا منها 403هـ أراضي خصبة. لكن هذه العريضة لم تتلق أية إجابة سلبية من طرف الحاكم العام إلاّ بعد عشر سنوات، بينما خلال ذلك، فإن المالكين الشرعيين مهاجمون دوما بالمحاضر:

" نحن دائما مهدّدون من طرف محامين وآخرين. إننا ننتظر كلّ سنة وقت جني المحاصيل ليمنعونا من حصدها ويؤدّوا بنا إلى دفع الكثير من التكاليف". مؤكدين ذلك في مراسلاتهم إلى (باريس).

إذ في الوقع فإن الأمر يتعلق بمبيعات مغشوشة. محضرة بدراية من طرف عاملين. واحد من السكان الأصليين والآخر من ب. ل. م. العقد الأوّل أبرم مقابل مبلغ 600 فرنك دون إشارة متعلقة بالمساحة ويعود إلى عام 1882. نجد آثار العقد الثاني عام 1885 يبيّن تحويل المسماة ملكية لأحد الأوروبيين من منطقة قريبة من أراضي (فرطاسة)...

بعد عرض الأحداث، الإدارة المركزية تؤكد لنائب "أعالي مارن" صفة غش المعاملة العقارية ولكنها تبعد كلّ فكرة تدخل الإدارة في ذلك.

---

1. ف. 80. 1811.

موازاة مع هذه المخالفات، لا بدّ من الإشارة أيضا إلى كيفيات أخرى لطرد الفلاّحين من جزئيات قطع الأرض التي تبقت لهم، الأمر يتعلق بالبيع المجبر من طرف هؤلاء الفلاّحين لقطع أرضهم، وبالهجرة نحو المدن التعسفية، هجرة أصحاب الحقوق. وفي هذه الحالة فإنهم يتخلون بكل بساطة عن ممتلكاتهم سواء للمعمّرين أو لغيرهم دون مقابل...

من جهة أخرى لا بدّ من الإشارة إلى الأهمية الكبرى لبعض المعاملات حتى ولو أنها لا تتعلق إلاّ ببعض القطع الأرضية والتي لا يمكن أن نحدّدها في هذا الموقع من البحث. وهكذا منذ نهاية القرن الـــ 19 "بير مهولف" يشير إلى شراء أو بكيفية أدق إلى إعادة شراء قطع صغيرة من طرف سكان بلاد القبائل في المناطق التي وضعت تحت الحراسة القضائية بعد انتفاضة 1871[1]. خلال الحرب العالمية الأولى "كلفلي" يشير أيضا إلى نفس الحدث لصالح العمال المهاجرين الذين يرجع نسبهم إلى الدوائر السابقة، لتيزي وزو، وبجاية، مبالغا في المشتريات بما أنه ينسبها إلى سقوط نظام المعاملات العقارية للأوروبيين.

"لقد أخذت منا أرضنا بطلقة مسدس سنأخذها منكم بطلقة "دورو" مؤكّدا في إشارته لذلك[2].

ذلك أن هذه المقتنيات كانت بعد العديد من التضحيات، إنه عمل منبعه الإيمان، أكثر من صفقة بسيطة، يمكن استخلاصها. بل هو تأكيد الارتباط العميق بأرض الأجداد، بعد طرد مزدوج ومأساوي واحد تلو

1. باير مهوف نفس المرجع.
2. كلفلي نفس المرجع ص. 70

عقوبات عام 1871 والآخر نتيجة الاغتراب المؤقت لفجر القرن العشرين. العودة إلى أرض الوطن تسجل إذن بسرعة في الأحداث قبل توسع المستوطنة إلى أقصى حدّ.

وهكذا فإن هذه المحة الموجزة عن العديد من الظواهر، خاصة تعميم وتعجيل المعاملات العقارية بعد صدور القوانين العقارية الأولى. المزارعون فقدوا مساحات واسعة وأبعدوا من أحسن أراضي السهول في مطلع القرن العشرين. ومع ذلك لا نستطيع أن نفهم جيّدا هذا التطور العام إلا بتحديد ظاهرة أخرى، الاحتلال الرسمي هذا الأخير يدعم، يعزّز، ويوسع الاحتلال الخاص، إنه غالبا ما يكون عاملا حاسما في النزع الشامل لملكية الفلاّحين.

V. توسع الاحتلال الرسمي : طرد مكثف للفلاحين من أراضيهم

حركة المضاربة العقارية المدهشة التي سجلت في بداية الجمهورية الثالثة إلى نهاية القرن التاسع عشر والتي تمثلت بالنسبة للمزارعين الصغار بخسارة قدرها نصف مليون هكتارا، كانت مدعّمة بقوّة من طرف الاحتلال الرسمي. بالرغم من البيع المكثف للأراضي من طرف المزارعين، فإنّ احتلال الأراضي، أي تطوير محيطات الاستعمار لم يكن دائما ناجحا. بينما التشريع العقاري حقّق هدفه كما ينبغي، التجريد، ولكن لم يستطع الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي لكل النظام الاستعماري. إرساء عدد كبير من الأوروبيين بالقرى، الضمان الدائم للقوة الاستعمارية لما وراء البحر. من جهة أخرى فإنّ الإدارة مفاجأة بسعة المعاملات العقارية أخذت هي الأخرى تشتري الأراضي التي يقترحها عليها الوكلاء التجاريون حتى تحمي هذه الحركة، وحتى لا تميل كفّة المعاملات العقارية لصالح المزارعين، حتى أصحاب النفوذ منهم.

آخذة الدروس من هذه الحركة. وحتى تشجع دائما الحشد العقاري لصالح أقلية من الأوروبيين، فإنّ الإدارة أخذت إذن، القرار بمضاعفة المراكز، خاصة بالمناطق التي لا تجلب كثيرا الأنظار، حتى تنشر، وتبعثر إلى أقصى حدّ التعمير الأجنبي. ولكن أي أرض ينبغي تجنيدها في هذه الحالة الأخيرة ؟ أيمكن تفادي أراضي المزارعين في وضع كهذا ؟

إلى بداية الجمهورية الثالثة، وبعد الحراسة القضائية العارمة التي تلت انتفاضة 1871، فإنّ الإدارة كانت تتمتع بمساحات كبرى. غير أن هذه الأراضي تفقر بسرعة، إذ خلال السنوات 1872 و1875 وزعت أكثر من 250.000 هكتارا على المعمرين. فالوسيلة النهائية الوحيدة التي بقيت هي نزع الملكية...

1 ــ مراحل الاحتلال الرسمي

اللوح المحاذي يؤكّد على ذلك. أهمّ المراكز تعود إلى الفترة الأولى من مرحلة الجمهورية الثالثة. من 1871 إلى 1900، 477 قرية ومجموعة ضياع كوّنت من مجموع 972 بكلّ المستعمرة، أي ما يساوي 48.7%. في نهاية القرن التاسع عشر، الذي يصادف موجة المضاربة العقارية، والذي يوافق إذن مرحلة التنصيب المكثف لمراكز الاحتلال. أما فيما يخصّ المساحة التي منحت خلال نفس الفترة (1871–1900) فإنها وصلت إلى 697.196هـ من 1648677 هـ أي 42%.

لهذا ورغم كثرة المراكز ومساحتها، فإن تطور الاحتلال الفعلي لا يبدو بكلّ مكان. عدد من المراكز، خاصة بالجبال، لا تجد متعاملين. البعض الآخر يفرغ بسرعة من سكانه، مراكز أخرى بدأت تترك شيئا فشيئا، مراكز أخرى لا تستقبل أوائل المهاجرين إلا 10 إلى 15 سنة بعد تاريخ القرار وتجريد الأراضي. مثل هذه الأحداث جمعتها لجنة التحقيق عام 1892، التي جاءت تتساءل عن مصير السكان بعد

تجاوزات تطبيق نظام الغابات[1]. الحدث الأكثر خطورة هو إنشاء مراكز ثابتة والتي أهديت إليها الأراضي من طرف المتعاملين لهدف واضح: الربح وخاصة رداءة الأراضي، المحصل عليها، بأثمان بخسة، خلال مرحلة المضاربات العقارية (نهاية القرن التاسع عشر) واحد من الأمثلة التي ينبغي ذكرها مثال "سيدي يوب" بواد لعرجان الونشريس الذي لم يعرف الحياة.[2]

هذه الإنهزامات تفسّر ليس فحسب بلامركزية المواقع وإنما تفسّر أيضا "بالمبادرة" ومصلحة أوساط محدّدة، المضاربون للمجموعتين الذين يتمتّعون بمساحات كبرى من جهة، وتصلّب الأوساط المحلية التي تريد مضاعفة المراكز بكل جهة من جهة ثانية.

من جهة أخرى في بداية القرن العشرين، الاحتلال الرسمي تطوّر دائما لنفس الهدف ومساحات جديدة نزعت من أراضي المزارعين. بالنسبة للنظام الاستعماري، الأمر يتعلق دائما بمواصلة حركة التوسع، حتى لا يقع الندم... لذا مثلما كان الأمر خلال نهاية القرن التاسع عشر، ينبغي توسيع المراكز. ومن أجل هذا، لا بدّ من مضاعفة نزع الملكيات، يجب تخفيض تصنيف الأراضي الغابية مع كلّ النتائج المترتبة عن ذلك، تحطيم الغابات، زراعة الأراضي الوعرة وخاصة انعدام حق استعمال الأراضي المشاعة... بينما وسائل العيش

1. انظر الفصل VII
2. أرشيف ولاية الجزائر. الوثائق تبيّن المساحة، موقع المحيط وكذلك : "الملاك" للأراضي الموجهة إلى المركز المعتزم.

في تدهور مستمر..، أكثر من 11000 هكتارا اقتطعت من نظام الغابات ومنحت للاحتلال. نصف هذه المساحة تابعة لمنطقة قسنطينة، الأكثر كثافة سكانية. بعد ذلك، عدة مساحات مشجرة، عرفت نفس المصير ولكنها متواجدة خاصة بسيدي بلعباس وهي أقلّ مواتاة للزراعة.

2 ـ مصدر أراضي الاحتلال الرسمي

بغض النظر عن الأراضي المشجرة، فإنّ مصدر أراضي الاحتلال الرسمي متنوعة، وليست دائما سهلة التحديد. فيما يتعلق بالفترة 1871 إلى 1895 نلاحظ أن 65% من المساحات مصدرها الدومين أي 421726 هـ من 643510 هـ (الجدول 6)

8 ـ تطور الاحتلال الرسمي[1]

الفترات	المراكز المنشأة أو الموسعة	المساحة	الحركة الأوروبية المتزايدة
1850-1841	126	115000	65437
1860-1851	85	250.000	103322
1870-1861	21	116.000	129.898
1880-1871	264	401099	195418
1890-1881	107	176000	267672
1900-1891	103	120097	364257
1920-1901	199	200000	633149
1933-1921	67	270481	733296
	972	16486777هـ	

1. حوليات إحصاء الجزائر 1953.

و"برلي" قد اقتر
(ليبرت، هاردي
الذين يوجدون
مساحات هامّة
الشلف... لقد أ
(ودي سلي) 0
"فلاتير"، 700ه
(الكرامية) و00
بعد ذلك
الدومين الصالح
يعد لهم ما يقتـ
التوسع الاستع
الفلاحين الذين
ما تزال متواج

9 ــ التوزيع حسب المناطق للاحتلال الرسمي من 1871 إلى 1895[1]

الجزائر الوسطى	151384 هـ
وهران	143755 هـ
قسنطينة	348407 هـ
المجموع	643546 هـ

10 ــ تصنيف أراضي الاحتلال الرسمي من 1871 إلى 1895

	مجموع الأراضي المحتلة هـ	أملاك البايلك هـ	الغابات هـ	ما وضع تحت الحراسة القضائية	مجموع أراضي الدومين
الجزائر الوسطى	151348 هـ	14000	774	83096	97870
وهران	143755 هـ	34156	4053	135	38344
قسنطينة	348407 هـ	128010	6358	151144	285512
المجموع	643510 هـ	176166	11185	234375	421726

هذا الحجم الكبير لأراضي الدومين خلال هذه الفترة راجع إلى تجريد 1872. كما إن جزء من هذه الأراضي أتي بطريقة غير مباشرة من الفلاحين، الأمر يتعلق خاصة بالأراضي التي حصل عليها المضاربون وبيعت من طرفهم للإدارة، مثلما تبيّن ذلك عدّة أمثلة خاصة مثال "سرسو"، أين المضاربون المعروفون أمثال "بوالو"

1. بير مهوف : تحقيق حول الاحتلال الرسمي، الجزائر 1906.

1. باكونو احتلال م

و"برلي" قد اقترحوا عدة قطع من أجل إنشاء مراكز أو توسيع قرى (ليبرت، هاردي). في مكان آخر، المتعاملون "الباشاغوات" القواد، هم الذين يوجدون في مقدمة الأحداث، مثل قائد الأصنام الذي أهدى مساحات هامّة من أجل إنشاء أو توسيع ستة مراكز حول عاصمة الشلف... لقد أهدى على هذا النحو 144 هـ من أجل توسيع "مالاكوف" (ودي سلي) 500هـ من أجل إنشاء "أوارزان"، 400هـ بالنسبة لـ "فلاتير"، 700هـ لتوسيع النخلات الثلاثة، 500هـ من أجل "لمارتين" (الكرامية) و500 هـ من أجل "بوقنفيل " (سنجس)[1].

بعد ذلك، منذ نهاية القرن التاسع عشر فإنّ أراضي أملاك الدومين الصالحة والضرورية للاحتلال أصبحت نادرة، المضاربون لم يعد لهم ما يقترحونه، الحركة انخفضت، لكن الإدارة لا تستطيع كبح التوسع الاستعماري... من أجل هذا، فإنها اتجهت من جديد نحو الفلاحين الذين ما يزالون يحتلون الأراضي الأخيرة الصالحة تلك التي ما تزال متواجدة بمناطق الامتيازات نوعا ما.

1. باكوتو احتلال سهول الشلف، الجزائر 1955 المجلد 1.

أهمية وترتفع إلى
خلال أمثلة مونت
حسني)، قرب تيار
مارس 1905[1] و 68
من المحيطات تو
متتالية. كلّ هذا وق
بطريقة أو بأخرى
المصادرات ومسّت
العقارية، فجأة فلا
وذلك في بداية القر
مناطق زراعة الحب

3 ـ المص

لا بدّ من
والظروف التي ت
القرن التاسع عش
الكثير من التعالي
الملاحظ الأقلّ ان

1. النشرة الرسمية 1905
2. النشرة الرسمية 1905

3. اتساع الاحتلال الرسمي 1833-1841

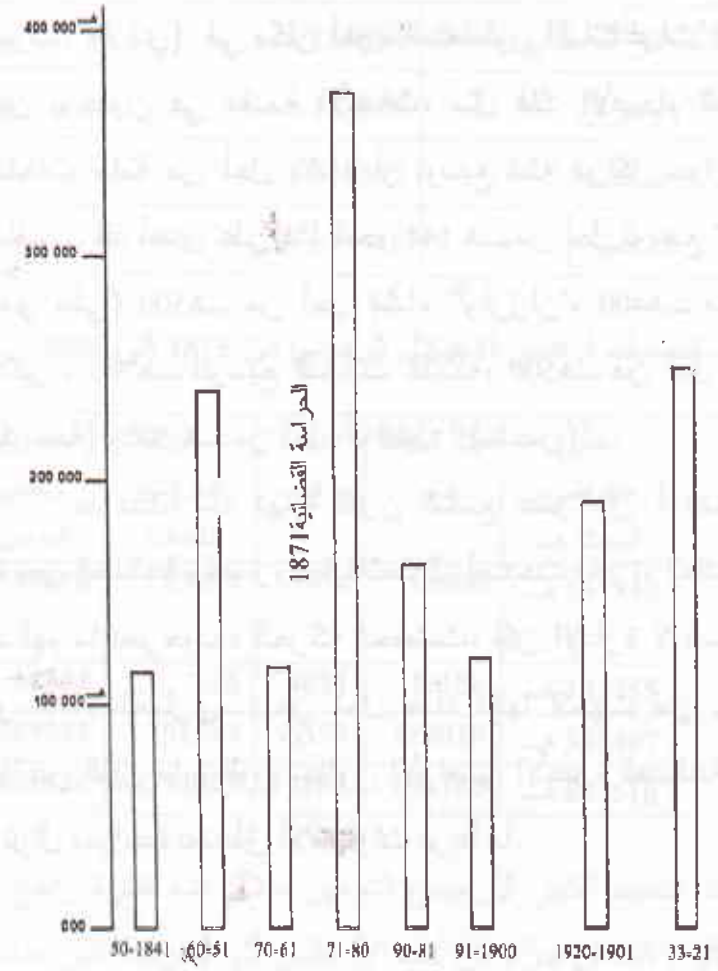

هنا أين المضاربون لم يستطيعوا النجاح، فإن الإدارة الاستعمارية تشرع في معارك جديدة. من جديد، سندات التجريد، "من أجل المصلحة العامة"، تظهر وتتضاعف. بكلّ مركز، حوالي ألف هكتار تقريبا يجرد على حساب الفلاحين. أحيانا المساحات تكون أكثر

أهمية وترتفع إلى 3000 وحتى إلى 4000 هكتارا. كما هو واضح من خلال أمثلة مونت قلفي (رحوية) قرب غليزان، ولدك روسو (سيدي حسني)، قرب تيارت. بالنسبة للمركز الأول 3484 هـ صودرت في 16 مارس 1905[1] و 1158 هـ بعد بضعة أشهر، يوم 17 نوفمبر 1905[2] العديد من المحيطات توسعت بطريقة مفاجئة. البعض عرف عدة توسعات متتالية. كلّ هذا وقع على حساب المجتمعات الريفية، أولئك الذين تمكّنوا بطريقة أو بأخرى من مقاومة هجمات المضاربين. وهكذا تكاثرت المصادرات ومسّت في معظم الأحيان الفلاحين الأقل عرضة للمضاربات العقارية، فجأة فلاحوا المناطق الجديدة وجدوا أنفسهم دون وسائل العيش، وذلك في بداية القرن العشرين، بينما التقدم التقني قلل من نسبة العمل في مناطق زراعة الحبوب (سرسو، الهضاب العليا الشرقية).

3 ـ المصادرات التعسفية وفي أغلب الأحيان اللا قانونية

لا بدّ من التساؤل في المقام الأول عن نوع بعض المصادرات والظروف التي تمت فيها بصورة عامة، وبصورة خاصة في أواخر القرن التاسع عشر. حتى المصادرات التي تمّت بالتراضي تستدعي الكثير من التعاليق. الوثائق الرسمية التي سجلتها بانتظام لا تقنع الملاحظ الأقلّ انتباها. لذا لا بدّ من الوقوف على أدلّة واستنتاجات

1. النشرة الرسمية 1905. ص. 496.
2. النشرة الرسمية 1905. ص. 1170.

توصل إليها بعض الموظفين[1] والنظر خاصة في الالتماسات المقدمة من الأطراف المعنية. هؤلاء الذين يأتون في أعداد كبيرة لدى المستويات العليا بالعاصمة الفرنسية[2] رغم العقبات التي يواجهها المجرّدون لإسماع صوتهم... نذكر من بينها كمرجع بعض الحالات خاصّة أنه من السهل مقارنتها بغيرها من المصادر الأخرى.

وهكذا ونتيجة لوضع خطة طريق قصم الجبال عبر الونشريس، سكان "بني هندل"[3] لم يحصلوا على أيّ تعويض في حين أن المتصارف التجاري بمنطقة "الونشريس" زعم أنه اشترى القطع التي تجتازها الطريق (صورة طبق الأصل من النص الأصلي مرفقة). السكان يؤكدون على هذا الفعل ويعربون عن أسفهم لنزع ملكية بساتين الكروم، وأشجار التين وأشجار البلوط الحلوة. وبتواطؤ مع القائد[4] فإنّ الإدارة أثبتت أن المالكين : "تخلّوا تماما عن أراضيهم لصالح الدولة. هذه خدعة، نحن جد فقراء لنتخلى عن ممتلكاتنا للدولة. هذا الإجراء اتخذه متصرف إدارة المنطقة بالتشاور مع القائد الذي ليس له أية مصلحة في الأراضي التي تعبر بها الطريق" ... (مؤكدين ذلك).

---

1. لنذكر قورجو مترجم عسكري كتب في الأيام الأخيرة من حياته المهنية: جراح الجزائر السبع. باريس 1891، خلاصات تحقيق أعضاء مجلس الشيوخ الذين أشرف عليهم جول فيري. الأحداث التي نشرتها بانتظام جريدة المناقشات (باريس) منتنا بعدّة وقائع. الأمر كذلك بالنسبة لجرائد أخرى، مثل المتصلب... قبل هذه الفترة بمدّة (نهاية القرن التاسع عشر) وجدنا آثارا خاصة في التحقيق الفلاحي للكونت لهون (باريس 1870)، حتى ولو أنه تحقيق قام بها معمّرون، التصريحات التي قدمها الجزائريون الممثلون تبدو جدّ محدودة.
2. واحد من كبار المراسلين هو ألبان روزي الذي وصلته عدّة مراسلات من 1890 إلى 1905. أنظر إلى أرشيف مجلس الشيوخ البروفانس السابقة بالخصوص (تحت سلسلة ف. 80. 1811 و 1819.
3. أرشيف الحكومة العامة للجزائر. سلسلة لـ 20 بني هندل، رسالة 17 جانفي 1887.
4. فيلم " بني هندل". (المجتثون). يتناول هذا التجريد ومظاهر أخرى للحياة اليومية الخاصة بهذه المنطقة.

ثم بعد فترة إثر إنشاء محيط الاحتلال مليير مباشرة على حساب أراضي نفس السكان[1] تضرر بعض أصحاب تلك الأراضي. أليس كذلك ؟

على أي حال، الالتماسات تتكاثر والمخالفات تظهر بقوّة فتؤدي في معظم الأحيان إلى إقصاء مجموعات بأكملها من أراضي أجدادها، قبل الفترة التي أعلنتها الجمهورية الثالثة بمدة يمكن العثور على شهادات مثل تلك التي أدلى بها "الكونت لي هون" بعد رحلة قدرها 3500 كم وبعد أن أجرى مقابلات مع أشخاص بين 2 إلى 300 شخصا. بتلمسان فسجل البيان الآتي : "السكان أهالي دائرة تلمسان قد جرّدوا من ممتلكاتهم دون تعويض أو بتعويضات جدّ زهيدة مقارنة بالممتلكات التي نزعت منهم... الضرائب التي يدفعونها جدّ ثقيلة وجد كثيرة ... هم ملزمون إلى اللجوء إلى القروض الربوية لمنع الحجز المعمول به لتغطية كل الاحتياجات[2].

ومع ذلك إذا كانت الشهادات التي يدلى بها الطرف المعني مباشرة تبدو معتدلة إلى حدّ ما فإنها ليست كلها على هذا النحو عندما يتعلق الأمر بالأوساط الرسمية، مثل شهادة كاتب الجمعية الزراعي بمعسكر : " المال دائما المال. الفلاح المسكين باع كل شيء باع بأسوام بخسة، حبوبه، ثروته الحيوانية، مجوهرات نساءه، حتى سلاحه لتلبية حاجات أصبحت لا حدود لها من طرف الزعيم، الآغا أو القائد، القاضي، العادل حتى الشاوش يغض الطرف على حصة المنافسة عن المصالح".

1. 20 ل. 87 بني هندل.
2. الهون. نفس المرجع.

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

تزايدت مع الجمهورية الثالثة المصادرات (الشكل2) وصوحبت على نطاق واسع هنا وهناك بانتهاكات خطيرة. ومهما كانت التعويضات التي منحت للمجرّدين فإنها لا يمكن أن تحجب تجاوزات أخرى وقضايا مثلما تشير إليه عدّة حقائق. في الواقع لا بدّ من النظر في الصعوبات المريرة التي تنشأ في العديد من عمليات التحويل وبالتالي اقتلاع مجتمعات بأكملها، بعيدا عن أراضي أجدادهم. وبغض النظر عن المشاكل النفسية فإنّ كلّ التنقّلات تكون نحو أراضي سيئة هامشية وجدّ ضيقة، هذا التنقل قد يكون أحيانا مؤقتا[1] "لقد شاهدنا من السكان الأشقياء من ينتقل ثلاث مرّات لحاجة المستعمر لأراضيهم، مرّة لإنشاء المركز وأخرى لإقامة هذا المركز وثالثة لأنّ الإدارة في حاجة إلى موقع جديد بذلك المكان الذي أقيموا به."

الحالة أخطر في بعض حالات التعويض، خاصّة، عندما تترجم بتقسيم للأرض جدّ قاسي مصدر كم من مشكل يومي... وفي هذا الصدد ينبغي أن نشير إلى 260 خيمة يمثل نموذج دوار مروانة بلدية عين توتة (باتنة). مبادلة أولى جاءت عن طريق عريضة من طرف قاضي "بلازمة" كعقاب لم يتبع بردّ فعل من طرف الأهالي الذين صودر جزء من أراضيهم الخصبة لصالح "ماكماحون" (عين توتة). ثم فرضت عليهم بعد ذلك مباشرة قطع للحرث بمكان آخر... إنها قطع جدّ رديئة، متقطعة وجدّ متناثرة المسافة بين قطعة وأخرى تتراوح ما

1. قورجو، نفس المرجع.

بين نصف يوم إلى يوم كامل مشيا[1]. زيادة على ذلك فإن التنقل يكاد يكون مستحيلا، إذ لا بدّ من عبور أراضي الجيران ودوس محاصيلهم. هؤلاء هم قبل كل شيء ضحية هذا التوطين، كما أن المصادرة ليست مصحوبة بأيّ تعويض ومن هنا فإنّ الصراعات دائمة... "ملاّك الأراضي يجدون أنفسهم إلى حدّ ما مثل الأفراخ المغلق عليهم داخل قوقعة" ذلك ما أكّد عليه مقدّمو العرائض...

أما فيما يتعلق بالمصير الذي ينتظر هؤلاء الـ 600 فلاحا من دوار أولاد سيدي يحي بن طالب (دائرة مورست تبسة) فإنه أكثر إيلاما بعد أن نجوا من تصرّفات قائدهم عام 1859 خاصة بفضل يقظة القائد العام لمقاطعة قسنطينة، وبعد الحصول على الاعتراف بمستندات ممتلكاتهم خلال عمليات قانون مجلس الشيوخ، عام 1876، فوجئوا بطعن في ملكية أراضي أصحاب الحقوق عندما استأنفت عمليات ترسيم الحدود والاعتراف بالملكية عام 1895 فالأمر لا يتعلق فقط بـ 16000 هـ ولكن أيضا بملكيات تعود إلى سنة 1586 فالمادة التي تعاقب العمليات المشار إليها آنفا لا وجود لها في حين أن الممتلكات المجاورة والتي هي مثل التي نسيت قد ثبتت. نفس المادة ركزت على الإشارة إلى عدد قليـل من الشكاوى[2] بينما هذا التجريد الضخم تم خلال هذه الحقبة ولا يمكن فصله عن التحركات التي

1. ف 80. 1811 رسالة 20 /1903/07، موجهة إلى أ. روزت.
2. ن. ر. 1893. ص. 340.

وصفتها الصحافة الباريسية بأنّها فسفاتية"[1]. والواقع أنه بعد 1887 بدأ اكتشاف أول التحركات في نفس هذه المناطق خاصة تحركات الكويف أين التجريد بدأ عام 1892 والذي كان يشغل بالبعض الموظفين خاصة المحافظ المحقق، وعامل بدائرة "مرسو" وبعض الأهالي... ومع ذلك ورغم التدخلات العديدة لدى مجلس النواب، ومجلس الدولة بباريس. فإنّ 600 مالك لم يتمكنوا من الفوز في قضيتهم. وكان يكفي الأخذ برأي ثلاث مترجمين للتشكيك في السند الذي يحدّد أصل الملكية. وبالتالي لتبرير اعتقال الناطق الرسمي باسمهم. والذي يجب أن يتابع قضائيا "عن تصرّفه اللاقانوني"....

وعلاوة على ذلك فإنّ المصادرات تثير أيضا قضايا شائكة بالنسبة للمزارعين. وهكذا فيما يتعلق بالتقديرات فإنّ الفرق شاسع بين الأراضي الجزائرية والأراضي الأوروبية. الأولى يتراوح سعرها بين 20 إلى 30 فرنك للهكتار بينما بلغت الثانية 150 إلى 200 فرنك للهكتار الواحد، ضف إلى ذلك متى وتحت أي ظروف سيكون دفع المبالغ؟

التصريحات التي أدلي بها في مجلس الشيوخ من طرف بوليان يوم 26 فبراير 1893 تعطينا فكرة[2] : " من المعروف لدى الكلّ، أنه عندما تتم مصادرة مواطن في الجزائر فإنه لا يحصل على سعر المصادرة حتى يكون سند ملكيته قد مرّ بين يدي مراب، في

1. المتصلب (باريس)، 17 أكتوبر 1896.
2. فوجو. نفس المرجع.

غضون ذلك نخرجه من ملكيته. هناك أمثلة، والسيد الحاكم العام لا يستطيع تكذيبها مواطنون مساكين صودرت أملاكهم انتظروا ستة، سبعة، ثمانية أعوام قبل أن يدفع لهم المبلغ. لم تدفع لهم تلك المبالغ، ولن تدفع حتى يدفعوا الديون لأحد المرابين الذي، يعرف القانون ويعرف كيف يتخلص من المأزق".

كلّ هذا يؤكد خطورة المصادرات التي كانت موضوع عدّة تدخلات بالبرلمان خاصة في عام 1883. لتهدئة أعضاء المجلس، فإنّ الحاكم العام "ترمان" اكتفى بإنكار المصادرات "التعسفية". تحت أي ظروف إذن تمت مصادرات 176000 هـ من 1881 إلى 1891 ؟ التنازلات على الـ 2846 ، 360 قطعة زراعية 338 قطعة صناعية هل تحققت كل هذه دون أي قيد بينما وصلت المضاربة إلى مداها خلال هذا العقد بالذات. هل تعلم أنّه خلال 1887 لوحده بلغ عدد المحيطات المراد إنشاؤها سبعا[1].

من أين أتت مثلا 1028.50 هـ التي يملكها القاضي م التي الغرض منها إنشاء محيط تسمسيلت"[2]؟ أهي من ممتلكات ميراثه الخاص؟.

1.ن. ر. 1887.

4 ـ التوسع المدهش للاحتلال بمنطقة عنابة

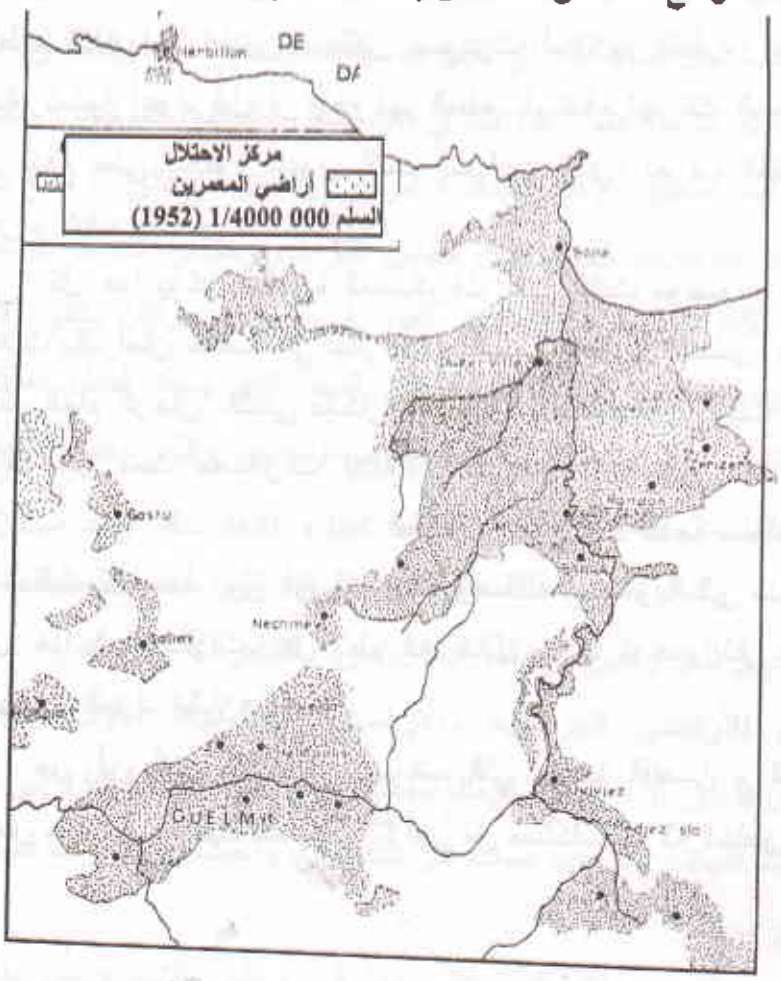

أليس خلاف ذلك، مثلما هو الحال بالنسبة لـ 1190 هـ التي منحها موثق أوروبي من "سرسوا" لنفس المحيط، من منبع واحد: المضاربة ؟ في ظل ظروف كهذه، المصادرة على حساب الفلاحين يريح كلاً من الإدارة وعمّالها.

مثلما لاحظ قوجو حدثت منذ 1883 مصادرات من كل نوع"، في هذه القوائم الطويلة للمستفيدين التي تنشرها النصوص الرسمية لا يمكن أن يكون فيها ما هو وفق اتفاق ودّي أو وفق موافقة. إنه مستحيل عمليا، خصوصا أنّ العمليات تضاعفت في أواخر القرن التاسع عشر مثلما بيّنته الإحصائيات. الفلاحون لا يستطيعون اللجوء إلى الطعن. الملاحظة التي قام بها أحد المسيحيين حول العملية الاستعمارية "باير مهلف"[1] جدّ معبّرة إذ أخذ بعين الاعتبار الكناية : "منذ المناقشات البرلمانية لشهر ديسمبر 1883 التي (سبقت عملية نزع الملكية بالقوة) لم تعد مجدية على الأقل لصالح المجتمعات المحلية إلاّ في ظروف استثنائية". ولكن لم يشر الكاتب نفسه أنه فحسب من سنة 1871 إلى 1895 تمت مصادرة أكثر من الثلث (38000 هـ من مجموع 90626 هـ) وأنها سبقت باتفاق متبادل فحسب؟

هكذا صبّت الشكاوى من كل ناحية تلك التي جمعتها لجنة التحقيق لعام 1892 من هنا وهناك. وعقب هذه الانتهاكات وسم "قورجو" الاحتلال الرسمي بـ "الجرح الأول" للنظام الاستعماري. وختم : "إنّ الحكومة العامة يجب أن تتوقف عن الحصول على الأراضي على حساب السكان الأصليين عن طريق عمليات مشينة لمنحها بعد ذلك للمعمّرين مقابل قطع مالية[2].

1. من باير مهوف نفس المرجع ص. 91.
2. الجريدة الرسمية الجمهورية الفرنسية، 1991/02/27، ص. 101.

غير أن الاحتلال الرسمي لا يزال مستمرّا إلى حوالي ثلاثين سنة ولم يتمكّن من تعديل وسائله وأساليبه.

وفي هذا الصدد يكفي مثلا ملاحظة آخر الإنشاءات في الوقت الذي كانت فيه الأراضي قد استنفذت تقريبا باستثناء بعض القطع والجيوب المواتية للاستعمار. وهكذا فإنّ توسيع محيط "العبدلي" (تلمسان) كان موضوع إجراءات نزع ملكية 88 مستندات ملكية بلغ مجموع مساحتها 1175 هـ تقريبا[1] أما فيما يتعلق بعدد المصادرين فإنه يقدر بالمئات. نفس الوضعية بالنسبة لإنشاء مزارع عين بشاير (دائرة تنس) عام 1927. إلى ثلاث دواوير أولاد عبد الله، حرنفة، وبني مرزوق، تم نزع 1090 هـ[2]... توسيع "هردي" (سرسو) تطلب مصادرة 1320 هـ. مراسيم أخرى ينبغي ذكرها مثل مرسوم 20 ديسمبر 1935 الموافق لتوسيع محيطات "تين" وبرباقي" بسرسو. يبدو الأمر جدّ مؤثر. إذ من بين 2033 هـ التي صودرت[3] لصالح الأخوين "بولو" لم يطالب الفلاحون منها إلاّ بقطع جدّ صغيرة، بينما نستطيع أن نشير لهذه الصيغة المعتادة : " ... المعنيون بالأمر والذين قبلوا منح هذه الأراضي وديا، فإنّ المصادرة تجاههم سوف تواصل لاختصار الإجراءات المتعلقة بالتطهير العقاري وتعجيل تسوية التعويضات المستحقة من طرفهم".

1. الجريدة الرسمية 1928، ص. 764 - 66
2. ج. ر. 1927. ص. 363.
3. ج. ر. 1935. ص. 901.

أما بالنسبة لتوسيع محيط "برواقية" فإنه يذكرنا بكلية الحالة السابقة. الـــ 667 هـــ التي هي ملك لدواوير أولاد سفوان و"أولاد دايد" فهي موضوع سندات ثلاث من 1932 إلى 1933. إنها دائما مساحات صغيرة جدّا تابعة لعدد كبير من أصحاب الملكية المشتركة وهكذا يبدو واضحا الموضوع والاتجاه العامل مثل هذه المصادرات... في حين أن مستندات أخرى مسجلة مثل تلك المتعلقة بأم البواقي، طابلات، بوقار .. خاصة حالة الأراضي المسمّات "قل"، جنوب عنابة والتي مساحتها بلغت 6550هـــ[1] لقيت نفس المصير. وينبغي الإشارة أيضا إلى أشكال أخرى من المصادرة موجهة إلى إنقاذ المراكز المتدهورة[2]. كل هذا يلقي الضوء على الدور الخاص للإدارة، وبدون هذه التدخلات المتعددة والدائمة فإن توطيد الاحتلال عبر بعض المناطق كان من المستحيل تقريبا.

وهكذا فإن المصادرة الواسعة للفلاحين خاصة في الأراضي الهامشية كانت جزء لا يتجزأ من التدخل المتعدد الأشكال للإدارة، إنه الاستعمار الرسمي الذي شيئا فشيئا ساهم في بدء الحضور الأروبي، توجيهه وتثبيته، عبر النواحي النائية جدّا. والتي عندئذ يجب أن نسجل بها دور عامل آخر فعّال خلال كل أواخر القرن التاسع عشر إنه تطبيق نظام الغابات.

---

1. ج. ر. 1931 ص. 620. بالنسبة للمراكز الثلاثة المذكورة آنفا انظر. ج. ر. 1932. ص. 791، 802. 1933. ص. 650 و 564.
2. J.O . ص. 142. 1935.

VI. تطبيق نظام الغابات : حرب دائمة ضدّ السكان المستضعفين

"... كيف يمكن لنا أن نعيش. يجب أن ندفع فداء الحراسة القضائية، ضرائب الغابات لم يعد لنا حق في زراعة حقولنا ولا رعي أغنامنا..."*

هذا هو إجماليا الإعراب عن حالة سكان الغابات في أواخر القرن التاسع عشر. مثلما لاحظت ذلك اللجنة البرلمانية على أرضية الواقع عام 1892 فهي تعكس بوضوح تطبيق نظام الغابات، واحد من أكثر الفصول المثيرة للمجتمع الجزائري في المناطق الريفية. زيادة على تجريد الفلاحين من أحسن أراضيهم، فإن ردة فعل الحراس يتهم في آن واحد المعيشة الضنكة للسكان المحرومين وكذلك بقائهم بأنحاء الأراضي المشجرة. بدلا من استثمار الغابات المكثفة بالأشجار قرب الشواطئ بطريقة عقلانية فإنّ الإدارة تنصّب ضدّ السكان المجاورين فهي تلحّ على اللجوء إلى استخدام مبدأ المسؤولية الجماعية بعد كلّ حريق، خلال هذه الحرب الطويلة وجدت حليفا مناسبا إنهم مضاربو أشجار البلوط والفلين وبسرعة أصبحت حقوق استعمال السكان مغتصبة. لهذا الغرض صيغت تشريعات ومرت على عجل ليصوت عليها ممثلوا الجمهورية الثالثة، أجدر خليفة لمفكري عصر التنوير، التي طبقت بانتظام.

* تصريح أحد سكان مدجاجة (سكيكدة). للجنة التحقيق عام 1892.

هذا الفصل الخاص يستدعي أيضا تعليقات أخرى، التحليل ولوسط حي جدّا، للتقارير ومختلف المحفوظات حول هذه القضية فهو يعطي فكرة عن الأبعاد الحقيقية للصراع الذي فرضته الإدارة لأشدّ الناس فقرا.

1. استلاب غابات البلوط والفلين، والغرامات الجماعية الأولى

أعلنت هذه الغابات أملاكا للدولة بموجب القانون الصادر في 16 جوان 1851، ثم تضخم أكثر فأكثر نتيجة عمليات التصنيف والاعتراف بالملكية في إطار تنفيذ قانون مجلس الشيوخ لعام 1863 والقانون الصادر عام 1887 فقد جذبت تلك الغابات جماعة من المضاربين وبالتالي أصبحت مصدرا لاستغلال السكان المجاورين، فاندلعت الحرائق واستمر الصراع. الإدارة والمضاربون يتآمرون ضدّ الفلاح، حرائق الأعشاب وأنشطة تخريبية تصاحب إذن بغرامات جماعية...

هذا ما لاحظناه إثر حرائق عام 1859 بينما منذ أشهر خلت تسبب الجنرال قستو في اضطرابات عند جمع الضرائق وذلك بمنطقة جيجل، القلّ، الميلية حيث ازدادت العقوبات سوء فالقرار المؤرخ يوم 24 جويلية 1861 يحدّد الغرامات التي أصبحت تعادل أربعة أضعاف الزكاة (غرامات على الماشية) مع إبعاد قطعان الأغنام من الغابات المحروقة من جهة واتخاذ تدابير خاصّة ضدّ أعضاء الجماعات من جهة ثانية.

ولكن الصراع سوف يأخذ أبعادا جديدة. بدسائس الوكلاء التجاريين لأشجار البلوط والفلين الذين يبلغ عددهم 34 يمثلهم في أغلب الأحيان الدوق الكبير (دوق ألبوفرا، دوق منتبلو..) الذين يستغلون أراضي الإيجار 202000هـ منها 149739 هـ بمنطقة قسنطينة[1] والذين كلّما حدثت حرائق فإنهم يطالبون بعقوبات أكثر فأكثر شدّة لغرض جليّ: التملّك المجاني لجزء كبير من محلّ الامتياز. وهكذا بعد أخذ وردّ طويل من 1863 ـ 1870 حصلوا مجانا على 86012 هكتارا. البقية اشتروه بمبلغ 60 فرنك للهكتار على عشرين قسطا سنويا انطلاقا من السنة العاشرة التي تلت الشراء. في الواقع الأقساط السنوية حدّدت بـ 2 فرنك للهكتار سنويا خلال العشر سنوات الأولى و4 فرنك خلال العشر سنوات الأخيرة، ونظرا لمداخيل هذه الغابات فإنّ مجلس الحكومة أكّد عام 1871 أن الدولة تخلّت عن أملاكها بسعر يتراوح بين الـ 100 إلى الـ 300 مرّة من دخلها العام.

بالنسبة للفلاحين فإن مثل هذه المعاملة التجارية وخيمة النتائج والعواقب التي لن تقتصر فحسب على آثار ومفعول الحرائق. حتى لو حصلوا على عشر التنازلات بمقتضى حقوقهم في الحيازة التقليدية. فإنهم مضايقون أكثر فأكثر. فالمراعي في انخفاض بصفة ملحوظة... المحاصرة تتشدّد... إضافة إلى الحرائق مثل حرائق 1870 وخاصة حرائق 1871. من هنا فصاعدا فإنّ الغرامات الجماعية

1. جزء كبير من هذه التفاصيل من مصدر أجرون، نفس المرجع المجلد I . ص. 114/106.

تتبع تلقائيا كلّ نكبة .. إنها فكرة "قايدون" الذي قرّر تعزيز القمع ليس فقط إثر هذه الحرائق ولكن أيضا بعد الانتفاضة الكبرى لهذا العام (الفصل الثالث) مع أنه يعترف "أنّ الغابات المحروقة سواء بـــ "أنتباس" أو "بالكرس" لم يتسبّب فيها العرب" (مجلس الدولة جلسة 17 أوت 1872). بعد الحرائق المهولة عام 1873 (75313هـــ) التي فسحت المجال لحملة افتراء ضد المزارعين حيث اجتمعت لجنة عليا للحرائق بعناية مستبعدة أية مؤامرة. بينما اثنان "من الذين تسبّبوا في الحرائق" حكم عليهم بالإعدام. وثالث بالأشغال الشاقة المؤبّدة، إذ حسب القاضي "ساوطايرة" فإن هذا الحكم (بالموت) هو نتيجة خطأ في الحق اقترفته اللجنة"[1].

إثر هذه الأحداث وفي هذا الإطار الخاص كان صدور قانون الغابات لعام 1874، نتيجة "الشحنة اللاّمعقولة للنواب الجمهوريين للحصول على قمع بلا روادة"، مثلما أكد أجرون.

2. قانون الغابات : سلاح رهيب في وجه السكان الأكثر فقرا

قبل حتى صدور قوانين 1874 و1885 ثم قانون الغابات النهائي عام 1903، فإن الناطق الرسمي للجمهورية الثالثة الفرنسية وممثليها بالجزائر وجدوا أن قانون 1827 الذي كان يطبق على غابات فرنسا الغير مأهولة، غير كاف. لذا فإنّهم طالبوا بقانون أكثر صرامة" من قانون 1827.

---

1. أجرون. نفس المرجع المجلد I الفقرة III.

أ. قانون 1874

قام النظام الجديد منذ مجيئه بالتصويت على أول قانون للغابات قانون 17 جويلية 1874[1] وبذلك منح الحق لكل من كان يترصّد هذا الصيد... مناطق جبلية ... إنه تعبير جديد وتأكيد جديد لقانون نظام تمييز الأهالي مع خصوصية تمثلت في المبدأ الشهير واللاإنساني مبدأ المسؤولية الجماعية (المادة I). هذا المبدأ الذي أجرمه مفكروا القرن XVIII. الضرائب الجماعية تعمّمت...

أمّا فيما يتعلق بالحارس القضائي للأراضي "الوسيلة الأكيدة لاحتكار أملاك الفلاحين" ولضمان موارد أكثر للخزينة فقد تمّ تثبيته.

"عندما الحرائق، نظرا لتزامنها أو نوعيتها تدل من طرف الأهالي على اتفاق سابق، فإنها تدخل في إطار أعمال ثورية، ومن هنا فإنها تستوجب تطبيق القانون الملكي الساري المفعول لـ 31 أكتوبر 1845."

إضافة إلى ذلك ينبغي الإشارة إلى منع الرعي خلال مدة ست سنوات متتالية بالمناطق المحروقة.

ومن هنا فإنّ القانون يحتوي على ثلاث شروط تمسّ مباشرة قوت السكان، بل حتى متابعتهم في بعض الأحيان، زيادة على ذلك فإنّ العقوبات تصاحب في أغلب الأحيان بتجاوزات خطيرة.

1. ن. ر. 1874 ص. 450.

ب. قانون 1885

إثر حرائق 1881 والطموحات اللامحدودة للوكلاء التجاريين بغابات البلوط والفلين، تم انتخاب هذا القانون دون مناقشة وسنّ في 9 ديسمبر 1885. نتيجة لذلك زيد من تفاقم سبل عيش السكان وعرضوا أكثر من أي وقت مضى لأذى رجال الغابات ومسانديهم...

من هنا فصاعدا فإنّ هذا القانون سوف يضمّ استعمال المراعي لاستصلاح الأراضي (المادة 6) كل قلع للأعشاب أصبح مستحيلا "لسيت إلاّ أخشاب دمّرت باستعمال المراعي" (المادة 12) مما أدى إلى سيل من العقوبات والإجراءات التعسفية : القضاء على الجيوب الموجودة هنا، تشريد عائلات بأكملها هناك مع الاستيلاء على الماشية.." ممّا يجبر حاملي سندات الملكية على التخلي عن مناطقهم بإرهاقهم بالمحاضر مثلما يؤكد ذلك مقدم بلاغ إلى لجنة الغابات لعام 1892 ــ 1894 ضف إل ذلك تهديدات خطيرة تزداد على الجيوب سواء التي بها الغابات العمومية أو غابات البلدية (المادة 2).

على الفور تم تعميم الجنح. الأصداء وصلت حتى البرلمان الفرنسي واستدعى إيفاد لجنة تحقيق برئاسة "جـ.فيري" عام 1892. الأدلة التي جمعتها كانت قاطعة وتركز بذلك على الجوانب الرئيسية لتطبيق قانون "الأندجانة" ويتعلق بمجال الغابات مسلّطة الضوء على أسباب فاقة الفلاح (القوانين العقارية، الحرائق " التي تدمر العربي أكثر من القوانين") مع الإدانة بالضرائب الثقيلة والغير متكافئة.

إجراءات إدارة الضرائب". إذا لم يدفع العربي ضرائبه، فإنّ المحضر يأتي لبيع ماشيته، إذا كان ثمن البيع لا يكفي فإن المحضر يأمر بسجن زوجة الفلاح حتى يضطر هذا الأخير إلى التداين".[1]

كل هذا لم تكن له تأثيرات إيجابية عموما والقانون الجديد لسنة 1903 لم يأتي تقريبا بأي شيء.

جـ . قانون 1903

ببنوده الـ 190، هذا القانون[2] لم يزد على تأكيد القوانين السابقة عموما مع بعض التفاصيل بما أنّ العقوبات الرئيسية لم تتغير ما عدا تخفيض لنسب وأسعار العقوبات، من هنا فصاعدا فإنّ القانون يطابق على الأخشاب الخاصة وكلّ قطع يخضع لتراخيص مسبقة.

هذا النص الذي كان موضوع عدة منشورات أصبح الكتاب المقدس لجميع المسؤولين على الغابات لضمان تطبيقه من طرف مجموعة كبيرة من السكان مع تحديد بعض جوانب تطبيقه.

3. تطبيق نظام الغابات : مصدر صراع مستمر بين الفلاحين والإدارة

من الصعب جدا إعطاء لمحة عامة في هذا السياق الضيق جدا إذ يجب فحص آلاف من العرائض وقطع متنوعة من الملفات المكدسة عبر مختلف صناديق المحفوظات... الحراسة القضائية الوحيدة التي أعقبت حرائق 1881 تستدعي عروضا مطوّلة، لنلخصها بإيجاز.

1. العرائض التي كانت السبب في تحرير مزدوج اللغة.
2. ن. ر. 1903. ص. 286.

أ. الحراسة القضائية لعام 1881

كما لاحظ أجرون"[1] يكفي أن نقارن مجموع الاقتطاعات التي تمّت فعلا باسم حرائق 1881 (أي أربعة ومليون ف) من جانب القبائل المعاقبة بالمردود المالي المحصل عليه من شراء الأراضي عن طريق الحراسة القضائية لعام 1871 لنحكم على صرامة الإدارة، وفي نهاية على تجاوزات كل النظام. خاصة أنه خلافا لبيانات 1871 لا يوجد أي دليل مادي يثبت ذنب الفلاحين.

الظنون لم تنعدم خاصة أنها ارتبطت صدفة بالأحداث الخارجية التي تسلسلت خلال نفس السنة : الاستيلاء على تونس، ثورة بمصر... بالخارج وانتفاضة جنوب الونشريس (بوعمامة) بالدّاخل. ممّا تسبب في الحملة الواسعة المسعورة المنتشرة من طرف الإدارة وصحافتها[2] وفكرة المؤامرة "بينما لا يمكن منع الظروف الاستثنائية للحرائق : سنة جفاف متعبة بالنسبة للفلاحين (نقص في المراعي، وخاصة انخفاض في المحصول : النصف مقارنة بما كانت عليه في السنة الماضية) وفرة المواد القابلة لاشتعال الغابات المدمّرة... كيف إذن يمكن تصديق فكرة المؤامرة في حين أن السكان مهدّدون بالمجاعة؟ في واقع الأمر فإنّ الحريق ليس تعلّة كم كانوا ينتظرون، خصوصا أنّ ضخامته عظيمة، الأعظم خلال كل الفترة الاستعمارية... (15500 هـ بمنطقة

1. أنظر التفاصيل مع أجرون ص. 116، 122.
2. المنحاد (قسنطينة) 29 و 30 سبتمبر 1881.

قسنطينة) جماعات السكان هم إذن الذين سيدفعون الثمن الـ 4 مليون فرنك تمثل 313875 فرنك مقابل غرامات جماعية، 848000 ف مقابل رسوم الاستئجار المستحقة للأملاك العمومية. (المالك المزعوم لأراضي الفلاحين ما دامت الحراسة القضائية لم يقضى عليها). 1.086764 فرنك مقابل إعادة الشراء من الحراسة القضائية. زيادة على ذلك يجب أن نضيف قيمة الأراضي التي أعيد شراؤها نهائيا من طرف الدومين أي 1.455776 فرنك عام 1896 (18476 فرنك) كما نجد أيضا 99 مجموعة سكانية قد عوقبت بدفع غرامات منها 53 غرامة جماعية و 46 للحراسة القضائية الجماعية... في الواقع فإن المبالغ المشترطة كانت أضخم... محنة لفلاحين فحسب هي التي كانت مصدر التخفيض الجبائي الذي أجري عام 1893 ونستطيع تقديره مثلا عن طريق صورة طبق الأصل للوثيقة الموازية.

وهكذا نلاحظ أنّ هذه التخفيضات التي مسّت دوار جازية (دائرة عطية، ولاية قسنطينة) والذي ضحى سكانه بكلّ ما لديهم من أجل جمع مبلغ الغرامات لاسترجاع أراضيهم لم تكن مجدية إذ لم يحققوا ذلك من أجل فقط مبلغ قدره 895.7 فرنك. ربع قرن بعد وقوع هذه الكارثة، الإدراة المركزية لا تزال متعنتة وترفض مطالب أصحاب الحق... ألا تكشف العرائض الأخرى أيضا عدة تجاوزات ؟ وهكذا إنّ واحدة منها تشير إلى أن عدم دفع غرامة سنة واحدة أدّى إلى ضم أراضي دوار بأكمله لأملاك الدولة.

من ناحية أخرى، دواران لمنطقة مجاجة خضعا لغرامة قدرها 58674.10 فرنك عام 1880[1] وعوقب سكانه من جديد من طرف الحراسة القضائية عام 1882 بينما الحرائق جاءت من منطقة ستورة. إنهم مجبرون على إعادة كراء أراضيهم لعدة سنوات". نحن متمسكون بهذه الأراضي لأننا ولدنا فيها، وبها دفن أجدادنا وعليها أنشئت جماعاتنا... لا يمكن نعتنا دائما بالمنبوذين." هكذا أرسلوا ليؤكدوا حقهم في الوجود الأزلي بأراضيهم.

أمّا فيما يتعلق بمثال دائرة جاما، (عزابة) فإنه يستدعي اهتماما خاصا بإلقاء الضوء على المعنى، كل المعنى ووزن النظام الاستعماري. الحراسة القضائية الجماعية تمركزت بتسع دواوير على مساحة قدرها 12670هـ من الأراضي الصالحة للزراعة و 27990 هـ من أراضي الرعي بلغ إذن مجموعها 40660هـ. وقد سمح للسكان بكراء ممتلكاتهم بقيمة 80000ف للعام في انتظار التحرر التام من معدل فرق أنصبة شراء المبيع. ولكن الإدارة ستدخل في حسابات ضخمة على حساب السكان، وهكذا فإنها ترى أن شراء المبيع الذي يضاف إلى 109.000 فرنك من الغرامة العربية مستحيلا وتخصص له دون انتظار، نصف ممتلكات الدواوير التابعة للحراسة القضائية، وتدفعها للمصالح الاستعمارية. كما أنها اشترت من الأملاك الغابية أراضي المراعي المحرجة بالحبوب الصالحة للزراعة. الجيوب الموجودة بالغابات الخاصة تعاد إلى الملاك كعربون على التعويضات التي ينبغي للدولة دفعها لهم...

---

1. الجريدة الرسمية 1880، 708.

في مثل هذه الحالات فإنّ السكان لا يستطيعون العيش إلاّ بصعوبة ولا يستطيعون في نفس الوقت تحمّل التوطين ودفع الأقساط السنوية للحراسة القضائية. بعد عشر سنوات من الحريق لم يدفعوا سوى 16422 فرنك مقابل 90740 ف. لجنة التحقيق سجلت ذلك جيدا عام 1892 كما أنها سجّلت أيضا سلسلة المحاضر التي أكدها الإداري للدائرة المختلطة. إذ عندما أشار هذا الأخير إلى الصعوبات التي وجد الناس أنفسهم فيها وبالتالي عدم قدرتهم على التحرر[1] فإنّ إدارة الولاية لم تتردد إلى الالتجاء إلى التدابير الصارمة التي تصل إلى حدّ حجز المحاصيل... أحداث أكثر دلالة متعلقة بهذه الدائرة، هي تلك التي سجلها أحد المالكين الجزائريين من جماس[2] متعلقة بالحراسة القضائية. فهو يؤكد جيدا على الرغم من تعاطفه مع الاحتلال "أنه لا يمكن أبدا اعتبار الغرامات ردّ فعل للانتفاضة". كما أنه يصرّ على دسائس الوكلاء التجاريين للفلين والبلوط ضد الفلاحين، هكذا كان يدعوهم.

"إذا كنتم تزعمون أنكم شركاء سذج، وأنّ العرب تسببوا لغاباتكم بمرور قطعانهم في الكثير من الضرر، اشرحوا لنا إذن لماذا تؤجرون نفس هذه الغابات بأثمان باهضة للعشابة ومغذين آخرين للأغنام؟" ولنتابع : " ما يعدّ جنحة غابة بالنسبة للواحد يعدّ جنحة بالنسبة للآخر خاصّة بعد الحرائق..."

---

1. أجرون، ص 121 التفاصيل بالحواشي.
2. علي بن بلقاسم بن ماهوني : حقائق حول الحرائق لعام 1881، قسنطينة 1882، ص. 24.

في الواقع، الوكلاء التجاريون سواء تعلق الأمر بالإيجار، الانتجاع أو الحريق فإنّ كل الظروف مواتية لضمان مواردهم وعدم الوفاء بالتزاماتهم تجاه إدارة الضرائب. بالفعل فإن نفس الكاتب يؤكد على أن الوكلاء التجاريين لا يدفعون إلاّ أقساطا "قليلة جدا". لا بدّ على القانون من أن يحميهم فقد تمكّنوا حتى من التحرر من دفع الأقساط السنوية إذ أنهم لم يتناولوا كتعويضات إلا 33% من المبالغ المطالب بها أعقاب الحرائق وتوقفوا عن دفع الرسوم السنوية وهو ما يعادل تقريبا منحهم غاباتهم مجانا. نقل ملكية الغابات لا يزال مستمرا إذن... ولكن في ظروف أكثر صعوبة بالنسبة للسكان في أواخر هذا القرن التاسع عشر تحت حكم الامبراطورية الثانية مثلما توضحه تطورات التقارير بين رجال الغابات والفلاحين.

ب. المتابعة المتشددة للفلاحين

منذ بداية تنفيذ القوانين الأولى حتى عشية الحرب العالمية الثانية، فإنّ النضال كان بدون هوادة، دون انقطاع، آخذا أشكالا مختلفة خاصة أن الحرائق بقيت كما هي وأنّ أي عمل من جانب السكان المجاورين يعتبر عموما جريمة ويجب أن يعاقب عليه.

دورية الحرائق

مثلما يوضحه الجدول فإن الدورية منتظمة عموما. الخسائر تحدث كلّ عشر سنوات. أحيانا تقلل هذه الفترة مع عدم استبعاد

الحرائق المستقرة، عندئذ فإن مثل هذا التواتر يستبعد أن يكون مصدره السكان. كيف يمكننا أن نقبل إذن مثل هذا التقرير في حين أن أقل ضرر يتبع تلقائيا بغرامات وكثيرا ما لا تتناسب مع دخل الفلاحين؟ بدلا من إجراء تحليل موضوعي لأسباب الحرائق وتعبئة الوسائل الرشيدة للوقاية والسيطرة فإن الإدارة عازمة على المعاقبة.

11) دورية الحرائق

المصدر : بودي ، باريس المجلد الأول ص 664

التواريخ	المساحات المدمّرة كلّ عشر سنوات
1963 -65	
1881	50.000هـ : 1873 ـ 76
1892	37274 هـ : 1876 ـ 85
1902	48656 هـ : 1886 ـ 95
1913	38637 هـ : 1896 ـ 05
1919	29782 هـ : 1906 ـ 15
1923	59097 هـ : 1916 ـ 25
1931	23734 هـ : 1926 ـ 35
1942	36854 هـ : 1936 ـ 46
45-1942	

في الواقع وتيرة الخسائر وأبعادها (الجدول رقم 9 و 10) لها علاقة بالمحيط البشري والطبيعي للغابة. وهكذا نرى أن هناك توافق بين الحرائق الكبرى والحدّ الأقصى لدرجات الحرارة التي تصاحب أحيانا بالرياح العاتية الآتية من الجنوب "السيروكو".

الأمر يتعلق عموما بنوعية الغابات القابلة للاشتعال مثل صنوبر الآلب وأشجار البلوط والفلين. إضافة إلى ذلك فهي غابات

قديمة ذات نبت حراج مثقلة بالأغصان الميتة... التهيئة غير مواتية والوكلاء التجاريون لا يوفون دائما بالتزاماتهم. كما أن كل الظروف قد اجتمعت لتفسر مدى توسع المساحات المدمرة. أليس هناك أماكن بالمناطق المفضلة للنيران كالسلسلة الساحلية الشرقية، مناطق وادي "لرجام" بالونشريس مثلا ؟

نظرا لعجزهم عن تأسيس مسؤولية الفلاحين بطريقة موضوعية، فإن معظم رجال الغابات يكتفون بتسبيق الأسباب الغامضة، مثل الحاجة للرعي، الحالة المزاجية للسكان، فشلهم في الحرب ... بل حتى التهور ورعوية السكان... "بودي".

إذ نفس هذا المؤلف استنادا لهذه النتائج وانطلاقا من الإحصائيات التي يطلق عليها هو نفسه "محتملة". واستنادا أيضا إلى نفس هذه الاحصائيات 23% من الأسباب متعمدة (لمصلحة أو نية إيذاء) وهذا فيما يتعلق بالفترة ما بين 1886 إلى 1915...

في الواقع النيران دائما تلتهم غابات البحر الأبيض المتوسط سواء في إطار اقتصاد الاكتفاء أو في إطار اقتصاد حديث مثلما يبيّنه التطور الحالي للغابات الفرنسية للفار، "لبوش دي رون والألب البحري هذه أمثلة تقليدية. في عام 1971 42000 هـ أحرقت وقد سجلت 11 حالة وفاة بـ "طانارون". في سنة 1970 المساحة المحروقة لحقت 73700هـ في نفس المقاطعات الإدارية[1].

1. جون سارازان : غابات ملتهبة العالم 19-20 و21 أوت 1971.

بينما خلال مرحلة ما قبل الاستعمار فإن الغابات الجزائرية كان محافظا عليها أفضل بكثير دون أن تكون هناك قوانين صارمة. ولا قمع. ألم نقدّر المساحات الغابية بـــ 5000.000هـــ ؟[1]

ألم يعرب الضباط الأوائل الذين قاموا بالاحتلال عن إعجابهم أمام عدّة كتل أشجار أحيانا يصعب اجتيازها من طرف المشاة ؟ مثل ثنية الحد[2] التي منحدراتها أصبحت اليوم جرداء ومجعدة كلّ التجعد؟ ماذا حدث لغابات الأرز في نهاية القرن التاسع عشر مثلما أشارت إليه بعض الأدلّة ؟[3] ألم تكن الحرائق العامل الرئيسي لتجديد غابات البحر الأبيض المتوسط؟ هل جميع الحرائق التي أبلغ عنها الحراس وخاصة التي كانت مصحوبة بعقوبات جماعية أو فردية وقعت فعلا؟

للإجابة على هذا السؤال الأخير، فإن الوثائق نادرة أحيانا، المجموعة النادرة من مصنفات الإدراة التي نجدها بشكل استثنائي تقدم أحيانا أدلّة لا تدحض. سبر آراء بسيط بثنية الحد، في هذه المصنفات يسمح بإقامة انعدام الحريقين على الأقل بالدوائر الإدارية لهذه المنطقة. كما أنّه ليس هنا أثر للحريق المتعلق بغرامات عام 1897[4] و 1914 والذي فرضت فيه عقوبة في الحالة الأول لقسم من "بني هندل" وفي الحالة الثانية لدوار بودوان بينما هؤلاء السكان

---

1. بودي نفس المرجع.
2. محفوظات الجيش. فانسون 24 نوفمبر 1844. م. ر. 1315.
3. "الفيل" و"القبور" غابات الأرز. الجزائر. 1891.
4. مصنفات إدارة الغابات بالونشريس، ثنية الحد والحريدة الرسمية، 1904 ص. 690 و1916. ص. 316.

خضعوا لضريبة كبرى (2465.81ف) إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف معيشتهم الصعبة.

علاوة على ذلك تجدر الإشارة إلى تدهور التجدد الطبيعي للغابات في عدة بلديات نتيجة الاستغلال غير المستديم لها من طرف الوكلاء التجاريين مثلما يؤكد عليه "بودي" :

12 ــ أكبر النكبات :

المصدر : بودي، نفس المرجع المجلد I ص 664.

التواريخ	المساحات المدمّرة
1865	163.954هـ
1871	150 إلى 200.000 هـ
1881	169.056 هـ
1892	135.574 هـ
1902	141.141 هـ
1913	138.191 هـ
1919	176.889 هـ

" في الأجزاء المحروقة المرصعة بالأحجار الكريمة التجديد منعدم، غابة مرصعة بالجواهر لا تتفاعل...

ــ هناك وفيات لوجود الحجارة الكريمة ومن المشكوك فيه أن تستمر عملية الاستغلال للنهاية..." ويستخلص الكاتب بالنسبة لأغلبية الغابات المرصعة بالأحجار الكريمة : "من وجهة نظر رئيس مصلحة الناحية المحلية طريقة استغلال الجواهر المعمول بها بالجزائر يسبب

العيوب، مخاطر الحرائق من شأنه أن يؤدي إلى تحطيم غابة الصنوبر بالألب في فترة وجيزة".

هذا هو السياق الجديد لهذه الغابات، قبل وقت قصير من اندلاع حرب التحرير. بعد انهيال التقارير، فرض الضرائب من كل نوع، والابتزازات المختلفة، فإنّ الغابات مرّت بمرحلة حرجة. تعميم القنبلة بالنابالم، الإحاطة بالكتل، وكم من عمليات أخرى لجيش الاستعمار والقمع، شكلت تهديدا خطيرا للغابات المتبقية من 1954 إلى 1962. إذا تمكن التجديد الطبيعي من الاستئناف بالمناطق غير المأهولة فإنه ليس هو نفسه في جميع الأنواع خاصة الأرز. في الواقع نلاحظ أن مناطق الأرز التي قصفت لم تتجدد إلى يومنا هذا، مثلما يوضح ذلك مثال "عين عنتر" بالونشريس (باستثناء الجهات التي لم يخرّبها النابالم).

كل الظروف الموضوعية لتحديد هذه المشاكل لا وجود لها حتى الآن. بعد انهيار الامبراطورية الثانية، بعد استسلام المقاتلين عام 1871، الذي سُبِقَ بفترة طويلة للمقاومة الشعبية التي لم تنقطع تقريبا منذ 1830، كان لا بدّ من القمع مهما كان الثمن، يجب استخدام القوة والعنف في جميع الفرص الممكنة « voevictis » (ويل للمهزوم)". تطبيق نظام الغابات كان هو الذريعة. تجنّب أية وسيلة.

مظاهر الصراع

لنقدّرها عموما، يجب أن نعدّ مبالغ الغرامات، أن نصف طبيعة بعض التدفق وكذلك الأساليب ومواقف الموظفين القمعية. في الحالة الراهنة من البحث لا نستطيع إلاّ ذكر بعض النتائج الجزئية.[1]

فيما يتعلق بالربع الأخير من القرن التاسع عشر نلاحظ زيادة مدهشة في التقارير 7883 عام 1881، 11101 عام 1885 ـ 14573 عام 1887 و 15585عام 1888. بعد ذلك نسجل 21144 عام 1901 23733 عام 1903 22602 عام 1905 و ... 35921 عام 1907 و 46446 عام 1920" المحاضر أمطرت عليهم كالبرد" كتب النائب فيشار إلى ج فيري عام 1892. الغرامات الجماعية تتكاثر وتتفاقم على وجه الخصوص : "ينبغي أن نضرب هؤلاء الأقوياء بغرامة قوية باهضة حتى لا يبقى لهم شيء. كلّ ما تبقى من وجود لأسر غنية لا بدّ من تدميره بتطبيق المسؤولية الجماعية. إنهم رعايانا ولا بد من أن يذعنوا لنا في الأخير، إنها حرب دموية معهم". هذا ما أقرّ به أحد ضباط قلعة عمي موسى المهيبة[2] بالونشريس. نتيجة لذلك بالنسبة لدواوير هذه المنطقة كان دفع غرامة قدرها 84641 فرنك أي أرفع مبلغ طوال فترة الاستعمار، إذا أخذنا بعين الاعتبار المبالغ المدرجة في الجرائد الرسمية[3] نذكر كمثال على ذلك ميزانية بعض السنوات :

---

1. انطلاقا من مثال محلي، الونشريس. انظر جيلالي صاري : مشكل الغابات بالونشريس مجلة التاريخ. الجزائر 1975 ص. 31 -72.
2. نقله ومسكراي بجريدة النقاش، باريس لـ 20 أوت 1892.
3. الجريدة الرسمية 1893. ص 83.

1.265322 فرنك عام 1884، 1321365 عام 1888 و1.618958 فرنك عام 1890،... أما معدلات الغرامات فهي أكثر تعبيرا. بالنسبة للحرث، ممزوجة بمستخرجات التربة كلّ آر يعادل 50 فرنك أي ما يعادل 5000 فرنك للهكتار بينما بلغت مردودية هذه الأرض من القمح ما بين 20 إلى 60 فرنك (نهاية القرن التاسع عشر)... في الواقع الزراعات الفلاحية بالجيوب الخاصة عوقب أصحابها فجأة. مصالح خدمات الغابات أصبحت متصلّبة، في دوارين اثنين فقط بقصر البوخاري (أولاد هلال وأولاد عنتر)، حرث جيب وصل 200.000 فرنك في حين أن المحيط القريب لاتورنو(دراق) عاد فقط بـــ مبلغ 170.000 فرنك... فهكذا فرضت احتجاجات أصحاب هذه الجيوب نفسها.

"لا يسمح لأي أحد أن يجادل ضدّ التدابير التقييدية التي سنها قانون الغابات لا سند ولا ملكية، تغير ذلك" هذا ما أكدته محكمة النقض عام 1883. الحاكم "ترمان" يذهب إلى أبعد من ذلك ويعلّق قانون 1851 بقانون الغابات منتهكا بذلك حقوق استخدام الفلاحين المعترف بها بموجب هذا القانون.

إذ لو أنّ نسبة المحاضر بميدان الحرث كانت أدنى من (5%) فإنّ التي تخص المراعي أعلى بكثير خاصة أن نسبة الغرامة مرتفعة نسبيا في حين أن المعزة تمثل بالنسبة للعائلات "بقرة الفقير". المعدل الأول 2 فرنك للكبش مقابل 4 فرنك للعنزة والثاني ضعف ويضاف إلى الأول التكاليف القانونية التي تضمن عندما لا يكون الدفع غير فوري. ألم يدفع هؤلاء الفلاحين الثلاثة من بجاية 1064 فرنك مقابل

رعي ماعز في غابة من أشجار البلوط مفتوحة للرعي ولكن ليس للماعز. وهذا الفلاح الذي يتوفى بالسجن لعدم تمكنه من دفع غرامة بقيمة 5000 فرنك بعد سلسلة من الجنح ...

في مكان آخر كان يكفي اللجوء إلى قصيدة شعبية:

لم يعد يكسب ولو شاة
هو مواطن ويعاني من الجوع
إنه قضاء الله لنستسلم !

.....

الحكومة أوقفت الدروس بالزوايا
نور العلم انطفأ
لم يعد هناك قارئ ولا طالب

.....

لقد نزع المراعي للماشية
بأمر من "صبايحي" سابق
والقائد بدأ يأخذها (للبيع)
حوّلنا كلّنا إلى متسولين
جعلوا من الغنيّ متسولا
يا إلاهي، يا عظيم

المجلة الإفريقية 1899 ص. 198.

الجيش من جهته والذي يشرف على حراسة الغابات ولا يبدو أبدا متسامحا حتى ولو أن "أجارون" وجد أن عدد المحاضر لا يزيد عن 262 عام 1889[1] في هذا الصدد المعالجة المخصصة لـ 26 مخالفة من دائرة "دايا (سيدي بلعباس) تبين ذلك بوضوح. مطالبون بدفع ضريبة بقيمة 4196813 فرنك إثر حريق أكتوبر 1876 لم يستطيعوا إلاّ دفع 27.978.75 فرنك، في حين أنّ الحرائق ظهرت من جديد عام 1877، 1878 و1879... مرسوم 20 جانفي 1880 بمنحهم الإعفاء من 6945.69 فرنك فقط إثر المعاينة التي قام بها الجنرال حاكم مقاطعة وهران[2] : "السكان المقصودون وجدوا أنفسهم إثر تخفيض معتبر لمواردهم الزراعية والتجارية في وضع حرج".

أمّا فيما يتعلق بحكم الحاكم العام "ترمان" عام 1886 إثر حرائق عين فازة (تلمسان) فهو ليس مفاجئا في مثل هذه الأوضاع، إنه يسمح حتى بفهم الاتجاه العام لقانون الغابات...

" كما تبين من التحقيقات أن الحرائق التي وقعت بهذه البلدية تسبب فيها رماد الحشف أي الأوروبيون وليس الأهالي ومن جهة أخرى فإن المعمّرين رفضوا المساعدة في إطفاء الحرائق بينما الأهالي بيّنوا حسن الإرادة لذا فإنّ مجلس الدولة فكّر في أن هؤلاء أقل ذنبا من الأوروبيين الذين لا يمسهم القانون، ومن هنا يكفيهم

1. الجيش يراقب 744000هـ،ثمن 262 محضرا يرتفع إلى 5859 ف. حسب أجرون، نفس المرجع المجلة I ص. 127. الملاحظة1. هذه القيمة لا تتماشى مع مثال دائرة دايا .
2. الجريدة الرسمية 1881، ص. 234.

عقابا بمنعهم من المرعى مدة ست سنوات بالغابات التي اشتعلت فيها النيران".

من جهة أخرى يجب أن نسجل ونشير أيضا إلى عدم التناسب بين قيمة الضرائب والخسائر، هذا ما يبدو من خلال عدّة شواهد لنسجل الحدثين التاليين. وهكذا فإن الضريبة التي قيمتها 200 فرنك، المسدّدة إثر مخالفة من طرف دوار "بني بوخانوس" بالونشريس عام 1904[1] مقابل خسائر تقديرها 20 فرنك فقط أي إذن عشر مرات أكثر من قيمة الضريبة.

أما فيما يتعلق بمبلغ 39219 فرنك المتعلقة بدوار "بني شايب" عام 1916[2]، فإنه يمثل 4 مرات قيمة الضريبة...

في هذا الجوّ يكتب "قورجو" :

" الأهالي مهاجمون بمحاضر لدفع التعويضات التي وصل البعض منها مبالغ باهضة، خسائر قيمتها عشرين فرنك تستلزم تعويضا الذي قد يصل أحيانا إلى مبلغ 1400 فرنك... لماذا لا نطلب تعويضا مساويا للخسائر عندما نقرّر الاستفادة"[3].

كيف إذن وصلنا إلى هذا الوضع ؟ لنلاحظها العينتين التاليتين. الأولى تتعلق بمستخدمي الغابات وظروف تعبينهم. سنة 1890 كان عدد العمال 758 "منظمون بطريقة عسكرية" (34 حراس

1. انظر المراجع. الملاحظة 15.
2. نفس الشيء.
3. قورجو. نفس المرجع، ص. 214.

عامون 137 عمداء، 556 حارس) أغلبهم جاء من فرنسا "كل ما كان الحارس لا يحتمل ويعود لفرنسا لإهماله أو لأخطاء لا تستدعي العزل، يكون له الحظ بأن يرسل إلى الجزائر"، هذا ما أكّده "بوردو"، وهكذا لا ينبغي التعجب عندما نرى أن بعض الضرائب التي يقبضها الحراس لا يبلغون بها رؤسائهم عندما يكون الدفع فوريا... يجب في مثل هذه الحالة الإشارة إلى ممارسات أخرى ولهذا حسب مالك "جومابس" (عزابة) التي ذكرنا سابقا، فإن الوكلاء التجاريين يختارون جيدا حراسهم ويتفقون معهم[1]، هؤلاء الحراس كل واحد له ثلاثة أو أربعة من الصبية المشاغبين مكلفين بتسلية الرعاة الصغار، واثنان مهمتهم تتمثل في دفع قطيع الأغنام نحو الغابة بدون حارس".

كمين حقيقي ! بعد معاينة الخسائر التي حسب رأيهم "جدّ معتبرة"، إنهم يقترحون المناقصة التالية تحت التهديد : لقد وجدنا لك مائة من ماعزك داخل الغابة؛ لو قضيت ستكون مجبرا على دفع غرامة بـــ 400 فرنك وتعويضا بـــ 400 فرنك أي في مجموع 800 فرنك. بعد المساومة فإن المبلغ يحدد بين 200 إلى 300 فرنك "الراعي وحده هو الخاسر..." نفس الاستدلال يطبق على الثيران، الأبقار... مثلما أكد ذلك المؤلف. كلّ هذا يفسّر تضخم مداخيل شركات الوكلاء التجاريين. لا بدّ أيضا من النظر في مظاهر أخرى، نتساءل خاصة عن صدق بعض التصريحات المتعلقة بالحرائق. هل

1. علي بن بلقاسم بن ماهوني، نفس المرجع.

الحراس دائما موجوون في عين المكان عند تحرير المحاضر؟ كم هي الأسئلة التي ينبغي طرحها بعد قراءة العرائض مثل ما يتضح ذلك من خلال الصورة طبق الأصل المرفقة المؤرخة في 27 فبراير 1914.(الترجمة).

توزيع العائدات المتأتية من الغرامات

لو كانت غابات الفلين فحسب قضية بين الدولة والوكلاء التجاريين فإن المناقشة و"مراقبة" كلّ المناطق المشجّرة سوف تؤدي إلى تقسيم مربح الغنائم بين الطرفين: الدولة والوكلاء التجاريون والحراس سواء كان هؤلاء رسميين أو خواص. لقد أشرنا سابقا إلى تحويل جزء من عائدات الغرامات من طرف الحراس. فيما يلي جوانب أخرى ولكن بطريقة قانونية عام 1880 الأموال المحصل عليها من الغرامات الجماعية وزّعت كالتالي:[1]

شركة " إستاي"	38171.40 فرنك
شركة دترايش	1650270
السيد صامصون حارس غابي لشركة "إستاي"	2000 فرنك
السيد "فابر عامل بشركة "استاي"	2000 فرنك

خلال نفس السنة توزيع أموال أخرى محصل عليها في نفس الظروف كان لصالح[2]

1. الجريدة الرسمية 1880. 708.
2. نكرها أجرون.

ـ جمال دي نرات 21351 فرنك

ـ بريهون لوكوك 355.13 فرنك

ـ الدولة 1457.59 فرنك

لكل شجرة فلين فإن الوكلاء التجاريين يطالبون حتى مبلغ 400 فرنك مع 400 فرنك رسوم قانونية. أي نفس الاستدلال المتعلق بالقطعان...

المعاملة التجارية ستكون بحوالي 5 إلى 600 فرنك أي 3 إلى 6 مرات قيمة الشجرة.

" بدلا من استغلال الغابات وجدوا أنه من الأفضل استغلال السكان" اعتراف أحد النواب.

هذه هي الجوانب الرئيسية لهذه الحرب، حرب الاستنزاف التي هي الغرض الحقيقي لتشريع الجمهورية الثالثة. المزارعون دعّموها في الظروف التي لا ترحم لكنهم لم يشكك أبدا في إيمانهم، في ارتباطهم الوثيق بأراضي أجدادهم.

VII حوصلة التجريد

حوصلة التجريد عظيمة. لا يمكن تحديدها لأسباب عدّة. فالأمر لا يتعلق فحسب بنزع ملكية الزراعة بالمناطق الريفية بغض النظر عن تراجع الأراضي المرعية التي تتزايد أكثر فأكثر بمجيء الجمهورية الثالثة، لكن تجدر الإشارة أيضا إلى أمر، لا يقل أهمية، ألا وهو فقدان حق استغلال مساحات واسعة.أما فيما يتعلق بالنتائج المباشرة المرتبطة بالتجريد الفعلي فإنها تبقى دائما غير محدودة. ألا ينبغي في يوم ما أن نضع حوصلة الاستغلال المفرط للخماسين والعمال الزراعيين خلال قرن من الهيمنة الاستعمارية؟ ألا ينبغي أيضا وضع حوصلة للغرامات المتعلقة بالغابات... ؟ أما فيما يتعلق بالنتائج الأخرى أكثر أو أقل مباشرة والمتعلقة بالتوسع الاستعماري مثل إزالة الغابات، الانجراف المتزايد، الآثار المترتبة عن "الهدية المسمومة"، الكروم، لا أحد من الباحثين في أوضاع كهذه يستطيع تقييمها...أما تجريد القطاع الزراعي، على الرغم من مختلف الاحصائيات المذكورة خلال العرض السابق، فإنه صعب التحديد إذ من مصدر لآخر نجد فوارق شاسعة زد على ذلك، غياب سجلّ الأملاك يمثل حاجزا لا يمكن تجاوزه. ألم تصمت الإدارة على الحديث عن المساحات العقارية عند نشر الحوصلة السنوية انطلاقا من 1933. حتى لا تثير مشاكل كبرى؟ والمساحات التي تعتمد عليها مصلحة الضرائب أليست نسبية... ؟

هذه الملاحظات البسيطة توضح جيدا هشاشة الاحصايات العقارية خلال كل المرحلة الاستعمارية، وبذلك تجعل كل حساب ختامي غير واقعي. مهما يكن من أمر تلك هي المحفوظات التي سجلت وما علينا إلاّ وضع نتائج في المستوى.

من أجل ذلك قدّرنا النتائج على المستوى الوطن وعلى مستوى المنطقة. من مرتفعات الونشريس حتى نبيّن الفوارق.

1. التجريد العام على مستوى الوطن

مثلما يبيّنه الجدول نستطيع تمييز حقيقتين في تاريخ التجريد، قبل وبعد الحرب العالمية.

التجريد المكثف والسريع للفلاحين

لقد تحقق خلال الفترة الأولى توسع أراضي المعمرين. الحوصلة المنجزة عام 1917 أي 2317446 هـ (الجدول) تقريبا نفسه عام 1933 (+28219هـ) لا يبيّن إلا جزء محدودا عام 1950 (360464هـ+). إذ فترة تكوين هذا المجال كانت سريعة. المهم أنّها تقصر تقريبا على مدّة ثلاثين سنة بعد الحراسة القضائية 1871...

بالفعل من مجموع عام 1917 النصف كان قد حسب عام 1900 أي 1144015 هـ و 669315 هـ بين هذا التاريخ و1917. إنها المساحة الأولى التي تبدو لنا قطعية إذا واجهناها مع التطور الخاص والعام لسكان الريف. بل وحتى أصحاب المدينة. إنها تمثل تغيرا

فعليا وتشرح ليس فقط الـ 446819ـ هـ للاحتلال الخواص ولكن الـ 475955هـ التي احتلها المعمرون خلال بداية القرن العشرين. لذا ينبغي شرح ذلك بأكبر قدر من الإيجاز.

النتيجة ليست فحسب راجعة إلى العوامل التي سبق أن حللناها (القوانين العقارية، التجريد، ونظام الغابات) إضافة إلى الكوارث الطبيعية، الجفاف والاجتياح المتكرر للجراد)، فمن الضروري على الأقل الإصرار على العاملين الاثنين التاليين: الضرائب والربا. عديدة هي الشواهد المتعلقة بالتشدد المفاجئ للضرائب منذ قدوم الجمهورية الثالثة[1] لم تتمكن الصحافة الاستعمارية من السكوت بينما الأمر يتعلق بواحد من الميادين النادرة التي أبعد عنها الإدماج: "ليس من المبالغ فيه القول بأنّ نظاما كهذا، نظام الامتصاص الدائم، لو أنه طبق ببلد أوروبي حتى وإن كان من أغنى البلدان، سوف يجد نفسه بعد سنوات قلائل من أفقر البلدان"[2]. بالبلديات المختلطة يخضع السكان لحوالي 15 ضريبة متنوّعة ولا يستثمر منها ولو قدر بسيط جدا في عين المكان. أينبغي التذكير بمشاهد الإهانات، التنغيص عندما تكون الفرصة سانحة، وقت الإحصاءات أو جمع المحاصيل[3].

---

1. قورجو، بونسا، وخاصة أجرون، نفس المرجع I ص. 256 - 265 والجباية الفرنسية والخاضعة للضريبة المسلمون بقسنطينة. مجلة التاريخ وحضارة المغرب، الجزائر 1970، رقم9. ص. 79- 84. تحت الجمهورية الثانية، الشواهد كثيرة جدّا مثلما يبين ذلك دليل الكونت لوهان للبرلمان : الجمهورية العسكرية يمكن أن تعاتب نفسها لأنها دمّرت العرب بالضرائب المفرطة. وإن وقع أيّ شيء خطير خلال بداية الاحتلال لن يكون سوى كثرة الضرائب ... أسئلة جزائرية، باريس 1869، ص. 69.
2. فيجي الجزائرية. 23 مارس 1882.
3. بعض التلميحات بفلو : العادات، التقاليد ومؤسسات الأهالي الجزائريين، قسنطينة 1875، ص. 335.

13. توزيع أراضي الاحتلال سنة 1917

المناطق	الغابات	الأراضي المزروعة	
الجزائر الوسطي	24672 هـ	365832 هـ	390504 هـ
وهران	23926 هـ	937786 هـ	961712 هـ
قسنطينة	145561 هـ	819669 هـ	965230 هـ
المجموع	194159 هـ	2123787 هـ	2317446 هـ

المصدر : توزيع الأملاك العقارية بالجزائر الجمهورية العامة الجزائر 1917

14. تطور أراضي الاحتلال

الفترات	الاحتلال الرسمي	الاحتلال الخاص	المجموع
قبل 1870	481.000 هـ	23116 هـ	504116 هـ
1870-1900	697.196 هـ	446819 هـ	1144015هـ
1900	1178196 هـ	469935 هـ	164813 هـ
1900-1917	193360 هـ(1)	475955 هـ	669315 هـ
1917	1371556 هـ	945890 هـ	2317446 هـ
1917-1933	277121 هـ(2)	248901 هـ (2)	528219 هـ
1933	1648677 هـ	696989 هـ	2345666هـ
1933-1950			360464 هـ
المجموع			2706130 هـ

أما فيما يتعلق بالاستنزاف فقد أشرنا إلى بعض أشكاله. هذه المظاهر المختلفة والنتائج تحتاج إلى تحليل أوسع، خلال الفترة المقصودة، المرابي يتدخل في كل المناسبات الممكنة وغير المنتظرة، خاصة خلال مكافآت أيام محاربة الجراد ، عام 1889[1]

5. اتّساع أراضي الاحتلال

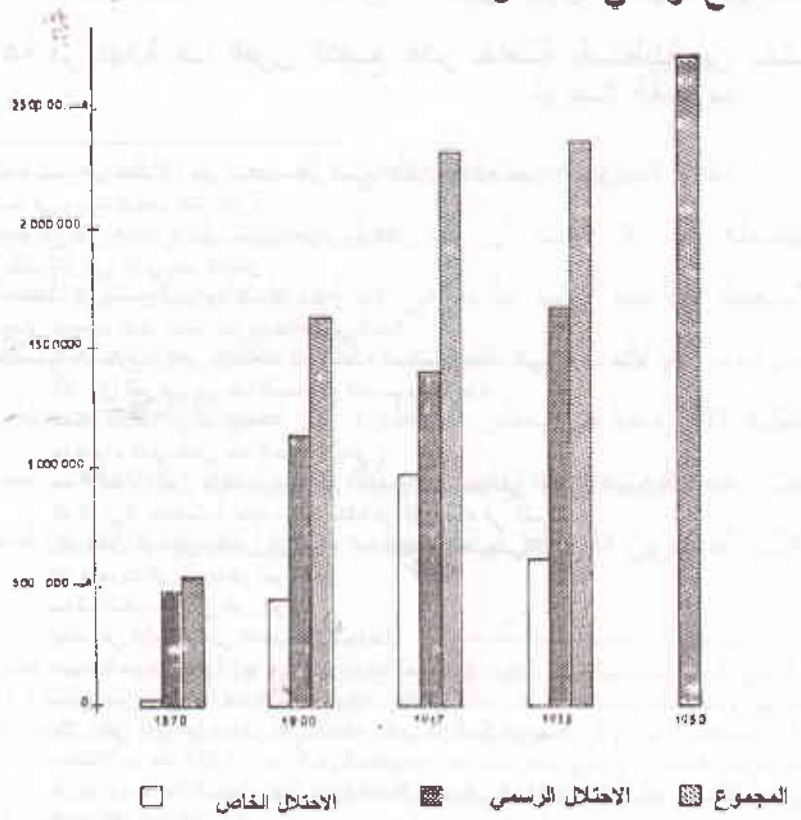

1. كنكل هركلاس، نفس المرجع ص 383.
الأشخاص المسخرون شرعيا تدفع لهم أجورهم انطلاقا من هذا التاريخ 0.40ف لليوم على شكل سندات تدفع بمكتب التحصيل البلدي للضرائب التي تبعد أحيانا عشرات الكيلومترات، في مثل هذه الحالات الأشخاص المعنيون يضطرون إلى بيع تلك السندات لوسطاء على شكل كتل بقيمة 0.10 ف الواحد على شكل دفع فوري.

إنه حاضر عندما تظهر الصعوبات خلال جمع الضرائب وخاصّة عند قلّة المحاصيل...[1] كلّ هذا ستكون له انعكاسات لا علاج لها على مورد العيش الأساسي وأحيانا الوحيد، الأرض، "الكلّ يساهم في إفلاس مالك الأرض العربي". مثلما لاحظ ذلك جيدا في نهاية الامبراطورية الثانية "الكونت لهون"[2] إنها عبارة عن حلقة مفرغة في نهاية هذا القرن التاسع عشر خاصّة بقسنطينة أين يخشى

---

1. المداح يشير الى المشاكل عبر تشديده على القطع الشعرية التالية عبر الأسواق:
حاولنا ما في وسعنا الدفع وغلق الفرج.
الديون ترتفع دون هوادة: كل يوم ينجلي عن بروز إنذار.
عندما يقبل المرابي، الذي يبدو كالنسر
الذي يختطف كل ما بين أيدينا ويأخذه لصالحه.
كيف يمكن العيش، عدة، عندما يقترب منك شهر أوت؟
إنه يقبل مليئا بالمخاوف، يغلي بالشدائد، إنه اللحظة الحاسمة للموت التي تقترب منك.
فكر بأنّ المرابي بين هذا المساء : والغد سوف يفاجؤك :
يحجز ناقتك، يتركك للفاقة..
ما الدّواء الذي يشفي هذا الجرح الأبدي !
مع الأسف ! ليس هناك من يستطيع تخليص من يتخبط في أحضان الديون !
كم أنا أراك محاطا يا عدّة، محاطا كالطائر الذي وقع في الشرك.
إنّك مكبّل الرجلين واليدين، تنادي : "من يستطيع تخليصي؟"
إذا هاجرت إلى وجدة لن تعود أبدا.
سوف نذهب معا في نفس الوقت
نبتعد عن الأماكن التي تتسبب في ضياعنا.
ضياعنا هو المراباة : إنها هي التي تضيع العالم !
لم يبق سوى الفرار؛ هذه الأماكن صارت متفرة
حتى يأتي الذي دوره يؤدّي إلى السيادة : أمير من أصل شريف.
يخلصنا من هذه الكارثة، يعيد السلم للخائفين.
كم هو شاسع هذا المحيط محيط للمراباة ! كل يوم يأتي فيه بالحزن.
كم هو ثقيل هذا العبء !
إنها صخرة نزلت على رؤوسنا.
العربي الذي كان له فخر، ضيع اليوم حب الذات.
ينادي لليهودي "أبي" يترجاه ليسمع له.
المراباة أدّت إلى تدني عقيدتنا
ترجمة قرجو نفس المرجع ص. 168، 170

2. لاهون : مسائل جزائرية. نفس المرجع.

ظهور طيف مجاعة 1867. عدّة ضحايا، أموات بشكل غير ملحوظ سجلوا لدى بعض السكان[1].

نداءات الاستغاثة العاجلة تتضاعف[2] وبالغرب فإنّ الوضعية ليست أحسن[3]... في مثل هذا الوضع سمح لتطور المعاملات العقارية. لا يمكن فصل أبعادها عن كل هذه العوامل.

مواصلة التجريد

بعد الحرب العالمية الأولى أصبح من الصعب تحديد الحصيلة. إذ لا يجب أن نعدّ فقط التجريد الذي تمّ في صالح الاستعمار، وإنما أيضا ما تم في صالح أقلية من السكان الأصليين مشتريات هؤلاء سوف تتضاعف أكثر فأكثر موازاة مع تقلص الملكية الأوروبية في بعض المناطق، الأراضي الهامشية خاصّة. إذا كانت إحصائيات 1950 تظهر رصيدا إيجابيا من 360000هـ لصالح أملاك المعمرين فإن المزارعين أيضا خسروا مساحات أخرى لصالح

---

1. الوضع الحالي بقسنطينة حرج للغاية، قد يصبح أكثر رداءة من هنا إلى بعد بضعة أشهر، المحاصيل قليلة، مخزونات الحبوب انضبت، أكبر عدد من ساكن القرى سوف يسقطون في فقر مفدع. مما لا شك فيه لو أن الامدادات لا توزع في أقرب وقت فإننا سنحضر مشاهد تذكرنا بمشاهد عام 1867. تقرير الحكومة العامة لرئيس المجلس، 11 ماي 1888. ف. 80. 1790.

لمزيد من التفصيل انظر أجرون نفس المرجع، ص. 380 - 390

2. لهذا النداء يجب تسجيل إجابة قدمها سكان بقعة جرداء ويوجهون عدّة مشكل مثل نظام الغابات إنه ثنية الحد التي تقدّم 1000 كيس قمح. على كلّ هذه الهدية الكريمة مثل تشير إلى ذلك جيدا السلطات الوسطى ينبغي إمّا " أن توزّع كدين أو تباع.." كتكل دركلوس، نفس المرجع، ص. 288. والملاحظة 1.

3. لنذكر شهادة بويار بانز فيما يتعلق بالشلف خصوصا في بداية القرن العشرين.

هناك أموات من الجوع ومن عانى من الجوع دون أن يموت عددهم لا يحصى فهو وجع دائم وليس إشكاليا، إنه الحالة المزرية، الموزاي للفقة أين يوجد خلال السنوات المتوسطة القبائل والعرب، الخماسة والعمال البسطاء وذلك يوميا. وحتى مجموعة من المالكين الصغار. هذا الوضع المزري لا يذكر" بوربانز : السكان الفلاحون الأصليون لولاية الجزائر. نشرة الجغرافيا والمجتمع الجزائري 1906 ص 196.

الأقلية المذكورة آنفا. زيادة على ذلك وأخذا بعين الاعتبار تطور التراث الغابي ، فإنّ الفلاحين خسروا هم أيضا جزء من المراعي زيادة على عدة قطع صغيرة مغتصبة من طرف الإخوة في الدين خاصّة عندما يكون هؤلاء المكنّفون داخل الملكية الكبرى.

ضف إلى ذلك خلال العشرية الأخيرة للفترة الاستعمارية فإنّ العلاقات مع الأرض أصبحت ضعيفة والكلّ يشارك في عدم استقرار المزارعين دون أرض دون رزق، ممّا جعل النزوح الريفي والهجرة خارج الوطن يتزايد...

في النهاية فإنّ الفلاحين استبعدوا شيئا فشيئا من أخصب الأراضي. وقد ضويقوا في قطاعات قليلة الانتاج بصفة عامة، والمتعرّضة لمختلف أشكال التعرية... هذا ما نلاحظه عندما نفحص أمثلة مناطق نموذجية مثل الونشريس.

2 ـ حوصلة تجريد الفلاحين في منطقة جبلية : الونشريس

إذا كان التغلغل الاستعماري متأخرا في هذه الكتلة الجبلية ما عدا إنشاء ثلاث محيطات حول ثلاث حصون أساسية، ثنية الحد ـ عمّي موسى وزمّورة، فإنّها تجلت فجأة في أخر القرن التاسع عشر. هذه الفترة تمثل نقطة تحول حاسمة في تجريد المزارعين وفاقتهم.

أراضي المحتلين تنتقل من 29375 هـ إلى 94472هـ عام 1917 أي بزيادة قدرها 65097 هـ خلال 17 سنة والتي تمثل بالفعل 60% من المساحة الإجمالية التي كان يملكها الأوروبيون عام 1962 أي 107805 هكتار (الجدول رقم 12).

علاوة على ذلك فإن جزء كبيرا من هذه المساحة هو من أراضي المزارعين، أحسن أراضي الونشريس. بالفعل، فإنّ الفلاحين بعدما خسروا 40460هـ عام 1917 فقد خسروا أيضا حوالي 50.000 هـ أي في المجموع 88802هـ (الجدول 16) بالإضافة إلى أراضي أخرى لصالح الأقليات المحلية.

ألم يكن مثل هذا التطور في أول الأمر مرتبطا ارتباطا مباشرا بالسياق الاجتماعي ـ اقتصادي لسكان الغابات للآثار المباشرة لتنفيذ نظام الغابات ؟

مراحل التوسع الاستعماري

هي مترجمة عبر الجداول والبيانات الآتية، وهي توضح الدور الحاسم الذي لعبه الاحتلال الرسمي الذي سمح فيما بعد بالشراء المكثف والسريع لكل الأراضي الصالحة من طرف الأوروبيين وبالتوازي من طرف أقلية من الجزائريين.

الدور الرئيسي للاحتلال الرسمي

دون عناد الإدارة، فإن تنصيب وتوسيع الأراضي الأوروبية كان مستحيلا، وغير دائم في منطقة وعرة. ولجذب والحفاظ على إسكان الأهالي غير الأصليين في هذا الجبل الصعب النفاذ فإنّ الإدارة ضاعفت ووسعت إلى حدّ كبير المحيطات. قامت بتربيع سلسلة المراكز، مراكز مقامة سواء عبر الوديان الخاصة نسبيا أو الجهات المنفردة ثنية الحد، لأسباب استراتيجية في المقام الأول في هذه الحالة الأخيرة.

في بضعة سنوات حوالي ثلاثين مركزاكوّنت حول السلسلة التي أغلبيتها ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن الموالي (الجدول رقم 15) للثلاثة مراكز التي ذكرناها آنفا تضاف مراكز محور غليزان تيارت الموجه لربط الشلف بسرسو مباشرة ومراكز محاور الأصنام تسمسيلت (فيالار) وتسمسيلت مليانة، نحو ثنية الحد، إضافة إلى ذلك ست مراكز توسعت مرتين وثلاثة أخرى مرتين (ثنية الحد، قرطوقة، وزمورة) ما هو المعنى الحقيقي لهذا التطور ؟ أهو حقا حيوية استعمارية بهذه المنطقة ؟

تضاعف المراكز وتوسيع أغلبية المحيطات هي في الحقيقة موجهة لتلثيم الفشل الذريع لقطاع ثنية الحدّ. (جسر القائد) لتورينو وخاصة ثنية الحد، مثلما تؤكد ذلك عدة شهادات[1]... أحيانا لا نجد أثرا للوكلاء التجاريين أو أنه لا تتوفّر فيهم الشروط مثلما يوضح ذلك مثال المنطقة المشرفة منطقة مليير (برج بني هندل). في حالات أخرى فإن المعمرين لا يستوطنون إلاّ بصعوبة في حين أن الاستغلال المباشر والمردودية العقارية تدرّ عليهم أرباحا كبرى مثلما لاحظت ذلك لجنة التحقيق عام 1882 فيما يتعلق بمركز "تازا" (ثنية الحد):

"قادمون إلى هنا (المعمرون) حصلوا على تنازلات قدرها 30هـ التي أجروها للعرب بقيمة 25 إلى 30 فرنك حتى ولو بدون أي عمل فإنّ حضورهم يدرّ عليهم دخلا بقيمة 550 إلى 600 فرنك في السنة"[2]

1. بيربمهوف : تحقيق حول الاحتلال الرسمي، نفس المرجع.
2. بونسا : نفس المرجع ص189.

15 ـ مراحل التوسع الاحتلال

المناطق	1970	1900	التوسع	1917(%)	التوسع	1962(%)	المجموع
زمورة	972	4829	%336	21469	%344	26713	%24
عمي موسى	1050	6038	%475	36404	%502	43695	%20
الأصنام		7461		14900	%99	17297	%16
ثنية الحد	957	8506	%795	17098	%101	16600	%-2.8
قصر البوخاري		2541		4601	%81	3500	%24-
المجموع (1962)	2979 %2.8	29375	%81 %27.6	94472	%221 %87.6	107805	%13

بالنسبة للإدارة ينبغي تغطية الانهزامات التي حدثت في نهاية القرن التاسع عشر سواء بالسهول أو الجبال التي كان تمركز السكان الأوروبيين بها ضروريا، لمراقبة النواحي التي يصعب الوصول إليها.

تدخل الإدارة إذن أمر بالغ الأهمية ويسمح لحفنة من الأوروبيين، الذين سيتبعون بمجموعة من المتعاونين المنحدرين من عائلات أرستقراطية من الشلف ولغواط والذين آبائهم وفّروا دعما مهّما لقوات الاحتلال[1].

التوسع الهائل للاحتلال الخاص

بفضل إنشاء المحيطات الرسمية فإنّ بعض الأوروبيين سوف يحصلون بسرعة وبسهولة على مساحات واسعة[2] الاحتلال الخاص حتى بعد أن جرّب الخيبة أتى ليثبت استقراره قبل مدة قصيرة من

---

1. باكانو : احتلال سهول الشلف، نفس المرجع.
بوجيجا : بلاد الحصاد. الجزائر 1930.
2. جيلالي صاري : تفكيك ملكية المزارع بالونشريس، نفس المرجع.

الحرب العالمية الأولى بالحصول عام 1917 على 35000 هـ (الشكل 14) أي ما يساوي ثلث المساحة الكلية. من 1917 إلى 1919 فإنه توسع أكثر وفي نهاية الفترة الاستعماري،ة توصل أيضا إلى الحصول على 14434 هـ بعد أن ضيع كم من قطعة أرضية إذ منذ الحرب العالمية الثانية سجّل بيع لصالح أقلية من الطبقة الخاصة. لذا فإنه من الصعب تحديد التطور بين الحربين. يمكن تسجيل انخفاض في بعض أنواع الأراضي خاصة بالقرب من "موليار" أين واحدة من الملكيات الخمسة اشتريت من طرف تاجر من الوسط، في مكان آخر في قطاع "عمي موسى" نسجل تراجعا ملحوظا للاحتلال.

6ـ توسيع صب

1962

7ـ قسمة أراض

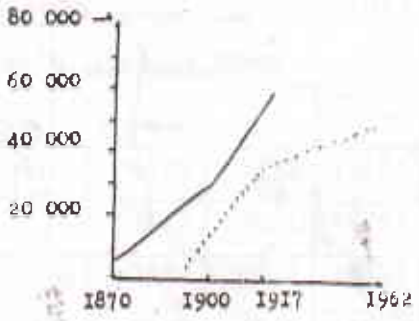

6ـ توسيع صيغتي الاحتلال بالونشريس

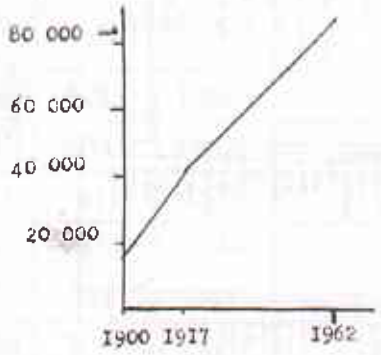

7ـ قسمة أراضي المزارعين داخل تكوين المحيطات الاستعمارية بالونشريس

8. توسع أراضي الاحتلال(الونشريس)

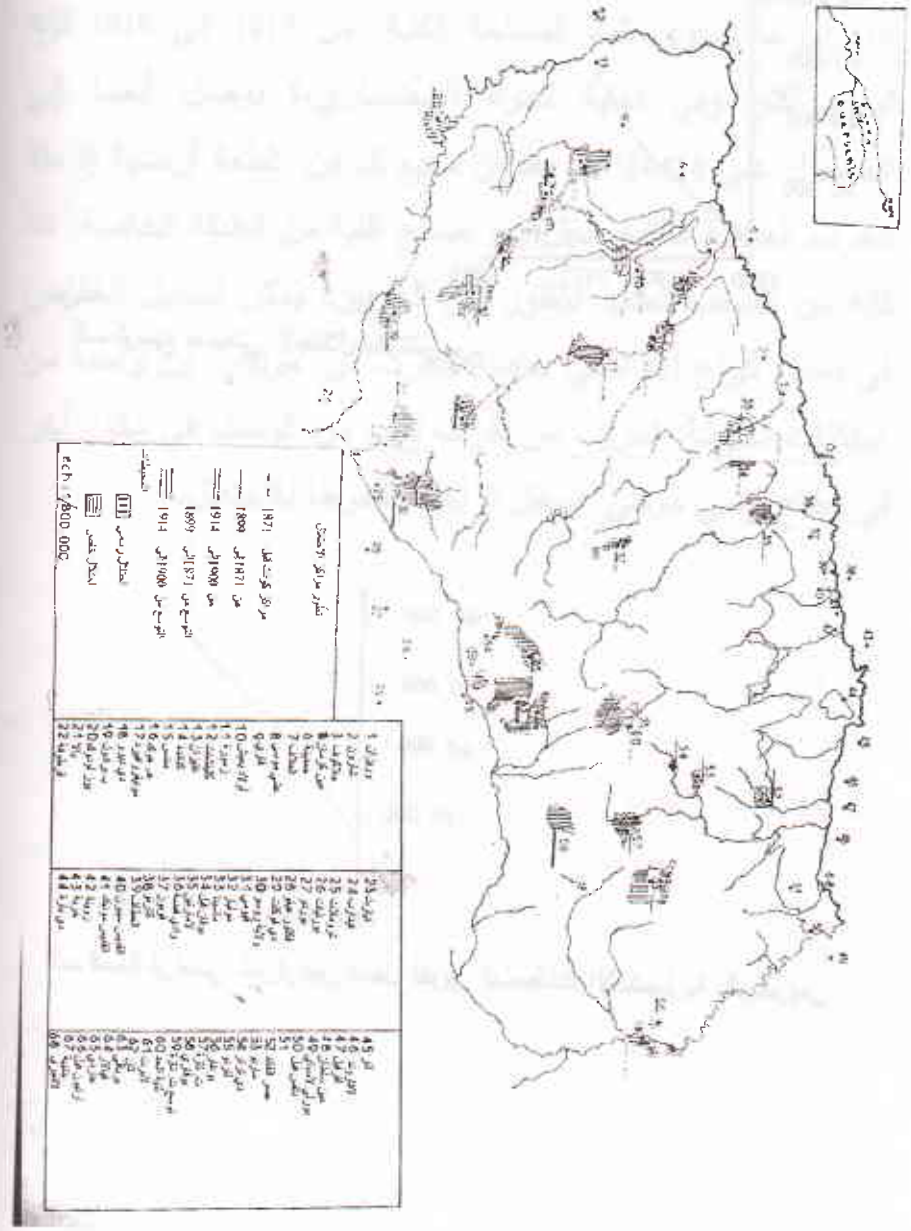

16. نصيب الاحتلال

المناطق	0
زمورة	2
عمي موسى	0
الأصنام	
ثنية الحد	7
قصر البوخاري	
المجموع	9

17. قسط الاحتلال

زمورة	5
عمي موسى	1
الأصنام	
ثنية الحد	
قصر البوخاري	
المجموع	

16. نصيب الاحتلال الرسمي داخل المحيطات

المناطق	1870	1900	1917	ما حصل عليه بين 1900-1917 بالنسبة المائوية %		المجموع
زمورة	972	4829	11104	6275	%129	41.5
عمي موسى	1050	6038	16783	19621	%117	38
الأصنام		7461	13373	5924	%79	76
ثنية الحد	957	8506	13854	2746	%19	84
قصر البوخاري		2541	4358	1816	%17	
المجموع	2979	29375	59471	35370	%120	%55.2

17. قسط الاحتلال الخاص داخل المحيطات

	1917		%1962 المجموع		ما حصل عليه 1917-1962	
زمورة	10365	%93	15609	%58	5244	%50
عمي موسى	16621	%116	26912	%61	7291	%37
الأصنام	1527	%11	3924	%22	2397	%150
ثنية الحد	3244	%23	2746	%16	498-	
قصر البوخاري	244	%5	857-			
المجموع	35001	%37	48334	%42	14434	%44.8

18. توزيع مراكز الاحتلال

المناطق	المجموع	التوسع		قبل 1870	1870- 1900	1900- 1911
		مرة	مرتين			
زمورة	5	1	1	1	1	3
عمي موسى	7	2	1	1	4	2
الأصنام	6	3			4	2
ثنية الحد	6		1		4	1
قصر البوخاري	3				3	
المجموع	27	6	3	2	16	8

19. حصة أراضي المزارعين داخل تكوين المحيطات الاستعمارية

المناطق	1900	1917	1962	%
زمورة	238	6595	22205	%83
عمي موسى	5957	15652	41564	%95
الأصنام	5935	11820	16244	%90
ثنية الحد	3325	6500	8746	%99
قصر البوخاري	900	900	43	%0.9
المجموع	16355	40468	88802	%82

المصادر

بالنسبة لإنشاء المر

ـ ثنية الحد الجرية

ـ عمي موسى //

ـ زمورة // //

ـ بالنسبة للمراكز

ـ بير مهوف: تحق

ـ المركزان التاب

إلى هذه الحقبة:

ـ قيومي (قلبر الو

ـ موليير (برج ب

بالنسبة للمراكز ا

ـ مونت قلفير.

1170(توسعت)

ـ وروسو، الجر

ـ لايبرت // //

ـ تين الجر. الر

ـ كنندا الجر . ا

ـ بورباكي // //

ـ بوقينفيل // //

ـ ديدرو // //

هنري هوك الجر

-1900 1911	
3	
2	
2	
1	
8	

ت الاستعمارية

%
%83
%95
%90
%99
%0.9
%82

المصادر

بالنسبة لإنشاء المراكز الثلاثة الأولى

ـ تنية الحد الجريدة الرسمية للجزائر والمستعمرات 1858 ص 24

ـ عمي موسى // // // // 1859 ص 462

ـ زمورة // // // // 1864 ص 194

ـ بالنسبة للمراكز التي أنشأت وتوسعت من 1875 إلى 1895

ـ بير مهوف: تحقيق حول الاحتلال الرسمي الجزائر 1906 مجلد2

ـ المركزان التاليان لم يذكرهما هذا الكاتب واللذان عقودهما ترجع إلى هذه الحقبة:

ـ قيومي (قلبر الوادي) الجريدة الرسمية 1889 ص 621

ـ موليير (برج بني هندل) // // 1890 ص814

بالنسبة للمراكز التي أنشأت عام 1895

ـ مونت قلفير.، الج. الر. 1905ص 496 (أنشأت) وعام 1905 ص 1170(توسعت)

ـ وروسو، الجر. الر. 1905 ص 665.

ـ لايبرت // // 1906 ص 602.

ـ تين الجر. الر . 1906 ص97.

ـ كنندا الجر . الر. 1907. ص 1254.

ـ بورباكي // // 1909 ص 1909 (توسع)

ـ بوقينفيل // // 1911 ص4

ـ ديدرو // // 1910 ص 1110

هنري هوك الجريدة الرسمية 1911 ص 1275

أحيانا نجد فرقا بين هذه المصادر والمصادر الموجودة بمحفوظات هيئة الأملاك العقارية (الجزائر)

ـ بالنسبة لإحصائيات 1917

توزيع الملكية العقارية بالجزائر الحكومة العامة الجزائرية، الجزائر 1917

ـ بالنسبة لإحصائيات 1962

وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي الجزائر (محفوظات).

ـ مهما يكن من أمر، فإنّ هذا الانخفاض الذي سيتأكد بعد الحرب العالمية الأولى يرجع خاصّة إلى اختلاف الجبال ووعورتها. إذ أن هذا الانخفاض كان دائما على حساب الفلاحين، جماعات سكنية بدون موارد عيش عمليات الشراء تتم من قبل ملاك الأراضي الكبار أو التجار.

المساحة الإجمالية التي احتفظت بها القوات الاستعمارية حتى عام 1962 تمثّل سدس الأراضي المستخدمة للمحاصيل الزراعية. وإن كانت هذه الأراضي تمثّل نسبة ضئيلة، فإنها دون شك تمثّل أهمّ أراضي الكتلة الجبلية إذ خريطة المواقع تبين أن الأراضي المحتلة من طرف الأجانب تشمل الوديان وسطوح المنحدرات والمزارعون لم يبق لهم سوى أسوأ الأراضي. منحدرات ذات تربة متحاتة وأحيانا هزيلة.

هكذا فإن هذا المثال لهذه المنطقة يوضح جيدا التجريد العظيم والمتزايد لأراضي الفلاحين خاصّة أنه يتعلق بمنطقة قحطة للغاية أين المزارعون أبعدوا من أراضيهم وأصبحوا مباشرة معرّضين لقمع إدارة الغابات...

الخلاصة

حوصلة التجريد معتبرة. المزارعون لم يخسروا أحسن الأراضي فحسب. في كلّ مكان تم التمركز العقاري على حساب صغار ومتوسطي المالكين سواء كان في الأراضي الخصبة أو الأراضي الأقل إنتاجا مبعدين السكان الأكثر فقرا، نحو المناطق الهامشية، حيث إنتاج الحبوب قليل جدا وحيث المراعي غير كافية للغاية...

هل جلبت هذه المشاكل انتباه السلطات الاستعمارية خاصة خلال العشرية الأخيرة لهذه الفترة الماضية ؟ أكيد هناك اجراءات اتخذت، مثل إنشاء مؤسسات زراعية (الشركة الأهلية للاحتياط) مكلفة بالإشراف على بعض المزارعين[1] لتجديد بعض الأراضي المنتشرة في أنحاء البلاد[2] خلال نهاية الحرب العالمية الثانية ألغي مبدأالمسؤولية الجماعية، السلاح الذي دمّر العديد من الأهالي[3].

ليس هذا النوع من الإجراءات هو الذي تفرضه وضعية السكان سواء كان منهم سكان الأرياف أو سكان المدن الذين تزعزع توازنهم إثر المجيء الواسع النطاق للذين لا ينتمون إلى المنطقة. فشلهم لم يكن فحسب سريعا وإنما معبرا عن التناقضات العميقة للنظام الاستعماري وعجزه عن الكشف عن الأوجاع الحقيقية للأرياف...

---

1. الـ س. أ. إ (الشركة الأهلية للاحتياط) لا تمنح القروض عادة إلا للفلاحين الأغنياء.
2. ترويات: المزارعة بالجزائر، مناطق التحسّن الريفي، الجزائر 1947.
3. قرار 1944.

ألا يؤدي الاعتراف بهذا التطور ومحاولة وضع علاج ناجع فحسب إلى إدانة النظام الاستعماري الذي اتسع ودعّم بالقوة والظلم، لسكان محبة للسلام والعدل ومرتبطة كل الارتباط بأراضيها التي تعاقبت عليها أجيال أخصبتها بدمها وعرقها.

اختفاء هذا النظام لن يكون إلاّ ثمرة جهود هؤلاء السكان سواء سكان القرى أو المدن لا بدّ من أن يكون من عمل الجماهير، الجماهير التي سلبت منها أراضيها والمستغلة أكثر من قرن جماهير لم تساوم بكرامتها ولم تتردد لحمل السلاح حتى في الظروف الصعبة من حياتها. مثلما حدث عام 1871 بعد مدة طويلة من المقاومة التي تميّزت بتدميرات واسعة النطاق.

وهكذا فإن المعركة التي شنتها أجيال أول نوفمبر 1954 ليست فحسب نداء لمجرّد رغبة، الرغبة في استرجاع الأراضي المصادرة، ولكنها تهدف قبل كل شيء إلى تحطيم كل النظام الاستعماري، المصدر، والتعبير عن كل المظالم التي عاشها شعب متعطش للحرية من أجل إعادة بناء نظام جديد الذي يعبر عن تطلعات جماهير الشعب... إنها الثورة الاشتراكية. من أجل هذا لا بدّ من تحطيم كل أشكال استغلال الإنسان للإنسان مهما كانت التضحيات.

"المشاركة الفعالة لجمهور الفلاحين، الخماسة والعمال الزراعيين في الثورة، أكبر جزء من المجاهدين والمسبلين لجيش التحرير الوطني، هذه المشاركة بيّنت السمة الشعبية للثورة الجزائرية.

"الإصلاح الزراعي الفعلي الذي كان الحل لمشكلة الفقر بالأرياف، لا يمكن فصله عن التحطيم الأعلى للنظام الاستعماري" مثلما وضح ذلك مؤتمر الصومام عام 1956[1].

المزارعون الجزائريون يحاربون ويتألمون ليس لأنه ليس لهم ما يضيعونه لأنهم فقدوا الأمل، ولكن لأنهم سيربحون كل شيء". "الثورة الجزائرية بالنسبة إليهم هي الحرية والكرامة المسترجعة"، "إنها أيضا ضمان أنّ الأرض الجزائرية سوف تعود إليهم وأن قرى جديدة ستخرج للوجود دون معمرين ودون إقطاعيين جزائريين أو آخرين"، "ولكن بممرنين فلاحيين ومعلمين، قرى دون استغلال ودون مستغلين أين يمكنك أن تجد التعاون والتطوّر التقني"، هذا ما أعلنته هيئة الطبقات الكادحة خلال ثورة التحرير[2]".

أما فيما يتعلق بنتائج التجريد واستغلال الفلاحين فإنها كثيرة وهامة جدّا سواء على الصعيد الطبيعي أو الاجتماعي الاقتصادي. يجب تحليلها ولو بصفة موجزة حتى نفهم أكثر التدخلات المدرجة في إطار الثورة الزراعية.

1. الأرضية الثالثة، 3، أ، ذكر ذلك أ. مندوز في : "الثورة الجزائرية عبر النصوص. باريس 1962، الطبعة الثالثة، ص. 136.
2. العامل الجزائري، رقم 17 جويلية 1960. ذكر ذلك أ. مندوز نفس المرجع، ص. 135.

الجزء الثاني

النتائج العامة لتجريد الفلاحين

التجريد الذي شيئا فشيئا يفرض نفسه على جماهير الفلاحين أدّى إلى عدة عواقب وخيمة على عدة أصعدة الاجتماعي، الاقتصادي والطبيعي. على الصعيد الاجتماعي، فإنه ترجم مباشرة بظهور رصيد هائل من اليد العاملة بأثمان بخسة وأقل فأقل استخداما وذلك بسبب توسع المحاصيل الزراعية السنوية الكثيرة والقائمة على الميكانيزم. مما أدى بالمزارعين إلى التدفق على المناطق الحضرية أين وجدوا أنفسهم غرباء فاتخذوا البيوت القصديرية لهم مأوى ولكنهم محرومون من المشاركة في الاقتصاد الحضري الاستعماري الذي اقتصر في أغلب ا لأحيان على مضاربة بسيطة تجارية وعقارية.. . كل هذا من شأنه أن يؤدّي إلى اغتراب لا مفرّ منه لعدد كبير من الأفراد.

على الصعيد الاقتصادي طرد المزارعين الذين صودرت أراضيهم وقلة الأراضي تجلى في تفكك الزراعة التقليدية وانخفاض التشجير واتساع زراعة الحبوب بالمناطق الهامشية التي سجلت

أمطارا قليلة وغير منتظمة، ومن هنا فإنّ الإنتاج انخفض، كما أنّ المراعي في تدهور مستمر.

على الصعيد الطبيعي اقتصاد الكفاف لا يمكن أن يلبي احتياجات السكان نتيجة إزالة الغابات وتدهور المراعي والغطاء النباتي، مما يزيد في تضعضع التوازن الطبيعي، التآكل المتزايد يتسع على سطح عدة أراضي ونتائجه لاتحصى مثلما يبيّنه إطماء السدود وتدمير جزء من البنية التحتية للطرقات...

تلك هي النقاط الرئيسية التي نقترحها لتحليل هذا القسم الثاني.

I. النتائج الاجتماعية ـ اقتصادية العامة

مقدّرا بالنتائج المباشرة لنزع ملكية الفلاحين وملازمتها، فإنّ التواجد العقاري، تمثل قبل كل شيء في فحص توزيع المحاصيل وتحليل ظروف عيش المزارعين الذين لا يملكون الأراضي، عمال المزارع والخماسين، في هذا الصدد لهذا فإن إحصائيات 1950-1951[1] تسمح بتحديد الأفكار خاصة أنّها وضعت قبل اندلاع حرب التحرير بزمن قصير.

الشكل 17 يعطي التفاصيل. إنه يميز بين الاستغلالات الصغيرة المتوسطة والكبيرة. مع فصائل فرعية. ولكن قبل تناول هذه الإحصائيات ينبغي أن نبدأ بإجراء مقارنة انطلاقا من الأرقام التالية المستمدّة من نفس مصدر الإحصائيات لـ 1950-1951:

نلاحظ أن متوسط الاستغلالات الجزائرية لا تصل إلاّ إلى 11.6 هكتارا بينما استغلالات المستعمرين لحقت 119 هكتارا، هذه الأخيرة إذن أكثر عشر مرات من محاصيل الفلاحين.

علاوة على ذلك فإن متوسط 11.6 هو عموما غير كاف ومثل هذه المساحة لا يمكن أن توفر سبل العيش الكريم لأسرة مكوّنة من خمسة إلى ست أفراد. وهي في معظمها أراضي فقيرة ذات مردودية ضعيفة معتمدة في أغلب الأحيان على هطول الأمطار بما أن الحبوب تحتل أكثر من 90% من المساحة القابلة للزراعة لحّد الآن في القطاع الخاص...

1. إحصاء فلاحي، الحكومة العامّة بالجزائر، الجزائر 1956.

1. تقسيم الأراضي

عموما إذن المستغلون يفتقرون إلى الأراضي. في التفاصيل لابد من تحديد الفئات المختلفة التي يبينها الشكل 17 جليا.

المزارعون الصغار، الذين يملكون أقل من 10 هـ يمثلون أكثر من نصف المزارعين أي 69.5%. هم جميعا حوالي نصف مليون أي 438483 على 630732 مزارع، ضف إلى ذلك أنهم لا يزرعون سوى 18.7% من المساحة الكلية، أي 1.378.464 هـ إذن في هذه الفئة من يستغل أقل من 1 هـ، إذن مساحة غير معتبرة، وبالتالي غير كافية لتوفير سبل عيش العائلة. هؤلاء عددهم 105954 وبالتالي 16.6% من المجموع (المستغلون أي عدد المزارعين).

وهكذا فإن صغار المستغلين الذين يمثلون من 3/2 لا يزرعون سوى خمس المساحة العامة... أغلبيتهم لا يملكون إلا قطعا صغيرة جدا أقل من 1 هـ... المحاصيل الزراعية للمزارعين، للجماعة الريفية) هي إذن مجزأة للغاية وبالتالي تعرض الفلاحين لمعيشة ضنكة.

20. توزيع الأراضي الجزائرية المستغلة عام 1950

الأنواع	المستغلون		الاستغلالات	
	العدد	%	المساحة	%
أقل من 1 هـ	105954	%16	37.207هـ	%0.5
1 إلى 10 هـ	332529	%52.17	1.341.257هـ	%18.2
المجموع	438483	%69.5	ب 1.3178.46هـ	%18.7
10-50 هـ	167170	%26.5	3.185.810هـ	%43.3
50 ـ 100هـ	16580	%2.6	1.096.136هـ	%15
المجموع	183750	%29.1	4.281.946هـ	%58.3
أكثر من 100 هـ	8499	%1.4	1.668.756هـ	%23
المجموع العام	630732		7.349.166هـ	

المصدر : إحصاء فلاحي 1950-51 نفس المرجع

9 ـ توزيع الاستغلالات الجزائرية (1950).

9 - توزيع الاستغلالات الجزائرية (1950)

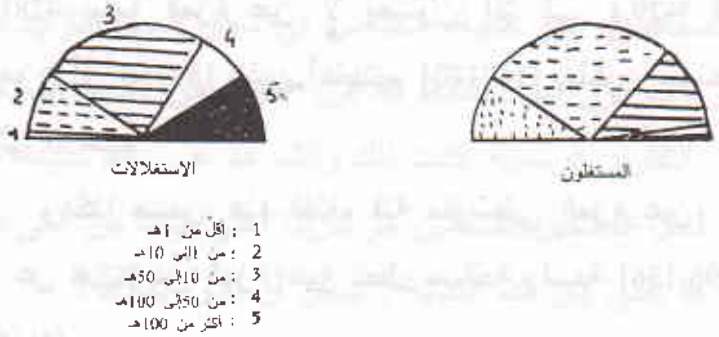

2. التركيز العقاري

ينبغي أن نضيف لهذه التجزئة الكبرى تمركز أقلية مميزة صغيرة، إنها جماعة كبار المستغلين الذين يزرعون أكثر من 100 هـ بينما عددهم عموما ليس إلا 8499 أي 1.4% إنهم يملكون قرابة ربع الأراضي الزراعية المستغلة (23%). مزروعاتهم تصل إلى 1668756 هـ تبقى أكثر بكثير من الأراضي التي يملكها نصف مليون مزارع صغير.

وهكذا فإن الاستغلالات للأراضي ليست فحسب مجزأة جدا بالنسبة لجماعة المزارعين المستغلين للأراضي، ولكنها وخاصة جدّ مركزة. مثل هذا التفاوت يؤدي إلى آثار خطيرة خاصة الاستغلال غير الكافي لعدد من الممتلكات الكبرى.

أما حجم الاستغلالات التي تتراوح بين 10 إلى 15هـ فإنها أيضا هامّة فهي تمثل أكثر من نصف المساحة المزروعة (58%) أي 4281946 بينما المزارعين لا يصلون إلاّ إلى 29.1% فقط من المجموع أي 183750 الذين أغلبيتهم (167170) يملكون مساحات بين 10 إلى 50هـ.

وهكذا ضمن هذه الفئة، فئة متوسطي المزارعين، أقلية لا تزيد عن 2.6% من المزارعين تحتل مساحة واسعة (1.096.136 هـ أي 15%).

هذه الإحصائيات تبرز بوضوح مشكل الأرياف الجزائرية عشية حرب التحرير، إنها تسجل التجزئة للأراضي الزراعية لصغار الفلاحين وتمركز أقلية من المزارعين، التي تملك مساحات متوسطة وخاصة المستغلين الكبار.

بهذه الطريقة فإن أكثر من ثلثي المزارعين غير قادرين إذن على إعالة أنفسهم. في الواقع مساحة متوسطة تساوي أو أقل من 10 هـ لا تستطيع الاستجابة لمتطلبات عائلة مكونة من 5 إلى 6 أفراد. متواجدة في أغلب الأحيان بأراضي قليلة الإنتاج وعرة ومخصصة في أغلبيتها لزراعة الحبوب بشكل واسع... في مثل هذه الظروف فإنّ الإنتاج سيكون حتما رديئا وعدم انتظام هطول الأمطار سيؤدي بالضرورة إلى محاصيل في أغلب الأحيان سيئة وقليلة بالنسبة لأغلبية المزارعين...

3 ـ وسيلة عيش غير ثابتة

المحاصيل غير كافية، انخفاض في سوق العمل متزايد حتى بالمناطق ذات الزراعة المكثفة، لذا فإن المزارعين يسايرون العيش بصعوبة. التقارير الرسمية أكدت ذلك والشواهد على ذلك عديدة.

" دخل الفلاحين المسلمين هو تقريبا أعلى نسبيا من أدنى دخل عالمي[1]، ما تعني إذن هذه الكناية ؟ أيمكن أن نقدّر أبعادها؟

1. الحساب الاقتصادي المؤقت للجزائر أعوام 1950 إلى 1953.

من أجل هذا لا بد من الرجوع إلى التقارير المقدمة من طرف الإداريين للدوائر المختلطة خاصة دوائر المناطق المحروسة مثل الونشريس.

"..... 100.000 فرنك (القديمة) لإطعام، كساء والاعتناء مدة سنة بست أفراد تلك هي موارد الساكن الريفي المتوسط من هنا فصاعدا لا ينبغي أن نفاجأ عندما نشاهد هذا الساكن لا يتغذى إلا بكسرة من شعير ولبن، لا يستطيع تناول القهوة والسكر إلاّ نادرا. ولا يستعمل لا الزيت ولا الصابون. إنها معيشة ضنكى ومحتومة" مؤكدا ذلك الإداري للدائرة المختلطة لوادي فضة عام 1950[1].

أما عن إداري الدائرة المختلطة للونشريس فإنه توصل إلى نفس النتيجة وقيم دخل الفرد الواحد بـــ 3 قناطر من القمح الصلب في العام، أي 14500 فرنك في نفس التاريخ، الشهادتان متطابقتان.

وهكذا فإن وسائل العيش أغلبية المزارعين غير مستقرة على نحو متزايد. هل اللجوء إلى العمل المأجور ممكن بالنسبة لهؤلاء المزارعين ؟ أيستطيع هؤلاء وجود بعض أيام عمل خلال أيام المحاصيل الكبرى ؟

لحد الآن لم نفحص سوى توزيع مستغلي الأراضي والآخرون الفلاحون الذين ليست لهم أراضي، العمال والخماسون؟ كم عددهم ؟ وماهي ظروف معيشتهم؟.

في عام 1946 الأوساط الرسمية قدّرت عدد فئات العمال والخماسين بنصف مليون عائلة:

1. دراسة أحادية للدائرة المختلطة لوادي فضة... محفوظات ولاية الجزائر.

" .... والواقع أن التوزيع الحالي للأرض أدى إلى خلق بروليطارية فلاحية التي ظروف العيش فيها صعبة وغير ثابتة[1].

في الواقع مثل هذا التطور لا يدعو للدهشة، نتائج مباشرة لتفكيك الملكية العقارية أدت إلى ظهور التواءات كبرى وإلى اكتظاظ بالمناطق الجبلية والأقل إنتاجا.

مهما يكن فإن أدنى البلوريطاريا لجماهير المزارعين ضرورية لكبار الملاك، المعمرين والجزائريين. وهكذا فإن الإحصائيات الرسمية المذكورة أعلاه تعطي فكرة دقيقة على أهمية الخماسة بالمزارع التي مساحتها أكثر من 50هـ. بمزارع المعمرين تمنح لهم عادة الأراضي الهامشية، تلك التي تخصص للزراعات الجافة المضافة إلى الثروة الحيوانية أين الأحوال المناخية أكثر قسوة. البحث عن هذا الاستثمار بطريقة غير مباشرة يعتبر ضمانا بالنسبة للمعمّر كما بيّنت ذلك عدة دراسات:

"عموما متواجدة بالمناطق الجافة، وتحتوي على حبوب ومراعي للأغنام تلك هي الأراضي الأوروبية المخدومة بطريقة إسلامية والتي صاحبها يسكن المدينة ويحصل على استثمارات كبرى، على أكبر قسط من الأرباح."[2]

في جهة أخرى في هذه المناطق أين المضاربة الاستعمارية للحبوب اتسعت على حساب المنتجعين، فإن التغيب تأكّد وأحيانا اتخذ

---

1. وثائق جزائرية، الحكومة العامة للجزائر، 17 ماي 1946.
2. هـ. إزنار : هيكلة فلاحية المعمّرين بالجزائر عشية الانتفاضة النشرة الجغرافية لمرسيليا سابقا رقم 4. 1958.

أبعادا كبيرة جدا خاصة بمنطقة "سرسو". هناك دراسة حديثة أظهرت أن عدد المتغيبين المقيمين في فرنسا بالمغرب الأقصى أو بالمراكز الحضرية والمراكز الصغيرة في الجزائر يحصلون على إنتاج قدره 15655.50 هـ[1].

من جهة أخرى مثل هذه الملاحظات تبقى مقبولة بالنسبة لكبار المزارعين الجزائريين في الحقيقة فبالنسبة للملكية الحضرية فحسب فإن المساحة نصل أحيانا إلى ما يقارب مليون هكتار وتمثل إيجار أرض هام الذي يجمع كل سنة في أرياف مكثفة بالسكان[2] لصالح تجمعات حضرية.

وبهذه الطريقة فإن التجزئة وقلة الأراضي ترجمت باستغلال العمال الزراعيين والخماسين ومن شابههم من الذين تدهورت قدراتهم على مواجهة الحياة يوما بعد يوم على إثر ركود الزراعة المسماة تقليدية وبعد ذلك وخاصة إثر النمو الديمغرافي. إنه في الحقيقة حلقة مفرغة بالنسبة لصغار المزارعين المديونين، والذين لا يستطيعون تحسين إنتاج قطع الأرض الصغيرة التي يملكونها ولا وسائل الانتاج...

---

1. مأخوذ من مستخلصات نتائج هذه الزراعات المقننة الكبرى فإن المؤلف يكتب : بمثل هذا التنظيم فإن الاستغلال يحوم حول أعمال محدّدة بفترات الحرث، البذر والحصاد والذي سوف يكون ثقيل النتائج:
- قلة نسبة العمل، والطابع الفصلي.
- تحويل الاستغلالات إلى مؤسسات رأسمالية حقيقية بفضل القدرة على توجيه الانتاج من بعد مع حدّ أدنى في استعمال المسيّر، وبفضل الدور الفعّال لتملك الآلات الفلاحية.
" ... المسار الاستعماري، بعيد كلّ البعد عن تطوير المنطقة، أسفر عن تحطيم الدخل الاقتصادي، السابق، دهور الطابع الفلاحي لاقتصاد المنطقة".
بومعزة : تحقيقات : مدينة - ريف حول العلاقة بين سرسو والونشريس الجزائر. ص. 89. 91.
2. أ. بروتو : الملكية العقارية لسكان المدن بمنطقة تلمسان وسيدي بلعباس، الحوليات الجزائرية في الجغرافيا، الجزائر1967، ص. 294.

" الانطباع الناجم عن هذا الوضع أن السكان يعانون من نقص واضح في المواد الغذائية، ثلاث أرباع من السكان هم تقريبا محرومون من الحليب، اللحم، البيض، ومن المواد الدسمة ذات النوعية الرفيعة. عندما يستطيعون تلبية احتياجاتهم الطاقوية فمن خلال استهلاك السكريات بكثرة (الطحين من كلّ نوع). في كل الحالات فإنّ هذه الوجبات غير متزنة نوعيا" مؤكدا ذلك أجد الكتاب بعد فترة قصيرة من الحرب العالمية الثانية[1].

وهكذا فإن الوضع حرج من الناحية الفزيولوجية. التأخر اتخذ عدّة أشكال سوء التغذية، نقص في التغذية، بطالة مزمنة، أمية... تلك هي حصة ليس فحسب الجماهير الفلاحية ولكن أيضا حصة كم من منطقة حضرية.[2]

1. ل. شفالي : المشكل الديمغرافي لشمال إفريقيا، باريس 1948.
2. هذا الوضع تدهور أكثر خلال الفترة (1954-62) تبعا لتوسع وكثافة العمليات العسكرية ونتائجها: تجمع سكان الريف. أمّا فيما يتعلق بالإحصائيات الرسمية فإنها لا تستطيع التعبير عن الوضعية المأساوية: ماذا تمثل 64705 الفحوص المسجلة بالعيادة المتخصصة في الأمراض الصدرية، أين الـ 501910 شخصا. الذين أجريت لهم هذه العمليات بالعيادات المضادة للكساح ؟
هذه الإحصائيات ليست خاصة إلا بجزء من السكان المعنيين، السكان الذين يأتون فعلا إلى المؤسسات.
حولية الإحصاء الجزائرية، الجزائر 1960. ص63.

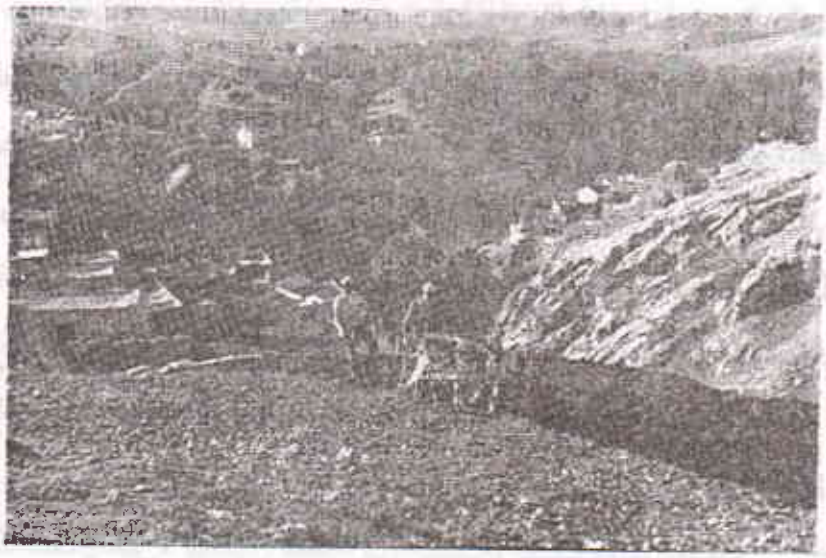

الصورة 5 نتائج التجريد والإبعاد، التعبير عن القدرة المعيشية الصعبة للفلاحين...

4. تراجع الزراعة التقليدية

محرومة من أحسن الأراضي، مطاردة أكثر فأكثر نحو جهات أزيد فقرا فإن الزراعة الفلاحية لم تتوقف عن التراجع مثلما يبين ذلك التذبذب، وأحيانا انخفاض إنتاج الحبوب، وتربية المواشي. الإحصائيات التالية تغطي متوسط عشر سنوات.

21. تذبذب إنتاج الحبوب[1]

الفترات	المتوسط السنوي (هـ .ق)	المتوسط الأقصى		المتوسط الأدنى	
		العام	الإنتاج	العام	الإنتاج
-1901 1910	19.17	1909	22.05	1905	13.9
-1911 1920	18.22	1911	23.24	1920	9.9
-1921 1930	16.77	1923	22.40	1930	10.23
-1931 1940	17.33	1934	23.31	1940	10.22
-1941 1950	14.84	1941	22.27	1945 1947	4.00 8.54
-1950 1960	21.26	1952 1954 1956 1960	23.77 24.37 26.55 24.05	1951	15.6

وهكذا فقد انخفض متوسط الإنتاج السنوي شيئا ما من 1901 إلى 1950، خاصة إثر انخفاض مزروعات القمح التي انتقلت من 2.30 مليون هكتار في بداية القرن إلى 1.9 مليون هـ عام 1950 لصالح مزروعات المضاربين بالمناطق الهامشية[2]

1. مجلة الإحصاء الفلاحي، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي رقم 7، ديسمبر 1968، ص. 67.
2. الأمر يتعلق خاصة بإبعاد الحبوب إلى المناطق الجبلية، في بعض المناطق المستصلحة سابقا، وخاصة بالقطاعات التي لا تسجل معدلا كاف بالنسبة للزراعات السنوية، أي المسهوب... إذ مثل هذا التوسع ثقيل النتائج بالنسبة للفلاحين، إذ أن الظروف المتعلقة بالتربة وقياس الأمطار صعبة.

فالأمر إذن يتعلق بمعدلات سنوية تحجب الواقع، عدم الانتظام الكبير من سنة إلى أخرى. زراعة الحبوب التي تعتمد بكثرة على الأمطار، جد ضئيلة وإنتاجها يسجل ذبذبات كبرى مثلما يوضح ذلك الحد الأقصى والحد الأدنى. كل جفاف يؤثر بشدة على الفلاحين. الفروق تتراوح بين البسيط إلى المضاعف وحتى إلى الثلاثي مثلما جدّت خلال السنوات العجاف للحرب العالمية الثانية(1945)...

من جهة ثانية الأمر يتعلق بإحصائيات عامة، التي لا تأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين المناطق، وكذلك الفوارق بين أنواع الاستغلالات. وهكذا فمن منطقة إلى أخرى، من المناطق الساحلية وما تحت الساحلية إلى السهول العالية، نجد مزروعات مكننة كبرى تستخدم بشكل منتظم المواد الكيماوية، إلى قطع الأرض الصغيرة التي تستعمل دوما الوسائل البالية فإن الانتاج يختلف كل الاختلاف. وبالتالي يترجم ذلك بعائدات جد متباينة. دليل آخر جدّ معبّر حتى ولو كان الأمر يتعلق بمعدل وبمعدل على مستوى الوطن، إنه معدل الاستهلاك المتوسط للحبوب لكل فرد وهكذا ففي عام 1871 هذا المعدل الذي كان مقدرا بـــ 5 ق نزل إلى 2.5 ق عام 1940 ثم إلى 2 ق عام 1947[1].

من الضروري مقارنة مختلف هذه الإحصاءات بالتطور الديمغرافي. من 1871 إلى 1950، عدد السكان تكاثر بأكثر من ثلاث الأضعاف في حين أن المساحة المزروعة قلت، والمردودية تراجعت، خاصة فيما يتعلق باستغلالات صغار ومتوسطي الفلاحين، أي المتعلقة بأكبر مجموعة من المزارعين.

1. شفالي : المشكل الجغرافي شمال إفريقي، نفس المرجع.

إذ موازاة مع تراجع إنتاج الحبوب التي تعدّ مادة غذائية أساسية سواء بالنسبة للسكان، لسكان المدينة أو سكان الأرياف، نلمس انخفاضا آخر، يجب الإشارة إليه، وهو متعلق بقطاع الماشية مصدر رزق الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا.

هنا أيضا فإن الإحصائيات الرسمية تتهم التقلبات الكبرى، لأن هذا النشاط إضافة إلى زراعة الحبوب، متعلق بأهواء السماء... وبضغوطات أقلية المضاربين، سواء في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية.

22. تطور قطيع الضأن

الفترات	المجموع (آلاف الرؤوس)	التلّ	الجنوب
15-1906	8218	6696	1522
25-1916	6564	4992	1572
35-1926	5353	3786	1567
45-1936	5693	4095	1598
56-1955	3837	3029	808

هذه المعدلات عموما تترجم تراجع قطيع الضأن ولكنها لا تبين التذبذبات الكبرى التي نسجلها في كثير من الأحيان في المكان والزمان. ومع ذلك فإن هناك انخفاضا ملحوظا منذ بداية القرن. القطيع انتقل من 8.218 مليون رأس في بداية القرن 20 إلى 6.5

مليون رأس في سنة 1920 ثم إلى 5 مليون رأس تقريبا خلال العشرية الموالية وأخيرا إلى أقل من 4 مليون رأس (3.837م) بعد الحرب العالمية الثانية، أي إلى انخفاض ما يقرب من نصف العدد في نصف قرن. إذن هناك انخفاضا معتبرا.

تجدر الإشارة بأنه في عام 1867 قطيع الأغنام كان تقريبا 8.3 مليون رأس وفي عام 1872 5.6 م، هذا الانخفاض كان مرتبطا بالجفاف الذي حدث في السنوات 1867–1870. عندئذ في عام 1887 استعاد القطيع قوته ووصل إلى 10 مليون رأس، رقم قياسي لفترة الاحتلال. مثل هذه التذبذبات إذن معتبرة وآثارها عظيمة. ويمكن شرحها بقلة نزول الأمطار وبطابع تربية المواشي البدائي. فالقطيع لم يستفد البتة من المرافق الحديثة، كما أن المراعي تضاءلت نتيجة توسيع زراعة الحبوب. كما أن ضغط المضاربين على مربي المواشي الصغار، جعل هؤلاء لا يفكرون في أي تحسين.

من جهة ثانية موازاة مع تراجع زراعة الحبوب وتربية المواشي يضاف إليه نشاط آخر الذي كثيرا ما ترك بصماته العميقة الأثر على أراضي المرتفعات والجبال، أصيب بنفس الضرر. ألا وهو قطاع الأشجار المثمرة، هذا الاحتلال الحصيف للأراضي المذكورة والتي تتربع على مساحات شاسعة، هذا التوسع، كثافة هذه الثروات المتنوعة، طريقة العناية الفائقة التي كانت تكتنفها، أدهشت المسافرين الأوائل والجنود الأوروبيين. مثلما سجلته التقارير الأولى للاحتلال من كل جهة.[1]

1. جيلالي صاري : التوازن الاقتصادي التقليدي لسكان وسط الونشريس، مجلة المشرق الإسلامية وبحر الأبيض المتوسط، برقانس سابقا رقم 9 السداسي الأول1971. ص 64-89.

إذا الفلاح المحروم من أرضه والذي آل إلى وضعية عيش أكثر فأكثر رداءة، لم يعد قادرا على الاهتمام بالأشجار المثمرة، لا يستطيع انتظار أول الإنتاج، فهو يهتم أكثر فأكثر بالزراعات ذات المردودية وبالدرجة الأولى زراعة الحبوب.

وهذا ما جعل غراسة الأشجار المثمرة تتراجع، وأصبح الفلاح فاقدا لموارد هامة، خاصة لكل الموارد التي يحتاج إليها في فصل الشتاء، الفواكه والبقول الجافة. كلّ هذا يترجم بنتائج وخيمة. سواء على الصعيد البشري أو الطبيعي. على الصعيد البشري استهلاك العائلة تضاءل في النوع والكم. مواد التغذية أصبحت نادرة بينما أقساط المواد الغذائية لم تتوقف عن التضاؤل...

على الصعيد الطبيعي فإن النتائج لا يمكن حصرها كما سيتبين ذلك.

الأمر إذن يتعلق باضطراب كبير للزراعة التقليدية لهذه الزراعة التي كانت التعبير عن كثير من التوازن، التوازن بين الامكانيات الطبيعية والاستهلاك، التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[1] مثل هذه النتائج تلتها عواقب وخيمة منذ نهاية القرن 19 مثلما يوضح ذلك تواتر الأزمات، كما أن زراعات المعمرين، بعد أن جلبت انتباه الفلاحين المصادرين من أراضيهم فإنها قد أبعدتهم نحو التجمعات الحضرية. لذا فإن حركات الهجرة لم تتوقف عن تمييز الريف...

1. لا بدّ من إعطاء الكلمة التقليدية معناها العميق، هي وفق المعايير التي منذ قرون حكمت هذه الشركات الريفية وضمنت تواصلها إذ يمكن أن تعرّف قبل كل شيء من خلال التوازن المنبثق من العلاقات بين المكان الطبيعي، الأشخاص والموارد والناس، فيما بينهم". حوليات جزائرية في الجغرافيا رقم 10 عدد خاص متعلق بالزراعة التقليدية (سوف يظهر).

5. الهجرة من الريف وأهمية البطالة بالمدن

هاهم الفلاحون بعدما جردوا من أراضيهم ووجدوا أنفسهم أمام أوضاع معيشية مزرية قد اضطروا إلى الهجرة، إلى ترك أراضيهم. وإذا كانت التموجات الأولى قد استوعبتها مراكز الاحتلال، فإن الأمر كان خلاف ذلك بالنسبة لبقية حملات الهجرة. في السهول الغنية التي استولى عليها المستعمر لاتساع المحاصيل السنوية، خاصة منها الحبوب، تعرض فرص للعمل قليلة، مقارنة باليد العاملة المتوفرة. بغض النظر عن الكروم مادام هذا المجال (الكروم) يتطور إذ انتقل من 23720 هـ إلى 399512هـ من 1880 إلى 1935.

ثم عام 1935 إلى 333071هـ فإن الفلاحين كانت لهم بعض الحظوظ في الحصول على عمل مؤقت، خلال بعض الأسابيع طوال السنة. إذ زيادة على مجال الكروم الذي بدأ ينخفض مذ انطلاق الحرب العالمية الثانية، فإن زراعة الحبوب، التي أصبحت مكننة أكثر فأكثر أدت إلى إفراغ عدّة مناطق من سكانها.

وهكذا في المنطقة التي تزرع فيها الحبوب فقط (سرسو، الهضاب العليا لقسنطينة)، فإنّ عدد السكان لم يكن يتجاوز أبدا 30 إلى 35 ساكنا في المتر المربع، بينما المناطق الجبلية سجلت تكاثفا سكانيا كبيرا.

أما فيما يتعلق بمضاربات الاحتلال الأخرى، فقد كانت قليلة. الزراعات، المسقية، تلك التي تجذب عددا كبيرا من العمال، قد

تقلّصت إلى عدد من القطع في أهم السهول. على مساحة مسقية قدّرت عام 1959 بـ 105051 هـ لم يكن منها سوى 39703هـ، مسقي فعلا أي حوالي أكثر من الثلث (38%). موارد مائية هامة لم تكن مستخدمة وكانت سنويا ترمى بالبحر... من 711 مليون متر مكعب من الماء المتاح 245.3 مليون م^3 كانت توزع خلال نفس السنة، أي 34%[1]. محيطات مسقية، مثل منطقة أعالي الشلف. بقيت دائما مخصصة للحبوب في أغلبية مساحتها.

في هذا المحيط الأخير، محيط "غريب" (أعالي الشلف) في عام 1950 سجلت 320هـ مساحة مسقية، بينما بناء السدّ يعود إلى 1932[2] مخزونات عظمى أهملت، كان من الصعب "تغيير العادات"، إدخال مزروعات جديدة، زراعات ذات طابع صناعي وصالح للعلف...

كل هذا جعل الهجرة الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم تتفاقم وأدى إلى صرف جماعة كبرى من سكان الريف نحو المدينة ليبقوا بدون عمل ولا تكوين...

الإحصائيات في هذا الصدد جدّ مؤثرة. النمو الديمغرافي بالأرياف والمدن يبيّن حدّة التنقلات وحركات سكان الريف نحو التجمعات السكانية بالمدن. وهكذا فإن النسبة بين مجموعتي السكان انتقلت من 14 (سكان الريف كانوا14 مرة أكثر من سكان المدن) إلى 11 من عام 1886 إلى عام 1911 ومن 7 إلى 5 من عام 1931 إلى عام

1. حولية إحصائيات الجزائر، الجزائر 1960، ص100.
2. س. باكولو: احتلال هضاب الشلف الجزائر 1955.

1948. في عام 1954 فإن هذه النسبة نزلت إلى 4.5 فقط[1] النمو الديمغرافي بالمدن هو إذن في أغلب الأحيان وليد مجيء الرحل.

مثلما تبينه الإحصائيات التالية: إحصائيات فرز السكان حسب مسقط رأسهم فإنّ الفرق يبدو واضحا.

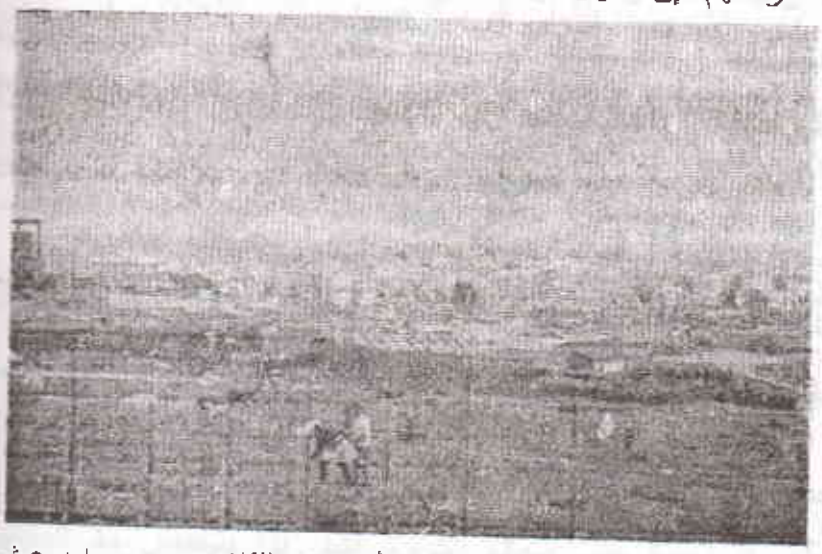

الصورة 6. المصير المشترك لمن صودرت أراضيهم، للفلاحين دون موارد عيش، حي بكة سحنون بالأصنام، خزان يد عاملة كبرى بأبخس الأثمان سواء بالنسبة لكبار المالكين العقاريين بسهل الشلف أو بالنسبة للأقلية الخاصة بالمدينة...

23. توزيع السكان حسب الأصل (ريفي – حضري).

السنوات	1936	1948	1954
سكان المدينة	0.720 مليون	1.090 مليون	1.430 مليون
سكان الريف	4.850 مليون	5.570 مليون	6.410
المجموع	5.570 مليون	6.660 مليون	7.840

1. نتائج إحصائيات تزايد السكان، مصلحة الإحصائيات الجزائرية 1956 المجلد VI

الرقم الاستدلالي 100 عام 1948

سكان المدينة	66	100	131
سكان الريف	87	100	115
الكل	84	100	118

بينما تزايد سكان الريف وصل 1.5 مليون شخصا من 1936 إلى 1954 أي 32% فإنه بالنسبة لسكان المدينة قد وصل 98% (710.000 شخصا). درجة نموّ سكان المدن جدّ عالية وتبين دوام حركة الهجرة، الذهاب السريع للريفيين والرحل نحو المدن بحثا عن العمل...

من جهة أخرى فإن هذه الاحصائيات تخص كلّ الوطن. أما التي تتعلق بمختلف المناطق، وأهمّ المدن، فإنها أكثر تعبيرا مثلما يبيّن ذلك الشكل التالي؛

24. نمو سكان الولايات الثلاث السابقة

	1886	1906	1926	1931	1936	1948	1954
ولاية الجزائر	%15.1	%19	%22.2	%23.2	%23.3	%25.8	%26.9
ولاية وهران	%20.1	%24.6	%28.3	%29.6	%31.1	%31.9	%33.6
ولاية قسنطينة	%9.6	%10.7	%13.7	%14.6	%15.5	%16.4	%17.9

ملاحظة : النسب المائوية تبين العلاقة بين سكان المدن بسكان الريف بالنسبة لجميع السكان للولاية المعنية

المصدر: نتائج إحصائيات السكان الجزائر1956.

هذه الأرقام إذن تؤكد الملاحظات السابقة وتوضحها في هذه الدوائر الإدارية الثلاث، نصيب سكان المدن قد ارتفع بشكل واضح جدا إذا كان ضعيفا نوعا ما بقسنطينة أي انتقل من 10% في بداية القرن إلى 17.9% عام 1954، بالعاصمة فإنه يمثل الربع عام 1954(26.9%) مقابل 19% عام 1906.

بولاية وهران فإننا نلاحظ أن النسبة المائوية مرتفعة أي 33.6% عام 1954 مقابل 24.6% عام 1906.

من جهة أخرى بكل ولاية فإن ارتفاع نسبة السكان بالمدينة مهم جدّا. أحيانا نجد أنفسنا أمام تسارع رهيب. قسنطينة مثال سطيف يبيّن ذلك جيدا.

وهكذا في هذه البلدة بالنسبة للفترة 1948 إلى 1954 فقط نلاحظ نموا قدره 40%، بتضخم قدره 11.000 شخصا. من 1901 إلى 1911 فإن سكان سطيف انتقل عددهم من 10.041 إلى 17492 ساكنا أي 74.8%. وإن هذا التطور يبعد كل البعد على أن يعبر عن أي تطور اقتصادي للمدينة بل يعبر عكس ذلك على هجرة سكان القرى، الهجرة الريفية التي تلت مصادرة الفلاحين من جهة، وتوسع التقنيات، أحادية زراعة الحبوب التي تتسم بها الهضاب العليا بسطيف من جهة أخرى[1].

1. ابرونون : عناصر تعمير بلدة داخلية جزائرية ، سطيف، حوليات الجغرافيا 1953، ص 434 إلى 441.

الحال نفسها هنا وهناك، فالنازحون الجدد، الراحلون يتراكمون بالأحياء الموجودة خارج المدينة، دون أن يجدوا عملا إذ أهمّ النشاطات ممثلة في القطاع الثلاثي (التجارة، المواصلات، والبناء)، ومن هنا لا يمكن للريفيين المشاركة فيها، وهكذا تظهر النتائج، المتمثلة في: المضاعفة في تمييز عرقي، الممثل بتجاور الأحياء، أحياء الأوروبيين وأحياء الجزائريين وتمايز اجتماعي مطبق أحيانا داخل نفس أفراد الجماعة الذين عن طريق التجاور والاختلاف- الطبقي. والوسيلة الوحيدة للتعبير عن هذا التنافر إقامة البيوت القصديرية، واتساع نطاق الأحياء ذات الطابع الجاف" ذلك ما اعترفت به جيّدا الإحصائيات الرسمية.

بجهات أخرى الأمثلة من هذا القبيل كثيرة نجدها في معظم المدن المستعمرة بالداخل مثل سيدي بلعباس ووهران.

نمو السكان الجزائريين استقرارهم، ونشاطاتهم، توضح هذه المشاكل المطروحة. بالنسبة لوهران المدينة الأوروبية الأولى بالجزائر المستعمرة نتبيّن نموّ سكانها من خلال هذا الجدول[1] :

1.لسباس: وهران دراسة جغرافية وتاريخ الحواضر الجزائر 1938.

انطلاقا من ه
14062 شخصا من
نهاية الحرب العالمي
أصبحت تساوي
الخمس بداية القرن
بينما داخل
هبوب عدد من سكن
الوهرانية (سهول
من جهة أخ
عن تزايد بـ 648
فردا في السنة
انقلاب أوضاع نهاي
ومهما يكن
العشرين بقي ملحوظ
لمدينة وهران، فإ
مقتصرة في أغلب
اليهوديون) فإن مش
طويلة وبكيفية إيجا
عام بالمجيء المتز

25. نمو السكان الجزائيين بوهران

السنوات	السكان الجزائريون	النموّ	النسبة المئوية بالنسبة للكلّ
1901	12276	1963	%12
1906	16306	4030	%15.3
1911	17707	1401	%14.3
1921	18569	861	%12.7
1926	25764	7195	%17.1
1931	32115	6351	%20
1936	46177	14062	23.7
1948	82247	35070	%33
1954	97895	15648	%23.7
1966	325257	217362	%98.2

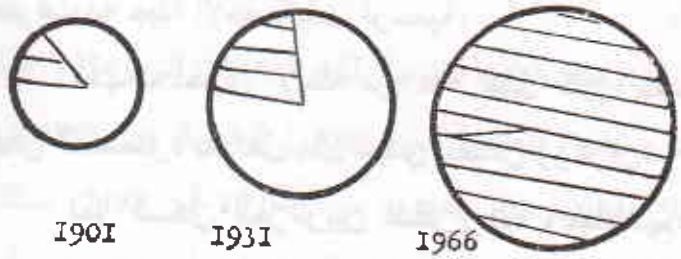

10. نمو السكان الجزائريين بوهران

مثل هذه الإحصائيات تستدعي عدّة ملاحظات من ذلك أنه باستثناء الفترة ما بين 1911 إلى 1921 التي لم نشاهد خلالها إلا نموا ديمغرافيا بسيطا 862 شخصا، فإن كلّ الإحصائيات سجّلت تدفقا سكانيا بالمدينة الذي وصل أوجه خاصة منذ عام 1936.

انطلاقا من هذا التاريخ فإن النمو الديمغرافي أصبح متزايدا 14062 شخصا من 1931 إلى 1936، 35070 من 1936 إلى 1948. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فإن الكثافة السكانية للجزائر بالمدينة أصبحت تساوي ثلث العدد الإجمالي للسكان الجزائريين مقابل الخمس بداية القرن.

بينما داخل البلاد أين تتغلب زراعة الكروم، فإننا نلاحظ هبوب عدد من سكان الريف للقرى المجاورة لمجموع المدن الساحلية الوهرانية (سهول مليت، سهل وهران، سهل عين تموشنت)

من جهة أخرى فإنّ آخر إحصائيات مرحلة الاحتلال تكشف عن تزايد بـــ 15648 فردا خلال ست سنوات، أي أكثر من 2000 فردا في السنة . بينما إحصايات 1966 فإنها تبين قبل كل شيء انقلاب أوضاع نهاية الاحتلال.

ومهما يكن من أمر فإن تطور الكثافة السكانية خلال القرن العشرين بقي ملحوظا. بالرغم من نشاطات الميناء والنشاطات الصناعية لمدينة وهران، فإن النشاطات التي تعرض على النازحين أصبحت مقتصرة في أغلب الأحيان على أعمال جدّ منفرة (حمالوا الميناء والعمال اليدويون) فإن مثل هذه النشاطات لا يمكن أن تكون ذات مفعول لمدة طويلة وبكيفية إيجابية على سوق العمل الهام، الذي ازداد سوء عاما بعد عام بالمجيء المتزايد للذين صودرت أملاكهم وللخماسين.

كلّ هذا سيؤدي إذن إلى ظهور مناطق سكانية متباينة بالمدينة وأحياء مميزة، كل مجموعة سكانية لها قطاعها الخاص، داخل كل قطاع تتلاقى مجموعات من الانحرافات الجلية، خاصة توسع الأحياء القصديرية الملقاة بالمنحدرات الوعرة لرأس العيون، المزارع...

كل هذا يبين وبكيفية جلية نتائج التطور الطويل المدى للقرى التي عرفت تدميرا خلال مرحلة الاحتلال والمشاكل الريفية كانت أولا مجمعة داخل القرى ومرتبطة بالمزارعين فإنها سرعان ما انتقلت إلى المدن وتلاحمت أخيرا مع مشاكلها الخاصة، معممة بذلك المضاربات الحضرية[1].

هكذا كان إذن الفصل النهائي للتوازن، لعدة توازنات سواء كانت بالقرى أو المدن... حتى وإن كانت مجموعة من النازحين خلال الحرب العالمية الأولى قد وجهت نحو آفاق أخرى فإنّ التغريب الذي كان الحل الوحيد بالنسبة للعديد من الجزائريين، الذين طردوا من الجبال المجردة من التربة، وخاصة من المناطق التي كان يتواجد بها عدد كبير من المعمرين.

وهكذا وبما أنهم لم يدمجوا في القطاعات الاقتصادية الحضرية، ولم يجدوا هياكل تستقبلهم وأصبحوا يعيشون على هامش كل اقتصاد، ومن هنا فإنهم أصبحوا مجبرين على مغادرة الوطن.

---

1. أ. بروتو : تقارير مدن ـ قرى بالمغرب : مثال الجزائر، مجلة تونسية للعلوم الاجتماعية، 1968، رقم 15، ص. 191- 216.

هذه الأمثلة تبين بوضوح حركات الهجرة التي تعدّ تعبيرا عن أدنى البروليطاريا التي تزداد عجلة. هذه الحركات تتزايد وتتواصل خلال كل القرن العشرين إذ أن الاقتصاد بالمدينة خلال مرحلة الاحتلال كان مماثلا خاصة في المضاربات التجارية والعقارية، أي مضاربات ذات آثار جد محدودة، على الصعيد الاجتماعي، فإن هذا الاقتصاد لم يستطع حلّ المشاكل المطروحة الناجمة عن النزوح المتزايد للسكان الذين يجدون أنفسهم أمام عدة حواجز... ويتجهون نحو إقامة بيوت قصديرية في انتظار عمل غير مضمون.

ولهذا فإنه منذ بداية القرن العشرين أصبحت الهجرة ضرورية، خاصة أن اقتصاد ما وراء البحر الأبيض المتوسط يبحث بكثب عن يد عاملة وفيرة، إثر التوسع الذي حدث خلال الحرب العالمية الأولى. فرصة من ذهب بالنسبة لأرباب العمل الاستعماريين ! بعد المصادرة فإن الهجرة نحو المراكز والمدن الفرنسية سوف تتكاثف.

لكن هل الأمر يتعلق بهجرة نهائية ؟ هل الفلاحون سوف ينسون أراضيهم التي طالما أحبوها وحاربوا من أجلها في ظروف غالبا ما كانت صعبة مثلما يشهد على ذلك التاريخ خلال فترة الاحتلال؟

تلك هي أهم النقاط التي سوف نتعرض إليها خلال هذا الجزء الأخير من الفصل.

6. الهجرة : يد عاملة وفيرة وبثمن بخس بالنسبة للصناعة الفرنسية

منذ بداية القرن العشرين، فإن الإحصائيات تشير إلى الحركات الأولى وتقدّرها بـــ 5000 شخصا منها 1500 بمنطقة مرسيليا ونفس العدد نجده بالمنطقة الباريسية (خاصة معامل التكرير "ساي" ومؤسسات هامة أخرى مثل شركة العربات العامة والمترو، القطار السريع...) الحرب العالمية الأولى سوف تزيد في حركة الهجرة، والعمال الجزائريون أصبحوا ذا شأن بالنسبة للصناعة الفرنسية وأصبحوا مطلوبين بكثرة لذا صدر القانون الاستعماري لـــ 15 جويلية 1914 والذي يلغي مرسوم 1876 الذي كان يقضي برخسة السفر للجزائريين.

خلال العدوان فإن وزارة الدفاع رفعت نداء لجلب اليد العاملة من البلدان المحتلة خاصة الجزائر. وهذا ما جعل عدد المهاجرين عام 1914 يصل إلى 7444 و20092 عام 1915 و34985 عام 1917[1] خلال سنة 1916 وحدها فإن عدد المهاجرين المغاربة وصل إلى 132000 شخصا.

1. س. هـ. أجرون : نفس المرجع

26. حركة العم

السنوات	
24-1920	000
29-1925	600
34-1930	100
39-1935	500
44-1940	900
48-1945	600
54-1949	500

عند نهاية العش
بفرنسا، أغلبيتهم يعملون
أكثر دعما ونسجل عام
وهكذا فإن العدد يتزايد
مطلع الأزمة الاقتصا
إذ ما بين 1935 ـــ 939

27. حركة العمال الج

السنوات	
1952	
1953	
1954	
المجموع	

1. نتائج الاحصائيات للتعداد ال
2. دراسة أكثر دقة تشير إلى
وينبغي الإشارة إلى عامل هجر
العديد من المعمرين كانوا يبحث
الذين كانوا يأتون إلى منطقة
بالسكان مثل الونشريس (منطق
نهاية القرن XIX من طرف ال

26. حركة العمال الجزائريين[1]

السنوات	الذهاب	العودة	الرصيد
24-1920	213000	155700	57300-
29-1925	177600	174700	2900-
34-1930	105100	121700	16600+
39-1935	145500	85100	60400-
44-1940	34000	20000	14000-
48-1945	185600	86500	-99100
54-1949	763500	621300	-142200

عند نهاية العدوان فإن الإحصائيات تشير إلى 100.000ا جزائري بفرنسا، أغلبيتهم يعملون داخل معامل، بعد ذلك فإنّ الذهاب يتواصل بوتيرة أكثر دعما ونسجل عام 1921 17259 وعام 1922 14466 و53586 عام 1923 وهكذا فإن العدد يتزايد إذن إثر انفجار بعد الحرب وبقي على هذا النحو إلى مطلع الأزمة الاقتصادية العالمية 1930، مثلما يشير إلى ذلك الجدول أعلاه إذ ما بين 1935 ــ 1939 الرصيد كان سلبيا ويشير إلى 60400 شخصا[2].

27. حركة العمال الجزائريين من 1952 إلى 1954

السنوات	الذهاب	العودة	الرصيد
1952	148912	134082	14829-
1953	134133	122560	11573-
1954	164934	136207	28727-
المجموع	**447970**	**392850**	**54529-**

1. نتائج الاحصائيات للتعداد السكان . الجزائر 1956 نفس المرجع المجلد 1، ص. XIX
2. دراسة أكثر دقة تشير إلى أن الذهاب كان مضاعفا خاصة خلال فصل الشتاء إذن خلال فصل الفرغ وينبغي الإشارة إلى عامل هجرة ا لذي لم يدرسه الكتاب البتة خلال العشرية الأخيرة لمرحة الاستعمار فإن العديد من المعمرين كانوا يبحثون عن يد عاملة غير جزائرية. التي يمتلكها المغاربة وخاصة سكان الريف الذين كانوا يأتون إلى منطقة وهران من أجل الحصاد. حضورهم كان واضحا حتى في الأماكن المؤهلة بالسكان مثل الونشريس (محفوظات الدائرة المختلطة لثنية الحد 1950) الحركات الأولى سجلت حتى في نهاية القرن XIX من طرف المحفوظات.

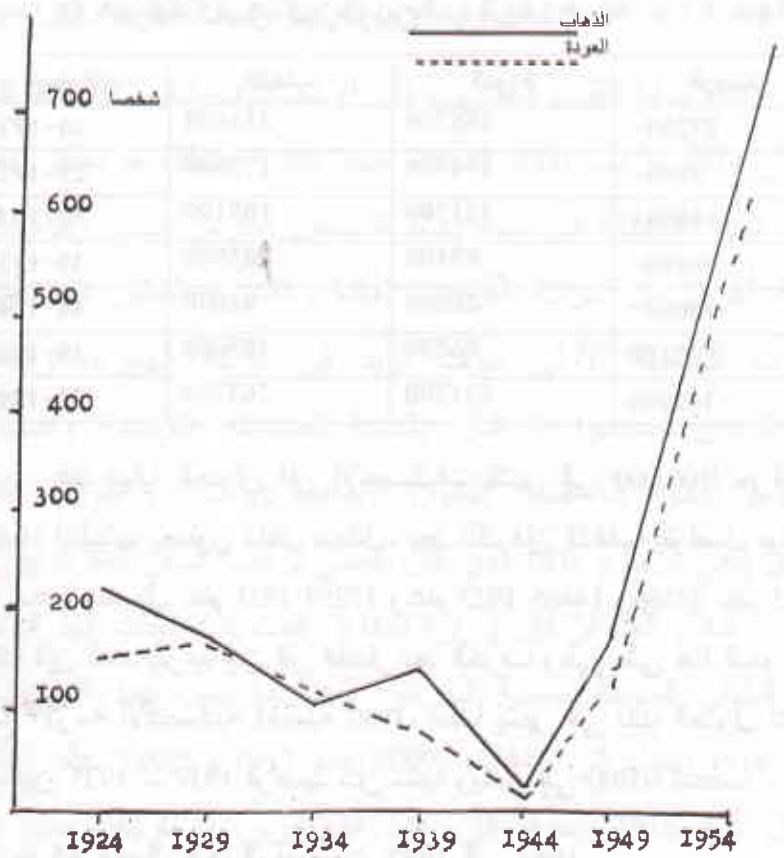

الشكل - 11- حركة العمال الجزائريين (1924- 1924)

في المقابل إذا كانت الحركة قد تباطأت نوعا ما خلال الحرب العالمية الثانية، فإنها توسعت بسرعة بعد ذلك، وخلال الفترة ما بين 1945 ــ 1954، إذ توسعت الهجرة بسرعة ومست عدة مناطق. فالرصيد خلال هذه الفترة وصل إلى 142200 شخصا.

من جهة أخرى بالنسبة للسنوات الثلاث المتتالية 1952.54 فإن التوزيع كان كالتالي:

خلال هذه السنوات الثلاثة التي سبقت اندلاع الحرب التحريرية فإن الرصيد كان سلبيا بـــ 54529 شخصا الذين أكثر من النصف منهم كان خلال عام 1954. من جهة أخرى خلال نفس السنة، فإن التعداد السكاني يبين وجود 208.000 جزائريا بفرنسا منهم 3700 امرأة و12000 طفلا.

إذ بعد الحرب العالمية الثانية بدأت ظاهرة جديدة، هجرة العائلات. ولكن الأمر لا يتعلق بهجرة نهائية. حركات الذهاب والإياب كانت دائما خلال هذه الفترة مراقبة. إن المهاجرين رغم ذهابهم لقلة توفر العمل في وطنهم، يبقون متعلقين بأرضهم. وما الهجرة بالنسبة للأغلبية منهم سوى ذهابا مؤقتا. من جهة أخرى المصدر الجغرافي لهؤلاء المهاجرين يبين مشاكل الأرياف الجزائرية وتطورها خلال الفترة المنقضية، ثلثهم قادم من الوسط وجبال الشرق، المناطق المؤهلة بالسكان والعديمة مصادر العيش. والبقية قادم أيضا من المناطق الفقيرة. مطاردة المصادرين سوف يصاحب بالهجرة أيضا التي سوف تمس سكان المدن. أما فيما يتعلق بتوزيع المهاجرين بمختلف فروع النشاطات، فإنّه يوضح عوامل أخرى ليست أقل دلالة، وهي بالفعل عديدة بالقطاعات الأقل شأنا (ورشات تسطيح الأراضي، بناءات، مناجم) العمال المتخصصون والإطارات المرؤوسون ليسوا إلاّ عددا قليلا جدا.

ومن هنا فإن الاقتصاد الفرنسي يبحث خاصّة عن يد عاملة بسعر بخس ولا يشارك البتة في تكوينها. هاربين من الاستغلال الذي

عايشوه بوطنهم، فإنّ العمّال يجدون أنفسهم أمام استغلال آخر، استغلال أرباب العمل الفرنسيين ولهذا في مثل هذه الحالة، أي وضعيتهم، لا يمكن أن تتحسن أبدا، إنهم مضطرون إلى العيش بأحياء تذكرهم بالمدن الاستعمارية، بمشاكلها الخاصة، والتي تشبه الأحياء القصديرية... فالعدد الكبير منهم يسكن فعلا مراقد غير صحية ومكدسين بأحياء فقيرة جدّا... مثل نماذج ننتير خاصة بنهج "قارين" بيت قصديري للسكان المغاربة بكل فرنسا لسنة 1970[1].

الهجرة الريفية، التغرّب، صعوبة التأقلم مع الحياة المتطوّرة، الآمال الضعيفة لإعادة التصنيف، تلك هي النتائج الاجتماعية المباشرة للنظام القائم على مبدأ استغلال الإنسان للإنسان. إنها أيضا العوامل الحاسمة، العوامل التي تشرح وعي سكان الريف المتغربين أو الذين بقوا بوطنهم. إنّ هذه العوامل أيضا هي التي تشرح جيّدا وبوضوح مشاركة السكان في الحركة المغربية التاريخية الكبرى لنوفمبر 1954. وأيام أكتوبر 1961 بالعاصمة الفرنسية. كما أنها تفسر أيضا، القوة وإصرار شعب بأكمله، الذي لم يساوم في قطرة من دمه لتحقيق أهداف آلاف المحاربين الذين سقطوا في ساحة القتال، سواء كان ذلك بجبالنا أو بالشوارع للمناطق الحضرية الفرنسية.

كما أنه، بغض النظر عن النتائج الاجتماعية الاقتصادية التي كنا بصدد تحليلها ينبغي أن نحلل أيضا النتائج المترتبة عن المصادرة على المستوى الطبيعي.

---

1. القرباوي، العمال المغاربة المهاجرون، بالضاحية الشمالية الغربية لباريس، المجلة الجغرافية للمغرب 1971 رقم 19 ص. 3. 56.

استغلال آخر،
هذه الحالة، أي
رون إلى العيش
صة، والتي تشبه
فعلا مراقد غير
نتير خاصة بنهج
سنة 1970[1].
الحياة المتطوّرة،
نتائج الاجتماعية
لإنسان. إنها أيضا
الريف المتغربين
التي تشرح جيّدا
التاريخية الكبرى
ية. كما أنها تفسر
في قطرة من دمه
ساحة القتال، سواء
رنسية.
ية الاقتصادية التي
تبة عن المصادرة

ي، المجلة الجغرافية للمغرب

II. نتائج المصادرة على الصعيد الطبيعي

فقد التوازن الطبيعي

على الصعيد الطبيعي فإنّ الحصولة المصادرة لا تحصى كان من الممكن تحديد أهميتها خلال حرب التحرير الطويلة المدى لو أن قنبلة الجبال بالنابلم لم تأت على نهاية المرتفعات المشجرة للتلّ.

قنبلة الغابات، بعد تاريخ جدّ مضطرب لم تسفر عن خسائر في الموارد الطبيعية الهامّة فحسب، ولكن أساسا عن فقدان توازن طبيعي عديد قلع الأشجار المكثف بالوطن وضع وأخضع أيضا أكثر من أي وقت مضى مساحات شاسعة لعمليات تعرية مختلفة، مما يهدد مستقبل المناطق المروية بنقص متزايد في موارد المياه الناتجة عن تسرب الطمي في السدود الرئيسية، فتقل الأراضي الصالحة للزراعة ويؤثر ذلك تأثيرا عميقا على مستقبل الحيوانات والنباتات وهذا ما يمكن مشاهدته في كثير من الأحيان بالمرتفعات التي وكأنها لم تشجر البتة والتي كانت في الماضي صعبة الاختراق فأصبحت اليوم حقولا للأراضي السيئة...

وإذن ما الذي تبقى من خمس ملايين الهكتارات من الأراضي المشجرة، من هذه الشجرات الكثيفة التي صعب على جنود الاحتلال اختراقها في عدّة جبال سنة 1830 ؟ ما الذي بقي من الأشجار التي صارعت الفناء في وجه تقلبات فترة الاحتلال بعد التدمير خلال الحرب التحريرية الطويلة ؟ كيف تبدو نتائجها المباشرة على الصعيد الطبيعي ؟

تلك هي أهم النقاط التي سوف نقوم بتحليلها بالتعرّض إلى إزالة الغابات، ومظاهرها المختلفة، وأهم عمليات التعرية والنتائج المترتبة عنها.

1 ـ توسع إزالة الغابات

"... لقد وجدنا سنة 1830 بالجزائر خاصة بالمنطقة الجبلية، مجالا غابيا هائلا الذي يمكن تقديره بـ 500000 هـ على الأقل (ثلاث ملايين "اليوم") هذا ما صرح به مسؤول سابق في المياه والغابات بودي"[1].

في الوقت الحاضر، الغطاء الغابي انخفض إلى أقصى درجة، معدل التشجير في الجزائر الشمالية واحد من أخفض المعدلات بحوض البحر الأبيض المتوسط الغربي. وقد قدر قبل فترة وجيزة من حرب التحرير أي قبل وقوع تفجير النابالم بـ 12.5%، ولحق في تونس في نفس التاريخ معدل 14.35 وبالمغرب الأقصى معدل 13.63% وبفرنسا معدل 17% وبإسبانيا معدل 13%.

ضف إلى ذلك فإن الفوارق واضحة من منطقة إلى أخرى. إذا كان المنحدر الشمالي في قسنطينة يقدر بـ 22.3% وبالأوراسي بـ 15.71% ففي الجانب الجنوبي من التل القسنطيني لا يصل إلا إلى معدل 10.13% وبالأطلس الصحراوي الجزائري الوهراني يصل

1. بودي، نفس المرجع المجلد 1، ص. 229.

المعدل إلى 7.13% الهضاب العليا القسنطينية تصل إلى معدل 2.9% والهضاب العليا الجزائرية الوهرانية 2.65%. وهكذا فإن الاضمحلال متجه من الشمال إلى الجنوب ومن الشمال إلى الغرب[1].

من جهة أخرى نلاحظ انخفاض مساحة الغابات التي كانت وصلت عام 1830 إلى 5000.000 هـ نقصت لتصل إلى 3200.000 هـ منها 2.300000 غابات أملاك الدولة و 416000 غابات (ملكية خاصة) حسب إحصائيات 1950. أما فيما يتعلق بالإحصائيات الحديثة (1968) فإنها تبيّن بشكل عام[2]:

- 1.800000 هـ من الغابات تتكون خاصة من غابات صغيرة وأدغال.
- 600.000 هـ من الغابات الصالحة للخشب أي في مجموعها 2400.000 هـ

وهكذا، في غضون بضعة عقود انخفض الغطاء الغابي إلى حدّ كبير وأصيب بشدة خلال فترة 1954–1962، فترة التدمير الواسع النطاق، كيف يمكن أن نفسر مثل هذا القضاء على الغابات؟ ألم تكن له علاقة مباشرة مع التوسع الاستعماري وآثار المصادرة لجماهير الفلاحين من بداية الغزو الاستعماري إلى اندلاع ثورة التحرير؟

1. نوسشي. لاكوست، بروتان: الجزائر الماضي والحاضر نفس المرجع.
2. إحصائيات فلاحية، نفس المرجع، ديسمبر 1968، ص. 18.

مهما يكن من 90
يمكن أن تلبي م
والسواحل أي ح
غابات أملاك الد
توميات، لوزة، أو
بسرعة ه
محلّ الغابات، ا
التوازن الطبيعي
تليقة، بوسي...
ثلاثة إلى
نهاية القرن 19
بـ 15343هـ
"... الغ
الصنوبر الخض
لتفسح المجال
فإن إزالة الغا
تدمير" اعترف
الاحتفالات، ا
يحذر السلطات

ـ استئصال الغابات نتيجة التوسع الاستعماري

الاستئصالات الأول للغابات التي أشارت إليها المحفوظات، تعود في الواقع إلى فترة الغزو الاستعماري، خاصة في بعض المناطق الجبلية مثل الونشريس. في هذه المرتفعات، بمنطقة ثنية الحد بجهة عمي موسى إزالة الأشجار سجل بكثرة من طرف الضباط[1]، في مكان آخر غابات الأرز تدميرات كبرى حدثت.[2]

أما فيما يخص الترفيهات الأولى لصالح للإحتلال، فإنها تعود إلى1880 بعد استنفاذ أراضي الدولة، فإن إزالة الغابات كان يهدف دائما ممتلكات الدولة، حتى تخصص مساحات شاسعة للزراعات الاستعمارية. الاحصائيات التالية تبين وتيرة الترفيهات.

1891 إلى 1901 : 36000 هـ

1902 إلى 1915 : 15000 هـ

1916 إلى 1920 : 16000هـ

121 إلى 1932 : 4000 هـ

71000 هـ

منذ عام 1890 بدأت الحركة الترفيهية الواسعة تنشط في الأوساط الأوروبية. الأمر يتعلق بغزو أراضي جديدة، بينما عديد من المحيطات صعب تحقيقها مثلما أشرنا إلى ذلك (أنظر الفصل V)

1. النقيب برترون : ملاحظات حول ثنية الحد. وزارة الحرب الفانيسية، 24 نوفمبر 1844. م. ر. 1315.
2. تقرير طاسي، نفس المرجع.

مهما يكن من 1890 إلى 1892 كلفت لجان باقتراح مساحات مشجرة يمكن أن تلبي مصالح المعمرين. وهي بذلك تعيّن نواحي السهول والسواحل أي حوالي25000 هـ منها 413 بناحية وهران، خاصة غابات أملاك الدولة التابعة لبلعربي (بودنس) ثنيرة، مرين، (زقلة) تومیات، لوزة، أولاد ميمون، سبدو ...

بسرعة هذه الدوائر سلّمت للزراعة، وحلّت مراكز الاحتلال محلّ الغابات، التي تعتبر أحسن محافظ على التربة والذي يضمن التوازن الطبيعي، خاصة غابات "ثنيرة، ترمان، سليسن روشمبو، تليقة، بوسي...

ثلاثة إلى أربعة آلاف هكتار على الأقل تقطع سنويا خلال كل نهاية القرن 19 وبداية القرن 20. لقد حطم عام 1901 الرقم القياسي بـ 15343هـ من غابات الدومين و 625 هـ من غابات البلديات.

"... الغابات الشاسعة "داي" التي قديما كانت تحاصر أشجار الصنوبر الخضراء" إلى أبواب سدي بلعباس قد قطعت أشجارها لتفسح المجال في أماكن كثيرة، إلى زراعات مزدهرة.. لسوء الحظ فإن إزالة الغابات الشاسعة التي امتدت إلى الجنوب فكانت عملية تدمير" اعترف بها الكاتب الذي سبق ذكره، مارك، قبل إقامة الاحتفالات، المدوية عام 1930 (الذكرى المؤوية للاحتلال)، حتى يحذر السلطات من أي احتمال لإزالة الغابات:

"ولكن لصالح الاحتلال نفسه، ومستقبله، في هذا الوطن يكون من الخطر أن نقلص من الغابات أكثر مما هي عليه الآن[1]."

ولكن، إلى هذه التدميرات أضيفت إزالات أخرى للغابات، أحيانا الإدارة لكي تعيد توطين الجماعات التي صودرت أراضيها، فإنها تلجأ الإخراج من التصنيف على سبيل التعويض لإعادة تشكيل الأرض المشاعة. تعود دائما للغابات. بودي قيم مجموع الإخراج من التصنيف بـ 300 هـ إلى 400.000 هـ من الغابات خلال 75 سنة ويستخلص بالعبارات التالية:

" ولكن من هنا فصاعدا علينا أن نتوقف عند هذا الحدّ، لأنه من مصلحة الاحتلال عدم إزالة كتلة الغابات، لأن في ذلك خطر وهي ضرورية باعتبارها سندا طبيعيا. لا بدّ من وضع حدّ لجشع البعض، خاصة في منطقة، أين معدل التشجير ضعيف مقارنة بغيره في مكان آخر، أين الأراضي المشجرة التي ما تزال موجودة، غير صالحة، لأي زراعة مربحة، وينبغي بعد ذلك أن تكون مصانة داخل أملاك الدولة".

1. مارك ملاحظات حول غابات الجزائر. الجزائر 1930.

12 - توسع

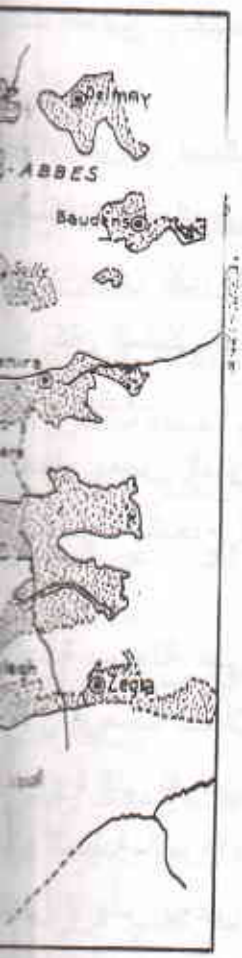

ومن جهة
توسع الاحتلال. و
التدمير مرتبط بـ
ولكن أيضا تمو

12 - توسع الاحتلال على حساب غابات سيدي بلعباس

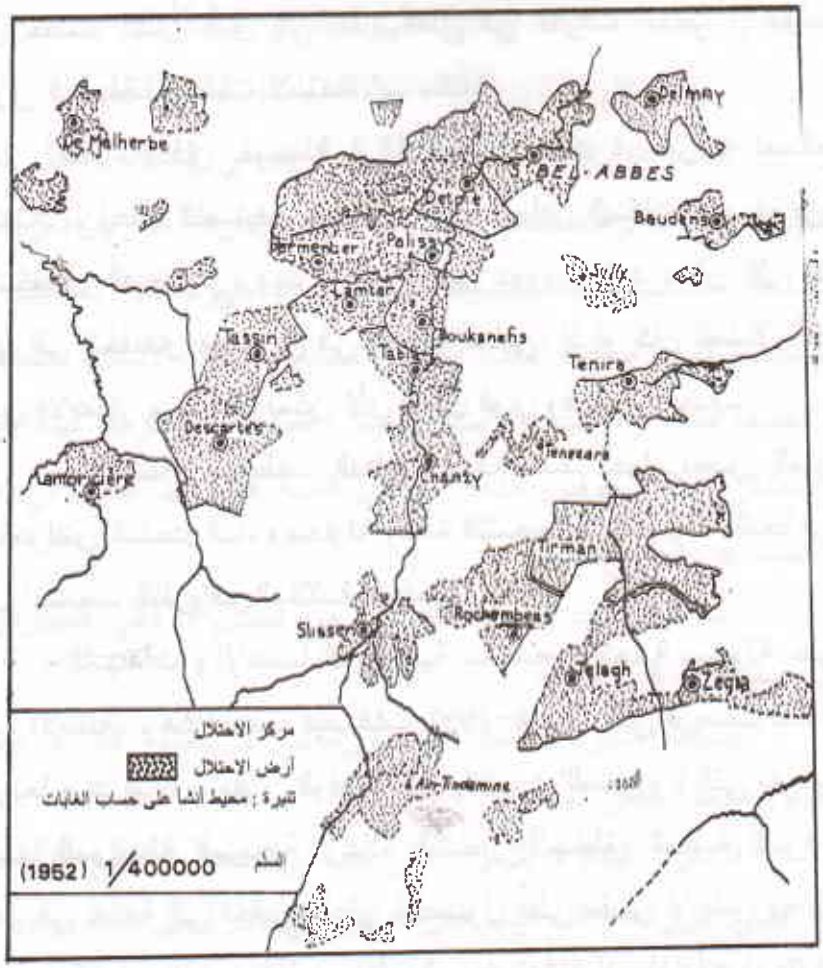

ومن جهة أخرى، إزالة الغابات لا تعود فحسب إلى مرحلة توسع الاحتلال، ولكن إلى مرحلة الغزو. فمثلما أشرنا إليه آنفا، فإن التدمير مرتبط بالعمليات العسكرية خاصة بعد إنشاء القواعد والقلاع ولكن أيضا تموين قوات الاحتلال. خلال كل مرحلة الغزو

الاستعماري الأولى. إذ سجلنا استغلالا مفرطا للمواد الخشبية. وهكذا فإنّ حصاد الفلين أدّى إلى تبديد فعلي في التراث الغابي[1]. غابات الأرز الجميلة تعرّضت لاستغلالات مكثّفة.

عموما، فإن حوصلة إزالة الغابات معتبرة، الترفيه لصالح الاحتلال، إعادة التصنيف من أجل إعادة توطين السكان المصادرين، الاستغلال الفوضوي، وطرد المزارعين دون موارد عيش كل هذا أدّى إلى انخفاض محسوس في الغطاء الغابي. إذ لو كان المشكل أخذ بعين الاعتبار وحل لا يمكن لأيّ تدخل قوي وفعال أن يتبع.

هل إنشاء محيطات الدفاع وإعادة السلم حول بعض المدن وبأحواض المنحدرات، ومحاولة إعادة التشجير كانت مكللة بالنجاح ؟ هل اجتمعت الظروف الملائمة لنجاحها؟

الشهادات والإحصاءات التالية ستسمح بالإجابة بسهولة على هذه الأسئلة. وهكذا عقب فيضانات 1927-1928[2] التي فرضت تدخلا سريعا ضدّ التآكل، مقرّر الوفد المالي يكتب : "الضرورة التي تفرض نفسها للمواصلة المنهجية لإعادة التشجير للمناطق الجبلية الجرداء تبدو في حاجة إلى تحفيز. "على الحصول على مقدار لا بأس به من المديونية حتى يخصص لهذه الأعمال، غير أننا لاحظنا أنه لم تتوقع أي زيادة لهذا الغرض بالباب الخاص بذلك[3] إزاء هذا التقصير، فإن المسؤولين كانوا يظنون أنّهم يستطيعون التصرّف إيجابيا وذلك

1. تحديد هذه الكتل (أشجار الفلين) التي استغلت بكثافة منذ 70سنة غير ثابتة والمستقبل يبدو بالنسبة إليهم مضلما " مثلما أشار بودي حوالي سنة 1950، أي قبل القنبلة ونتائجها...
2. سلزر : مناخ الجزائر. الجزائر 1946.
3. ذكر من طرف مارك، نفس المرجع

بتشديد العقوبات ضد مستعملي الغابات، مثلما اقترح ذلك أحد مسؤولي المياه والغابات مستندا على المشاكل التالية[1].

" يجب على الإدارة أن تظهر صرامتها "بقمع الجنح".

أيجب إذن إشفاء الألم بالألم... ؟ إنه في الحقيقة، الحلّ الذي اختير منذ عشرات السنين من طرف الإدارة. كم من أراضي مشاعة، غابات تابعة للبلدية، بل حتى نواحي مكثفة لمالكيها قد صنّفت، أي وضعت تحت نظام الغابات، بينما الأسباب الحقيقية والعميقة للضرر، أسباب وسائل العيش الصعبة، لم تؤخذ البتة بعين الاعتبار. مثال حوض منحدر وادي فضة فهو جد معبر في هذا الصدد عن الوضع القائم.

بعد ملء السد بالماء، كان لابدّ من إسكان الأهالي المجردين. أين سنسكنهم إذن ؟

بسافلة النهر، بالسهل أين الأراضي لا تنعدم، هذا لا يمكن تصوّره بعد رفض المعمرين[2].

لم ترد الإدارة التجرأ على مصادرة بعض القطع الأرضية بأراضي الزراعة، لذا فإنها فكّرت إذن في الأراضي المشجرة، في القطاعات الوعرة وبالتالي في الأرض الأقل إنتاجا 200هـ إذن اقتطعت من أعالي السدّ، بحوض منحدر السد نفسه. من جهة أخرى

---

1. مارك، نفس المرجع.
2. محفوظات المياه والغابات لوادي فضة، وزارة الفلاحة.

بما أن معالجة هذا الحوض تفرض نفسها وأصبحت عاجلة أكثر فأكثر فإنّ الأعمال لم تبدأ إلاّ عام 1948. كما أنه بعيد كل البعد على كل الأسباب الأساسية لإزالة الأشجار، بعيدا كل البعد عن مواجهة حلّ مشاكل وسائل عيش السكان المتضرّرين، إذ الأمر يتعلق بحوض منحدر جدّ مأهول بالسّكان لذا اكتفوا بدراسة وترميم الأراضي التي هي أقلّ تجريدا، من التربة، أراضي منطقة الشمال. إثر ذلك، تبيّن لهم عدم جدوى هذه الأعمال، عطلوا البرنامج بصفة محسوسة ليقلّصوه في أبسط معناه انطلاقا من عام 1950.

منذ هذا التاريخ أصبح الوعي بمشاكل وسائل العيش يفرض نفسه. كما نلاحظ نوعا من اللين جليا في تطبيق نظام الغابات. الذي أغرق سكانها.

التنازلات للإذعان لنظام الغابات لمجموعة من أراضي الكومين بدا في عدّة قرارات.

بينما الغابات قد مرّت بواحدة من أصعب المحن في تاريخها، محنة "خسارة حقيقية"، مباشرة بعد الاستغلال المفرط خلال الحرب العالمية الثانية.

الاستغلال المفرط للغابات من 1939 إلى 1945

الكتل الغابية المشجرة سوف تعرف وضعا صعبا، بالفعل خلال سنوات العداوة، منذ 1939، أصبح تموين كل البلاد بالوقود، البنزين، البترول والغاز، أكثر فأكثر صعوبة. كل الغابات إذن

تعرّضت لقلع لكثير من الأشجار، حتى الكتل المكثفة بالأشجار، والتي يصعب اجتيازها، والتي لم تستغل من قبل.

كان من الممكن أن يعمل هذا على تجديدها لو أن قواعد الاستغلال احترمت، لكنه كان تدميرا فعليا مثلما بينته إحصائيات الإنتاج من 1939 إلى 1946.

28. إنتاج الغابات من 1939 إلى 1946[1]

المواد	الكميات
خشب	1.555.500 م^3
قصدير التعدين	11.608 ستير
خشب التدفئة	7.031.300 ستير
الفحم	6000.000 ستير
لحاد الطنطلين	134.400 ق
استنساخ الفلين	1.800.000ق

ماذا تمثل هذه الأرقام؟ لكي نتفهم ذلك جيدا، ينبغي أن نقارن هذا الإنتاج بإنتاج الحقبات العادية، العلاقة بينهما سبع مرات أكثر مما هي عليه الآن. إذن فإنّ الغابات أصيبت بخطر كبير مثلما يشير إلى ذلك بودي:

"خلاصة القول أننا نستطيع اعتبار الغابة الجزائرية عموما، حاليا، في حالة انهيار بالنسبة للمواد الموجودة والمستغلة بأنواع مختلفة".

1. بودي : اقتصاد الغابات بشمال افريقيا، نفس المرجع.

لنختم

" الجزائر لا ينبغي أن تنسى أيضا أن هذه الغابات تعرّضت لتدمير، لذا ينبغي تركها ترتاح خلال سنوات طوال، وينبغي أن تكون مصانة كلّ الصيانة".

غير أنّه، بعيدا عن معرفة هذه الراحة الضرورية لإعادة تشكيلها وتوسعها، فإنّ الغابة الجزائرية سوف تعرّض لمحنة أخرى ليست أقل قسوة، محنة القنبلة المكثفة بالنابلم خلال الفترة الطويلة لحرب التحرير. عدة كتل غابية، حتى التي لم تتعرّض للاستغلال المفرط من 1939 إلى 1946، قد أحرقت...

تدمير الغابات من 1954 إلى 1962

خلال سبع سنوات، والكتل الغابية المختلفة بما في ذلك التي أصابها الاستغلال المفرط خلال الحرب العالمية الثانية قد قنبلت على مراحل عدة، أي ملاحظ يصدم عند مشاهدتها (في عين المكان من عظمة التدمير. الكلّ قد أصيب، الحدائق العامة، وما تبقى من آخر آثار الكساء النباتي الغزير الذي كان قبل مرحلة الاحتلال قد أصيب بضرر كبير، مثلما يبدو ذلك من خلال عدة أمثلة، منها مثال عنابة، عين عنتر، بالمنطقة المرتفعة للونشريس) أين الجذوع المحرقة ما تزال منتشرة على المنحدر الوعر لسيدي عبد القادر...

أيمكن للإحصائيات أن تقدر حجم هذه النكبات؟[1] إنها مشكلة خطيرة لا يمكن الإحاطة بها خاصة فيما يتعلق بالنتائج المباشرة وغير المباشرة.

إذن هذا الدمار الكبير والعام الذي كان بعد محن الحرب العالمية الثانية (الاستغلال المفرط وآثاره)، قد حال دون التجديد الطبيعي لعدة دوائر، فإعادة التشجير أصبحت أمرا مستحيلا عكس ما كنا نراه قبل الآن وذلك لأسباب عدة.

بالفعل، فإن التجديد الطبيعي لا يتحقق إلا في ظروف جدّ دقيقة، لا يتحقق إلا إذا كانت الفترة بين النكبتين متتاليتين تساوي أو تزيد عن عشرين سنة. عندئذ هذا الشرط الضروري ليس كاف، ينبغي على الدوائر التي اشتعلت بها النيران أن تبقى بعيدة عن القطاعات خلال السنوات الأولى من الحريق حتى تسمح للنبات الصغيرة من أن ينمو بطريقة منتظمة.

ولكن في ظروف غاباتنا فإن هذان الشرطان لم يجتمعا البتة، ما عدا في بعض الكتل القليلة. في الواقع، ما بين الاستغلال المفرط لعام 1939 و1946، والقنبلة الضخمة بالنابلم من 1954 إلى 1962 فإنّ الفترة كانت وجيزة، جدّ وجيزة.

---

1. الإحصائيات الرسمية التي عددت المساحات التي أحرقت من 1956 إلى 1961 ما بين 60.000هـ و200.000 هـ. هذه الإحصائيات ليست حقيقية بالمرّة، فقد أثبتت بعد الحرائق بمدة (ربما وضعت حوالي 1966-67) هذه الإحصائيات لا تبين إلا جزء من المناطق المحروقة. مساحات شاسعة منذ 1962 قد حوّلت بسرعة بالزراعات، بالاستصلاح أو بمتاهات أو ماهيات ثانوية. في حالات أخرى فإن التدمير الكلي للأشجار أسفر عن اتساع وتعميق عملية التحات.

في مثل هذه الظروف فإنّ الدوائر التي حصلت على الحبوب هي وحدها التي تستطيع التجديد، عندئذ فإنّ التجديد لا يمكن أن يصلح إلاّ في الدوائر البعيدة عن السكان والمواشي.

لا بد أيضا من تسجيل ظاهرة أخرى هامة وخاصة، إنها الزوال العضال لبعض غابات الأرز، هكذا فإن هذه الماهية التي لا يعاد تكوينها أبدا بالمناطق التي أحرقها النابلم، مثلما يبدو ذلك من بين أمثلة عدة كمثال غابات عين عنتر وخاصة نموذج غابات ثنية الحد، إنها ماهية تستدعي عدة شروط لتتجدد، خاصة وجود فونة صغيرة وماهيات ثانوية، بغضّ النظر عن وجود استغلالات جدّ متطورة للتربة إذ كل هذا التوازن القديم قد أصيب بدمار الغطاء الغابي خلال الفترة الأخيرة، التوازن اللامستقر قد فصم...

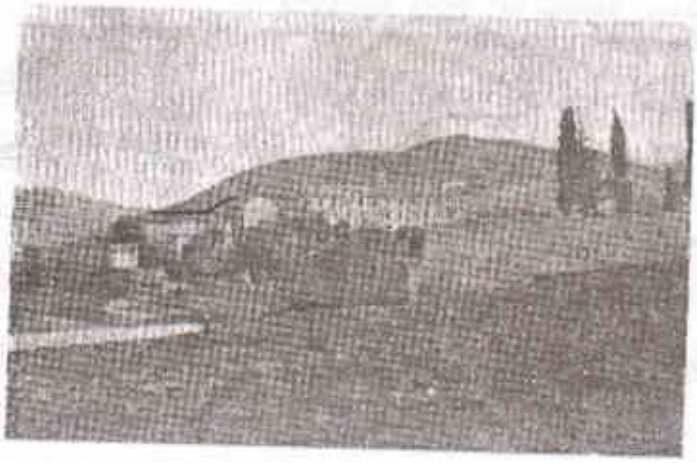

7 ـ هذا الأثر الاستعماري، هذا المعقل المهيب لثنية الحد. الذي شيد يسمح دوريا بخضوع سكان الونشريس، ثم تنصيب مستعمرة فلاحية قد وضع على حساب واحدة من أكبر غابات الأرز بالجزائر. المناظر التي تحيط بها تبين جيدا نتائج الفترة المنقضية.

هكذا فإن استئصال الغابات ليس متسعا جدا فحسب، ولكن أيضا وخاصة جد ثقيل النتائج، سواء على الصعيد الطبيعي أو الإنساني. فيما يتعلق بهذا الأخير، فإنه أسفر بالنسبة لعدد من سكان الجبال، عن خسائر في موارد هامة. إن وسيلة عيشهم هي المتضررة، منتوج القطف والمراعي لا يكف عن الانخفاض... بالنسبة للاقتصاد الحضري، فإن النتائج ليست أقل أهمية، الصناعة خلال هذه الفترة الحاسمة لم تعد تجد المواد الأولية بكثرة... المراكز الحضرية الصغرى والقرى أين استهلاك الغاز ما يزال ضئيلا فإن السكان هناك يستأنفون في استعمال الخشب والفحم...لآخر الغابات، وقد أدى ذلك إلى نتائج خطيرة...[1]

1. تطورات استهلاك الغاز، يبين جيدا النمو، لكنه لا يزال نوعا ما ضئيلا، مثلما يبدو ذلك من خلال الأرقام التالية:

السنة	بروبان	بوتان
1966	5111ط	68915ط
1967	5450ط	77127ط
1968	6038ط	100844ط
1969	5804ط	127637ط
1970	9506ط	148207ط
1971	12440ط	181445ط
1975	345000ط	

إذا كان استهلاك البروبان قد تضاعف واستهلاك البوتان أصبح يساوي ثلث فإن التطور من المؤكد يختلف من منطقة إلى أخرى. تفرع أنبوب الغاز ما يزال حديثا بينما التوزيع لا يلبي دائما الطلبات.
(إحصائيات قد تمت من طرف وزارة الصناعة والطاقة).

عام 1830 : 5 000 000 هـ

عام 1953 : 3 298 000 هـ

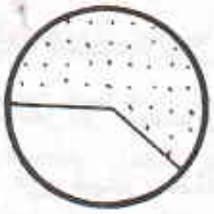

عام 1962 : 2 400 000 هـ منه 1 800 000 هـ أجمات وغابات صغيرة

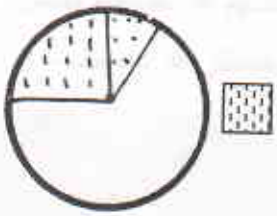

13- إزالة الغابات

بعد أن كانت لأمد طويل معطفا غليظا وكثيفا جدا، يمثل ستارا هاما واق للتربة وضامنا للتوازن المتعلق بالمناخ، بعد أن كانت خلال أجيال طويلة في خدمة سكان عرفوا كيف يكوّنون علاقات وطيدة، وخاصة بناءة مع مختلف أنواع الأشجار، فإنّ الغابة قد أذعنت نتيجة عدّة محن صعبة[1] من البنية الغابية الهامة التي ما

1. هذا التطور ينحو نحو الخطورة، عدة غابات هلكت خلال صائفة 1977 عبر مناطق عدة من الوطن.

يزال يحتفظ بها حتى هذه العشريات الأخيرة، لم يبق تقريبا إلا آثار أشجار تفقد شيئا فشيئا معناها وأصبحت مقصورة من الجبال التي يصعب الوصول إليها.

في كل مكان تمتد أدغال واسعة متردية أكثر فأكثر ندرة في البذر، في كل مكان تمتد وتنتصب عملية انجراف التربة، في كل مكان يبدو الخراب والإتلاف الذي يجسّمه فجأة اتساع الأحادية للأشكال المختلفة للانزلاقات.

2.اتساع الانجراف : مخاطر كبرى ضدّ الموارد والإمكانيات الطبيعية

قلع الأشجار ليس فحسب زوال موارد الغابات الثمينة، مواد مطلوبة بكثرة في الصناعة، إنه قبل كل شيء تدمير عدة مظاهر للاستقرار الطبيعي. تردّي الغطاء النباتي الخشبي الصفة وتدميره يسفر حتما عن تسبب انجراف التربة وتعميمها، بالتقلص التدريجي للأراضي القابلة للحرث بتناقص الموارد المائية، بتوسع التصحّر... إنها إذن سلسلة من التفاعلات التي بمرور الوقت ستقضي على التوازن الطبيعي العام. كيف نفسر إذن هذا التفاعل المتسلسل ؟

ـ انجراف التربة خطر دائم في وجه هذه الأقاليم

إنها ظاهرة خطيرة جدا وجدّ واسعة إذ أن الشروط الطبيعية ما أن يتلف الغطاء النباتي فإنها تكون جد ملائمة وجدّ سانحة لإثبات

ولتعميم عملية الانجراف بالفعل فإنّ هذه الأخيرة منشطة خاصة بمنحدرات قوية، بطبيعة بعض الصخور، وخاصة بالأمطار الغزيرة التي يمكن عادة مشاهدتها عندما تكون الأراضي غير مغطاة (فصل الخريف). إذ أنّ كل هذه الشروط تكون عادة متوفرة بالتل الذي يحتوي على مجموعة من الحلقات وعرة جدا أو مشرّحة جدا بشبكة مائية ذات تدفق منهمر أحيانا. زد على ذلك فإن المنحدرات كثيرا ما تكون مؤلفة من تكوينات صخرية جدّ حساسة لعملية الانجراف مثل الطول والتثبيت.

من جهة أخرى، فإنّ المنحدرات، بما أنها محروثة باستمرار نتيجة توسع الزراعات السنوية خلال العشريات الأخيرة، وبما أنها معرّضة في أغلب الأحيان للأمطار خلال أشهر طوال، خاصة وابل الخريف والشتاء، فإنها تخسر سنويا آفاقها السطحية، المواد الغذائية للنباتات...

ينجم عن ذلك إذن اضطرابات خطيرة تبدو على المستوى الاقتصادي بانخفاض دائم للمردودية من جهة، وعلى المستوى الطبيعي بالإفقار التدريجي للمخزون المعدني. محرومة من معطف الكساء النباتي والأدبلة، فإنّ بنية الأرض أصبحت إذن غير مستقرة، أقل صلابة وخاصة أقلّ كتامة. إنها إذن معرضة للعوامل الفيزيائية كيميائية...

كل هذا يحضر بنشاط تدمير التربة، أي سند المزروعات وكل الغطاء النباتي. الانجراف يستقر، يثبت ويتعمم إذا لم يجد بعد ذلك حواجز تحول دون اتساعه. كل وابل تتمخض عنه بالنسبة للفلاح. خسارة معتبرة للعناصر المخصبة الضرورية للغذاء ونمو النباتات.

إذا تفاقمت العوامل، لا يصبح الأمر يتعلق بخسارة الآفاق السطحية للتربة فحسب، ولكن أيضا خسارة جزء من هذه القطع التي ستتحول بسرعة أكث أو أقل إلى مجالات من الأخاديد تسفر أيضا عن تحطيم قنوات الري وحتى بعض السطوح أيضا ... الفوضى والخراب يحلان شيئا فشيئا محل المزروعات.

" والطبيعة التي تحرّرت من عراقيلها الخاصة قامت في بضعة أعوام بالعمل الذي يستدعي آلاف السنين أو القرون دون تدخل السكان المحتلين" رينال [1].

تلك هي المعطيات الجديدة لمشاكل عالم الفلاح، الفلاحين المطرودين، المجرّدين والمعزولين، بمزدرعات ضيقة، والذين يخضعون أكثر فأكثر لعدم توازن خطير. إذ أن هذه المشاكل ليست محدّدة بهذه المزدرعات وسكانها. فهي تمتد أكثر فأكثر إلى المزدرعات الأخرى إلى أن تمس المناطق التي تعتبر غنية جدا وأقلّ تهديدا. القطاع الذي يعتبر متطورا أليس هو الآخر معنيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الظواهر؟

تراجع الموارد المائية

بظواهره المتعددة، انجراف التربة يتعرض أيضا إلى القطاع المتطور للفلاحة وقد يهدد نموّه.

---

1. رينال: انجراف التربة بالمغرب الأقصى، جامعة هال 1957 (ترجمة فرنسية).

وهكذا فالمناطق التي تطورت بفضل التقنيات الحديثة الأكثر جودة لا يمكن أن تتطور بكيفية جيدة في محيط في طريق التدهور، في محيط جدّ مهدّد بعامل الانجراف.

تطور زراعات السهول مرتبط أشد الارتباط بالمناطق المجاورة بالجبال خاصة. فهناك حاجة أكيدة لمياه الريّ خلال الفصل الصيفي الطويل. التي توصل إليها عن طريق التنقيب بالسهول، أو من المياه القادمة مباشرة من الجبال، أي من السدود في الحالة الثانية. إذ حتى خلال الحالة الأولى، مياه التنقيب تأتي من مياه التسرّب، المياه التي تسقط في الدرجة الأولى من الجبال. ألا تشكل هذه المياه خزانا مائيا أينما وجدت؟ إذ التسرب هو الذي يلعب دورا فعالا في تمويل المياه الجوفية، المنابع والوديان، عكس ذلك، عندما يكون التسرّب مضطربا أكثر فأكثر ويصاحب بالضرورة بتراجع خطير على مستقبل المنطقة المتضرّرة... هذا عادة ما نلاحظه بكل المناطق التي نزعت منها أشجار الغابات، المناطق ذات الأخاديد، المناطق المتضرّرة من كثرة الاختلالات. الجريان السطحي للمياه يعدّ آفة خطيرة. إنه تهديد مستمر ليس فحسب بالنسبة للتربة والمحاصيل الزراعية، وإنما أيضا الإمكانيات سواء المائية أو الترابية. هكذا فإن تزايد السيلان السطحي للمياه، علامة أكيدة لتآكل التربة، ستكون لها آثار خطيرة، فهو يقوم من تمويل المنابع، المياه الجوفية وتدفق الأودية. ضف إلى ذلك فإنه يترجم أيضا بظاهرة أخرى خطيرة، آفة منتشرة بكلّ بلدان البحر الأبيض المتوسط: توحّل السدود.

توحّل السدود ونتائجها المباشرة

في بلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط مثل الجزائر، التي تتسم في المقام الأول بموسم مزدوج حاد، موسم في الشتاء، وآخر في الصيف حار وجاف، فالتآكل يترجم بنتائج خطيرة مباشرة : التراجع التدريجي لحجم احتفاظ السدود.

– اتجاه المواد التي تحملها كثير من الوديان ليس دائما البحر، ولكن في أحيان كثيرة القطاعات الحيوية للمناطق الريفية الضرورية. الوديان التي تملأ فجأة بالأمطار العنيفة والغزيرة الدورية تضع بسرعة حملها عند أي انقطاع للمنحدرات بسطح، سهل أو حوض، وخاصة في قعر أهم السدود التي تحتاجها محاصيل الصيف وبذلك نصل إلى مخاطر كبرى وأحيانا دائمة ذات نتائج لا تحصى، الفيضانات، الاختناق أو إتلاف المحاصيل وطبعا توحل السدود الكبرى. بينما حجم هذه الأخيرة ضروري أكثر فأكثر للتطور وكثافة الزراعة المربحة من أجل تمويل بعض الصناعات الفلاحية خاصة.

لفهم هذه النقطة الأخيرة جيدا، توحل البقايا وآثاره على القطاع الزراعي الحديث، بما في ذلك قطاعات أخرى خاصة قطاعات تغذية بعض التجمعات الحضرية. ينبغي تقييم التدهور النوعي العام أو الحمولة السنوية للأراضي المزالة حسب الهكتار، ببعض أحواض المنحدرات أفضل نموذج لبلادنا، الجدول أسفله يبين بعض النتائج.

قيمة المتوسطة تترجم جيدا أهمية حجم المواد المتلفة والراسية بقاع المنشآت كلّ سنة. فهي تتراوح حسب عدة عوامل صالحة لكلّ قطاع مقصود.

29. التدهور النوعي لبعض أحواض المنحدرات[1]

أحواض المنحدرات	المساحة (هـ)	الحجم المتوسط	التدهور النوعي السنوي م^3/هـ
ميناء غزوات	34000	100.000	3
وادي فضه	76.000	2245000	31
سدّ شرفة	100.000	280.000	2.8
سدّ حميز	13900	200.000	14
وادي بستر (بطبلاط)	257.000	5000000	20

إذا كانت القيمة الصغرى لا تصل إلاّ إلى 2.8م^3/هـ. من التدهور النوعي في حوض منحدر سد شرفه، وتبقى نوعا ما أكثر من 3م^3/هـ بمنطقة "غزوات"، فهي بجهة أخرى مرتفعة جدّا.

وهكذا فحوض منحدر الحميز (أطلس متيجة)، القيمة المائية تصل فيه إلى هـ/م^3 14 فإنّها تصل إلى هـ/م^{3}20. الأمر يتعلق بأرقام هامّة التي تبدو من خلال التدمير للأحجام المعتبرة للصخور، لمختلف المواد وخاصّة الآفاق السطحية الغنية بالعناصر المعدنية الضرورية لتغذية المحاصيل والنباتات.

عندئذ قد تمّ ضرب الرقم القياسي بحوض منحدر وادي فضة. الذي قيمته المائية تساوي ضعف الحوض المنحدر للحميز. وهي

1. ج. قريكو : التآكل . الدفاع والترميم للتربة. التشجير بالجزائر. الجزائر 1966. ص.54.

تساوي 31م^{3}هـ ، كلّ سنة، تقريبا، تحتجز بقاع السدّ كتل تقدر بـ 2.24 مليون من الأطنان. مثل هذه الحمولة تقلّل أكثر فأكثر من قدرات السدّ: إذا كان مقدار المواد الراسبة بقاع السدّ لما أرادوا وضع الماء فيه، عام 1932 وصل حجمه 225.400 مليون متر مكعب فإنه عام 1964 قد نزل إلى 143.2مليون م^2 أي بخسارة قدرها نصف الحجم خلال ثلاثين سنة.

حاليا (1973) فإنّ الحجم لا يمكن أبدا أن يجاوز 120 مليون متر مكعب ضف إلى ذلك أن التراكم المجمع في السدّ لم يتوقف عن الزيادة، مع اعتبار عوامل التآكل المتعلقة بالحوض المنحدر الأرقام التالية تعبر عنه جيدا (حجم مجمع) :

1937 :	39 م م^3 من المواد الراسبة
1952 :	55 م م^3 //
1964 :	55 م م^3 //
1970 :[1]	100 م م^3

هذا يؤدي إلى تراجع مستمرّ في حجم الماء الموضوع داخل السدّ. فإذا كان السد عام 1932 استطاع تجميع 3 مرات متوسط التدفق السنوي للوادي فإنه في عام 1955 لم يعد يستطيع القيام بذلك إلاّ مرّتين، السعة التي ستتقلّص إلى مرّة واحدة عام 1990.

1. دراسة حول أحواض المنحدر لوادي قطة، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، الجزائر1970.

غير أن هذا الأمر يتعلق بمعدلات وضعت في ظروف مغايرة للأوضاع الحالية إذ الدراسات الأولى تعود إلى سنوات 1925 عندما كانت غابات الحوض المنحدر محافظ عليها بمنطقة الشمال.

أما فيما يتعلق بالإجراءات فإنها تعود أيضا إلى الحقبة الاستعمارية. في الحالتين، حوض المنحدر كان مشجرا نسبيا وخاصّة أنّ السكان كانوا فيه أقل مما هو عليه الآن.

الظروف الحالية تختلف كليا. بعد قنبلة حرب التحرير، إزالة الغابات بدون روية جعل غطاء الغابات يتقلص بكل ما في الكلمة من معنى ولم نعد نشاهده إلا بالقطاعات التي يقلّ اختراقها. بكلّ مكان، المحاصيل السنوية، خاصّة زراعة الحبوب التي تعرّض الأراضي الوعرة والجرداء لوابل الخريف لم تتوقف عن التوسع على حساب الأجمات والتشجير الذي تردّى بالإفراط في الرعي. اقتصاد اكتفاء السكان الذين تضاعف عددهم من 1948 إلى 1966 أصبح صعبا يوما بعد يوم. أيمكن كذلك الوقوف أمام التآكل بالمراكز الجديدة التي لم تحصّن نسبيا بغطاء الغابات؟ أمام هذه المشاكل فإن الإدارة الاستعمارية بعد أن وضعت مخططا للتهيئة الذي كان لا بدّ أن يكون تطبيقه على عشرين سنة ابتداء من 1948 قد تخلّت على الأعمال منذ 1951 حتى لا تواجه المشاكل الفعلية : إقامة حوض المنحدر مراجعة أو إعادة كلّ الهياكل العقارية الزراعية للسكان المعنيين[1].

1. جيلاي صاري : إزالة الأشجار الورشنيس، نفس المرجع. خطورة التآكل بالورشنيس، الجغرافيا العالمية "أنطوريو، ركندا) 1972 المجلد 7.

في جهة أخرى فإنّ الهزائم عديدة، إذا كانت مصلحة (د.ت أ) (دفاع وترميم الأراضي) يرجع تاريخها إلى بداية الحرب العالمية الثانية. فإن التدخلات بقيت محدودة. لقد تعلّقت بـ 168942 هـ بالمحيط و137778 هـ خارج المحيط عام 1961 مثلما يبين الجدول أسفله[1]..

مثل هذه المساحات هي تقريبا ضئيلة عندما نقارنها بالتي تستدعي تدخلات عاجلة. بالفعل فإنّ تحقيقا حديث العهد يقيّم المساحات التي تستدعي المعالجة والمشجرة على النحو التالي[2] :

30. حوصلة أعمال مؤسسة الدفاع عن الأراضي وترميمها من 1946 إلى 1961

الصيانات	المحيط	خارج المحيط
الجزائر	6888 هـ	2063 هـ
وهران	7003هـ	2250 هـ
قسنطينة	2637هـ	7857هـ
عنابة	7353 هـ	6997 هـ
المجموع	168942 هـ	137778 هـ

ـ أراضي شديدة الانحدار ذات طابع غابي 2000.000 هـ

ـ التشجير بالمحيطات التي ينبغي تشجيرها 500.000هـ

ـ تشجير أو إعادة تشكيل الغابات المجردة من التربة 1500.000هـ

أي في المجموع 4 مليون هـ

1. إحصائيات زراعية : ديسمبر 1968 رقم I.
2. ذكرها "فريكوا" نفس المرجع.

وهكذا فإن نتائج التجريد على الصعيد الطبيعي جدّ معتبرة. امتداد إزالة الأشجار، النتيجة المباشرة للتوسع الاستعماري ومفعوله، خاصة فيما يتعلق بالتدهور الاقتصادي التقليدي للسكان، يؤدي إلى تفاقم خطير لظواهر التآكل، ويهدّد مباشرة عدة توازنات عبر عدّة أصعدة مثلما يبينه رد الفعل المتواصل الذي نلاحظه أكثر فأكثر عبر القرى...

نتائج التجريد لجماهير السكان لا يمكن حدّها على المستوى الاجتماعي. خسارة الأراضي، أحيانا أخصب قطع أرضية لأغنى الأراضي، تزامنت مع طرد المجردين نحو مناطق قاحلة. كلّ هذا سيسمح للمستعمر أن يغترف من سوق عمل لا تنبض، يد عاملة وفيرة وبأثمان بخسة. فتوسع الزراعات السنوية المتطورة كان لابدّ من أن يعجل ويسارع في الهجرة الريفية، تطوّر البيوت القصديرية ومشاكلها الكبرى وفي النهاية الهجرة، التي استغلها اقتصاد ما وراء البحر بدراية خلال المراحل الحاسمة لتطورها...

على المستوى الطبيعي، فإنه من الصعب الإحاطة بالنتائج المباشرة وغير المباشرة للتجريد، جماعة الفلاحين، مثلما يفسره توسع التآكل والحواجز التي يطرحها هذا الأخير لكل تجديد زراعي، وتهيئة المناطق. إزالة الأشجار هو قبل كلّ شيء فقد توازنات عديدة، وانطلاق مجموعة من ردود أفعال ذات آثار لا تحصى، داخل وضع خاص صعب، وضع بلوغ الوطن استقلاله بعد حرب طويلة ودامية.

الخاتمة

هكذا فإن الفلاحين خلال مرحلة الاحتلال قد تعرضوا لتجريد مكثف ومنظم والذي تمخّض بالنسبة لمجموع الفلاحين الصغار بخسارة كلية للأراضي الخصبة.

من جهة أخرى فإن التجريد تمخض أيضا بالنسبة للفلاحين المالكين، وغير المالكين، عن تضييع لحقوقهم في الاستغلال التقليدي لأراضيهم الشاسعة، أراضي الشيوع والغابات، وفي الأخير فقدان وسائل العيش، إثر قرارات تقسيم الأراضي، التضييق والطرد نحو أراضي غير صالحة للزراعة.

غير أن هذا الاختبار الأخير الطرد، عرّض بطريقة مباشرة وخلال العشريات الطويلة، المجرّدين والمزارعين الذين لا يملكون قوت يومهم إلى التعدّيات اللامتناهية لإدارة الغابات. تطبيق نظام الغابات، واحد من بين الفصول الأكثر شؤما بالنسبة لسكان الجبال، لم يتوقف عن التأثير في مصير هؤلاء السكان. بينما كم من مرّة موارد الغابة بقيت دون استغلال وكوّنت أحيانا الظروف الملائمة لانتشار الحرائق، مصدر النزاعات الدائمة بين المطرودين وقوات القمع...

كلّ هذا كان لا بدّ من أن يسفر عن إنشاء خزّان واسع لليد العامة بثمن بخس التي كانت مطلوبة في بداية الأمر باتساع رقعة الكروم ثم أصبحت غير مطلوبة، أكثر فأكثر بعد توسع الزراعات

السنوية المتطورة، بينما التجريد يصل إلى مداه ويصاحب في النهاية بتدهور الزراعة التقليدية.

كل هذا سيؤدي أيضا منذ فجر القرن العشرين إلى استمرار موجة هجرة المجرّدين والخماسين نحو مناطق متطورة تطورا مصطنعا بالمضاربات بدون طائل على النازحين خالقا بذلك تمايزا مضاعفا، عرقيا واجتماعيا. يمكن ملاحظته في الوقت نفسه من ناحية الشكل والهياكل التي عددها يساوي عدد المناطق الحضرية.

عندئذ هذا التجريد الضخم والمنظم الذي قنّع دون شك الحواجز التي واجهها الاحتلال خلال توسعه والذي لم يضعف إيمان جماهير المزارعين ولم يقلّل عزائمهم.

متعلقون بتلك القطع الأرضية الصغيرة أو مرغمون على التراكم بكثرة بالبيوت القصديرية، وغيرها من الأماكن التي ماهي إلاّ نتاج الاقتصاد الحضري للاحتلال والتقزز من القرى، أو مجبرون حتى على الهجرة، فإنّ الفلاحين لم يسلّموا أبدا، في ممتلكاتهم، في أراضي أجدادهم، التي ولد على تربتها أجيال وأجيال، إنهم لن يقبلوا أبدا التجريد الجماعي أو الفردي، الإفراط في الاستغلال...

لقد عبّروا عن ذلك في عدة مناسبات وبوسائل مختلفة. جروحهم العميقة لم تلتئم بعد ومع ذلك لم يتردّدوا على حمل السلاح من جديد، على الاستجابة بقوة وإيجاب لنداء أول نوفمبر 1954، على قبول كل التضحيات التي تستدعيها حرب تحرير طويلة، إنهم لا

يساومون بأدنى قطرة من دمائهم من أجل القضاء على النظام القائم على استغلال الإنسان للإنسان، نظام الاحتلال:

تحليل الشريحة الاجتماعية لحرب التحرير يبيّن " أنّ الفلاحين والعمال عموما (الذين كانوا القاعدة النشطة للحركة، وهم الذين أعطوها طابعها الشعبي، وأنّ تطوّعهم المكثّف هو الذي جرّ بعد ذلك على إثرهم بقية الطبقات الاجتماعية للأمة"[1].

ثورة التحرير الوطني إذن لم تكن سوى مرحلة، وسيلة وليس نهاية. حتى أنّ استرجاع كلّ أراضي المعمرين منذ أكتوبر 1963 ليس إلاّ مرحلة نحو تغيير العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، المقامة منذ آلاف السنين. أما فيما يتعلق بالاسترجاع التدريجي والمنهجي لموارد المعادن، وخاصة موارد الطاقة خلال العشرية الأولى من الاستقلال فإنها تستهدف قبل كل شيء تعزيز الاستقلال السياسي وخلق أجواء ملائمة، للتطور.

في المقابل التغير الجذري لعالم الريف الذي يمثل أكثر من نصف السكان هو المثل الأعلى لأجيال 1830-1871... و 1954 هو عمل طويل النفس.

"الثورة الزراعية ليست لها قيمة إلاّ بخلق شروط جديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للقرى، هذه الشروط ينبغي أن تتجمع لتعطي كامل مفعولها إذ مثلما لا نستطيع توقع التخطيط لإعادة توزيع

1. ميثاق طرابلس برنامج جبهة التحرير الوطني الذي وضعه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962 بطرابلس، (الجزائر الجمهورية لـ 23 سبتمبر 1962).

الأراضي ووسائل الإنتاج دون أن نحرّض الفلاحين على التنظيم من أجل استعمال أفضل، لا نستطيع حتى الأمل في تطور جاد للزراعة في إطار متناسق فعّال متزامن مع مجموع شروط الحياة والعمل، هذا ما أكّده ميثاق الثورة الزراعية الذي يتابع:[1]

" الثورة الزراعية تعمل على إزالة العراقيل التي تعترض تنفيذ سياسة التجديد الريفي الحقيقية وتقترح في نفس الوقت التطوير الكلي للمنظر الطبيعي الفلاحي لمناطق بأكملها والتحويل الجذري لظروف التربة وحياة الجماهير".

من هنا فصاعدا " أيمكن للنتائج المتوقعة والتي كم نحن في انتظارها أن تستوفي شروط وآجال التطبيق؟ ألا تتعلق هذه النتائج أيضا ولا سيما بانضمام جماهير الفلاحين خاصة والتطور الاقتصادي بصفة عامّة؟

1. ميثاق الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية رقم 97، بتاريخ 30-07-71، ص.1270.

Expropriation de 100 000 ha

N° 112. — COLONISATION. — Loi qui attribue aux immigrants de l'Alsace et de la Lorraine 100.000 hectares de terres en Algérie.

du 21 juin 1871.

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président du Conseil des Ministres, Chef du Pouvoir exécutif de la République française, promulgue la Loi dont la teneur suit :

ART. 1er. — Une concession de cent mille hectares des meilleures terres dont l'Etat dispose en Algérie est attribuée, à titre gratuit, aux habitants de l'Alsace et de la Lorraine qui voudraient conserver la nationalité française, et qui prendraient l'engagement de se rendre en Algérie pour y mettre en valeur et exploiter les terrains ainsi concédés.

Art. 2. — Une commission de quinze membres sera nommée par les bureaux de l'Assemblée pour étudier et préparer la série de mesures destinées à réglementer l'exécution de la présente loi, et pour déterminer, en outre, dans quelle proportion et de quelle manière l'Etat devra intervenir, en dehors de la concession des terres, pour faciliter l'installation des nouveaux immigrants.

Délibéré en séance publique, à Versailles, les 6, 13 et 24 juin 1871.

Le Président : Jules Grévy.

Les secrétaires :

Vicomte de Meaux, Paul Lamarque.

Paul de Rémusat, N. Joubert.

Lucien de Rennevin.

Le Président du Conseil des Ministres,

Chef du Pouvoir exécutif de la République française,

A. THIERS.

2-Sequestre des biens du Cheikh El Haddad et de ses enfants.(B.O 1871,p 452-53).

• وكذا اضافة الى [illegible] التي [illegible]
من جوان سنة ١٨٧١
[illegible]
• بعد اطلاعنا على الحكم [illegible]
الرجلين [illegible] الجزائرية
والاخرى [illegible]
• كتب بالجزائر في [illegible] سنة ١٨٧١
• [illegible] الجزائر
• [illegible]

[illegible] les biens [illegible] Aris et [illegible] département de Cons-[illegible]

• نحن والي ولاية الجزائر بعد [illegible] على الامر المؤرخ ٣١
اكتوبر سنة ١٨٤٥ والفصل [illegible] من الامر [illegible] المؤرخ
١٤ جوان سنة ١٨٤٤ والفصل ٧ من قانون ديوان ايالات
الدولة المؤرخ ٢٢ افريل سنة ١٨٣٣ والامر المؤرخ ٣١ مارس
سنة ١٨٧١ الموافق عليه وزير الامور الداخلية في اليوم [illegible]
[illegible]
• والامر الصادر من رئيس الحكم [illegible] المؤرخ ٥
جوليت سنة ١٨٧١
• وبعد الالتفات الى ما حكم به الجنرال [illegible] في ايالة
قسنطينة من وضع الثقاف على الاملاك [illegible] ذكرهم
منقولة كانت او غير منقولة وما [illegible] حكمه
• نحن الجنرال الحاكم على ايالة قسنطينة بعد ان ثبت
لدينا ان الشيخ الحداد مقدم طريقة سيدي محمد بن عبد
الرحمن القاطن بصدوق [illegible] عرش بني [illegible] من
دائرة بجاية

* وولديه سعي عربي ابن الشيخ الحداد فريد عيشة كان
* وسعي محمد بن الشيخ الحداد فاسي بن عبدل وريقة كان

* ثم بعد ما صدر امر الدولة الواردة في ايالة قسنطينة بالاول حوص احوالهم في الشريعة على المجيد ولد ولد الاسلام ولهما اجتهدا في تنشيط الناس للتصرف والعصيان وقدم من امام الدنيوين للقتل واعطاء رايهما ايلاهم في حالة الجموم على الاملاك العامرة بالاموال فالملك تعين عاما وجمع لا تعين فورا

* وحكمها بما سياتي مفصلا *

* الفصل الاول * قد رفعنا المقتفي الرسمي على جميع الاملاك الدولة والغير المنقولة المسرية للشيخ الحداد بقدم طريقة سعي محمد بن عبد الرحمن الناظر بقدرة صندوق في عرض سعي عادل من دائرة جاية وكذا المسرية لولديه الاسمين وهما سعي عربي ابن الشيخ الحداد فريد عيشة كان وسعي محمد بن الشيخ الحداد فاسي بن عبدل وريقة كان

* الفصل الثاني * ان جاري الاملاك المنقولة المذكورة ومعدودها ومكتوبها والمتصرفين فيها وكذا كل من في ذمته دين او مال او غير ذلك من انواع الحقوق الراجعة الى المصروف بالمقابل لا بد له ان يعرف بما عليه في مدة ثلاثة اشهر مبدؤها غداة اليوم الذي يعلن فيه بالجرايد المرقوم فيها اسماء المقتفين

* ثم ان نظارة الدوايرة تتصرف في الاملاك المنقولة على وفق الشروط المقررة في الامر المورخ ٣١ اكتوبر سنة ١٨٤٤

* الفصل الثالث * ان عامل عمالة قسنطينة والكلونيل الحاكم على قسمة صطيف كل واحد منهما مكلف فيما يليه بتنجيز امرنا هذا الذي سيعلن به بالمقتفين الفرنساوية

9-Copie d'un acte d'antichrèse du 26 mars 1906 (El Abdem)

quittés par les créanciers, dans ses intérêts d'aucune sorte de la part du débiteur. De plus, les parties reconnaissent que les revenus des droits coutumiers et autres, actuellement appartenant aux créanciers, conformément aux dispositions du droit musulman sur le prêt à usure hypothécaire, des Cultures, auxquelles elles entendent se conformer, déclarent que, malgré leur caractère dépendant de nature souveraine, elles ne concernent pas à l'état personnel, en raison de l'intérêt général des recettes dans la région du Chéliff, les parties déclarent que les revenus des droits coutumiers ci-après donnés en antichrèse forment un minimum d'après le Coran lui-même. De la vente et garantie du remboursement des sommes des présentes, le débiteur cède et affecte en antichrèse au profit des créanciers, ce qui est accepté par les sieurs Pellouche (Hadj), pour les dits créanciers en principe au jour du remboursement effectif et intégral de leur créance, à compter de ce jour 1906 cinq cent soixante quatre (564) mètres carrés (564 m.c.) indiqués ci-dessus, dans une parcelle de terre en nature de labours, située et bornée, située sur le territoire de la Commune de Chasseloup, commune mixte du Chéliff, Département d'Oran, et lieu dit Oued Abdelaché connue sous le nom de Mélin, portant à revenus trois cent soixante six (366) du plus de la [illegible] et la contenance de cent cinquante deux [illegible] [illegible]. Et que [illegible] [illegible] comptions en [illegible]. Le débiteur est propriétaire de l'immeuble

3 - Liste des fractions et tribus autorisées à racheter leurs biens (B.O., 1872, p. 556).

Noms des tribus et fractions de tribus qui ont racheté leur territoire du séquestre, moyennant versement d'une somme d'argent, le séquestre ne devant être levé qu'après paiement de la contribution de guerre et du prix de rachat.

[illegible]	SOMMES à payer	OBSERVATIONS
Cercle de Mougie.		
[illegible]	[illegible]	Payable en [illegible] annuelles
[illegible]	[illegible]	id.
[illegible]	[illegible]	id.
[illegible]	[illegible]	id.
DOUAR DES BENI-MAASSOUR	[illegible]	id.
DOUAR DES BENI-OUAHILA	Fraction de Hachadi	[illegible] id.
	— de Taourirt	[illegible] id.
	— d'Ouaghrou	[illegible] id.
	— d'Ouaghrou	[illegible] id.
	Douar de Sidi Abdel	[illegible] id.
TRIBU DES BENI-AYDEL	— Beni-Hamida	[illegible] id.
	— Taourirt	[illegible] id.
	— Ouadhaoden	[illegible] id.
	— Taourirt	[illegible] id.
DOUAR DES BENI-MAASSOUR	[illegible]	id.

Certifié conforme :

Alger, le 4 septembre 1872.

Le Directeur général des Affaires civiles et financières,

CH. TASSIN.

N° 283. — SÉQUESTRE. — *Apposition du séquestre sur le territoire d'une tribu et de sept fractions de tribus du district de* TRÉMESSA, *département de Constantine.*

ARRÊTÉ DU 16 JUILLET 1872.

Le Gouverneur général civil de l'Algérie,

Vu l'ordonnance du 31 octobre 1845 ;

Vu la loi du 16 juin 1851, article 22, § 2 ;

Vu l'article 7 du Sénatus-Consulte du 22 avril 1863 ;

GOUVERNEMENT GENERAL
de l'Algérie

Séquestre.

Pétition des indigènes
douar Djéria, Commune
mixte d'Aïn-Arnaia.

République Française

Alger, le 1 Mars 1924.

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur le Président du Conseil, Ministre de l'Intérieur et des Cultes (Direction de l'Administration Départementale et Communale), à Paris.

Par dépêche du 21 Juin 1923, n° 14/3, vous avez bienveillamment me communiquer, pour examen et avis, une pétition adressée à M. le Président de la République par les habitants de diverses fractions du douar Djéria, commune mixte d'Aïn-Arnaia (département de Constantine), à l'effet d'obtenir la restitution de leurs terres qui les auraient été injustement soustraites par la société des Mazandas et de la Petite Kabylie.

Après les résultats de l'instruction approfondie à laquelle il vient d'être procédé, cette demande a un caractère [illegible]

Il en [illegible] du séquestre apposé sur les biens des indigènes à la suite des incendies de forêts et [illegible] les conditions des sociétés de rachat mises à leur charge.

Et la restitution de toutes les parcelles appréhendées par l'Etat en vertu du même séquestre et qui ont été cédées à la société forestière des Mazandas et de la Petite Kabylie.

Les indigènes du douar Djéria ont été séquestrés à bon droit, à raison de leur participation aux incendies

incendies de 1881. Ils ont été depuis, il est vrai, autorisés à se racheter des effets de cette mesure sauf en ce qui concerne quelques parcelles réunies au Domaine de l'Etat et cédées ensuite à la société forestière des Mamendas et de la Petite Kabylie. Le rachat a été consenti sous cette réserve et moyennant le payement d'une soulte de 6676f 69c sur laquelle les indigènes n'ont encore versé qu'une somme de 6760f 03c. Il reste dû par conséquent au Trésor une somme de 690f 72. Tant qu'elle n'aura pas été acquittée l'administration ne pourra pas prononcer la mainlevée du séquestre.

Il ne me paraît pas dans ces conditions, qu'il puisse être donné sur aucun point satisfaction à la pétition que vous m'avez communiquée.

J'ai l'honneur de vous la renvoyer sous ce pli.

Le Gouverneur général,

5 - Pétition des Béni Hindel relative à l'appropriation de leurs terres sans aucune compensation, à la suite de la construction de la route El-Asnam - Tiaxemalt.

6 - Pétition de la Djemaa du douar Chouata à propos de l'aliénation de leurs terres. (F 80) - (8/1)

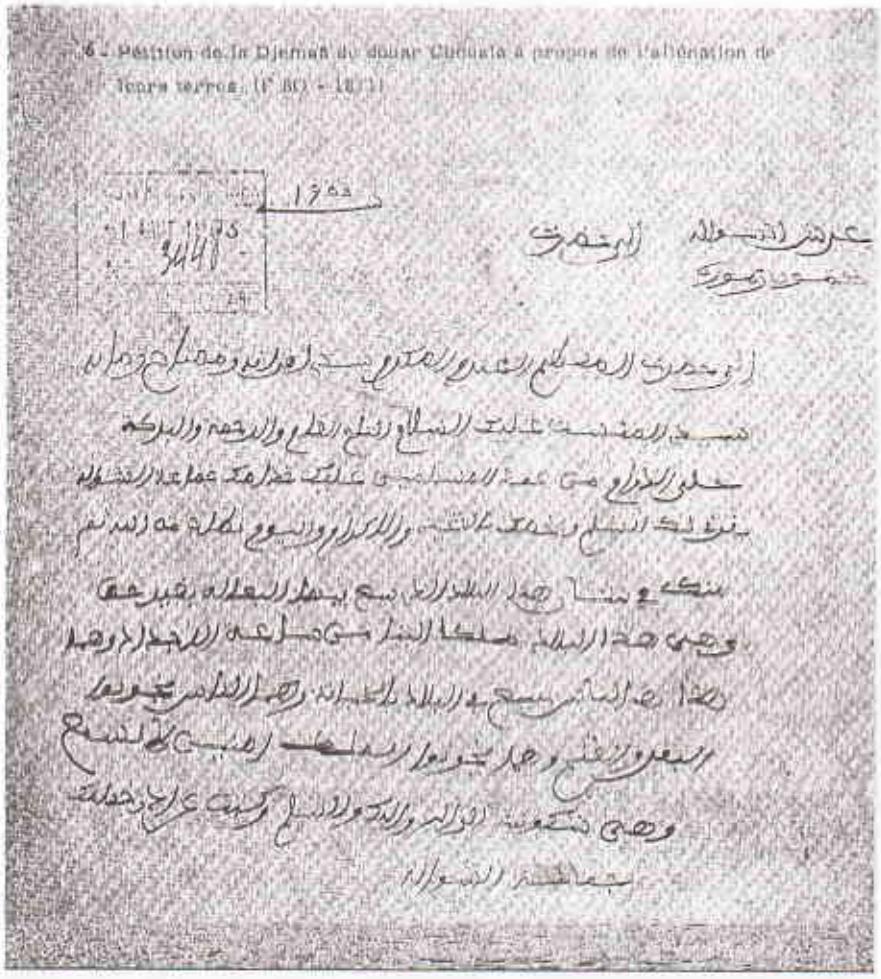

7-Arrêté du 27 juillet 1882 relatif à une amende collective contre des fractions et douars de l'Ouarsenis

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu l'article 1er de la loi du 9 février 1881;

Vu les procès-verbaux, rapports et propositions du service des eaux et forêts et de l'autorité administrative locale relatifs à des incendies survenus du 22 août au 8 septembre 1881, dans diverses forêts domaniales situées sur le territoire de la commune mixte du Cheliff, les chefs des collectivités indigènes intéressées préalablement entendus;

Considérant que les indigènes des douars ci-après indiqués sont, en raison de leur condition, mêlés à être punis;

Vu l'avis du préfet du département d'Alger;

Le conseil de gouvernement entendu,

ARRÊTE :

Art. 1er. — Une amende égale au montant en principal des impôts arabes leur incombant au titre de l'exercice 1881, et s'élevant à la somme de 47.232 fr. 20 c., est infligée, par application du principe de la responsabilité collective, aux indigènes des douars Larjem, Beni-Bakhamous, Temeliahet; des bocces Fouarim-Beni-Boudjema, Makta, Bouatit, du douar Beni-Ghudel; de la bocca Kalas, du douar Beni-Ouizan.

Elle pourra être acquittée au moyen de prestations.

Art. 2. — Le recouvrement de cette amende, dont les chefs collecteurs ne recevront aucune part, sera effectué au prorata de la quote-part en principal afférente à chaque habitant des collectivités dont il s'agit, par le service des contributions diverses.

Art. 3. — Le préfet du département d'Alger est chargé de l'exécution du présent arrêté, qui sera publié, en français et en arabe, au journal officiel, *le Mobachir*.

Fait à Alger, le 31 décembre 1882.

Pour le secrétaire général du gouvernement absent :
Le conseiller de gouvernement délégué,
MARTIN.

6-Distraction des terres au profit de la colonisation

(B.O 1904,p 475) — 475 —

N° 213. — COLONISATION. — Distraction de la commune mixte du Télagh (Oran) et de la commune mixte de Lalla-Marnia (division d'Oran) de territoires réunis à la commune mixte de Sada (Oran) en vue de la constitution du périmètre de colonisation du centre de Tacoudmout.

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu l'article 7 du décret du 7 avril 1881 ;

Vu les arrêtés des 30 mai 1868 et 21 novembre 1871, sur l'organisation des communes mixtes ;

Vu le décret du 30 avril 1861 ;

Vu les propositions du préfet d'Oran ;

Le conseil de gouvernement entendu,

ARRÊTE :

Art. 1er. — Sont distraits :

1° De la commune mixte du Téingh, un territoire d'une contenance de 1,740 hectares à prélever sur le groupe communal n° 75 du douar de Tacouira ;

2° Du territoire de commandement de la division d'Oran, un territoire d'une contenance de 8,000 hectares à prélever sur le douar Oum-El-Dond, de la commune mixte de Lalla-Marnia. Ces territoires sont réunis à la commune mixte de Sada en vue de la constitution du périmètre de colonisation du centre de Tacoudmout.

Les nouvelles limites des communes mixtes de Sada et du Télagh sont déterminées par la lisière tracée au plan annexé au présent arrêté.

Art. 2. — Le préfet du département d'Oran et le général commandant la division sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 21 avril 1904.

Pour le Gouverneur général :

Le secrétaire général du gouvernement,

Maurice VARNIER.

الفهرسة

المحفوظات:

محفوظات صيانة الرهون العقارية (على مستوى كل مقر ولائي)

محفوظات المياه والغابات، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي.

الجزائر

محفوظات محاكم القضاة السابقة

محفوظات وزارة الحرب، فانسان (باريس)

محفوظات ما وراء البحر، أكس بروفانس

المنشورات

ـ س. هـ. ر أجرون : المسلمون الجزائريون وفرنسا، من 1871 إلى 1919، باريس، 1968 المجلد1 الصـ 103-128. المجلد 2 الص 776-791 (مسألة الغابات) المجلد1 الصـ 67-122 المجلد 2 ص 737-771(المسألة العقارية).

ر.بارد. مسألة الأرض في الجزائر، الاقتصاد والسياسة باريس، نوفمبر 1955 صـ II ـ 38

ـ النشرة الرسمية للحكومة العامة بالجزائر، حولية ، أنظر الفصل : تكوين الملكية، مصلحة الاحتلال، الغابات.

ـ بوير بانز: ملكية الأهالي بدائرة أرليون فيل، أرليون فيل 1902

م كلفي: حالة الملكية الريفية بالجزائر، الجزائر 1935

ـ البطاقة العقارية للجزائر، الوضعية حتى أول جانفي 1952، الحكومة العامة بالجزائر. الجزائر1952 (الورقة الثالثة

ـ هـ. إزنارد: إعادة تنظيم الملكية الريفية بالمتيجة الجزائر 1948

لارشي: معاهدة التشريع الجزائري، باريس 1923 المجلد3

ف. لينود: نشرة حول الملكية العقارية بالجزائر، الجزائر1900

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

أ. نوسشي: تحقيق على مستوى الجماهيرية الريفية القسنطينية من الاحتلال إلى 1919. تونس 1961.

باسرون: الشركات الكبرى والاحتلال بأفريقيا الشمالية. الجزائر 1931

بايرمهوف: تحقيق حول الاحتلال الرسمي من 1875 إلى 1895 الجزائر 1906 المجلد 2.

بويان: الملكية العقارية بالجزائر، باريس، 1900

برينون: نشرة متعلقة ببلاغ السيد دقرون حول الملكية العقارية لسكان المدن بسطيف، ب.أ.جـ.ف. ص75-80.

الملكية العقارية لسكان المدن بناحية تلمسان وسيدي بلعباس، أ.أ.ج. الجزائر 1967. ص2-98

تعداد فلاحي، الحكومة العامة بالجزائر، الجزائر 1956 المجلد 3

روبر: الملكية العقارية بالجزائر، مجلة العالمين، باريس 1909

جيلالي صاري: تفكيك ملكية الفلاحين بالونشريس مجلة تاريخية، باريس 1973. رقم 505. ص47-76

الانسان والانجراف بالونشريس، الجزائر، 1977

س. ياكونو: احتلال السهول بالشلف، الجزائر155 المجلد1

مصادر متنوعة

د. بومعزة: تقارير مدينة ـ قرية حول العلاقة سرسوـ ونشريس. الجزائر. 1972 المجلد2.

قورجو: الجراح السبع للجزائر. الجزائر 1891

س.هـ.أ. جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر، باريس1964.

هـ. إزنار: الفلاحة الأوروبية وفلاحة الأهالي بالجزائر، دفاتر ما وراء البحر، بوردو1959 ص147

هيكلة الفلاحة الإسلامية عشية الانتفاضة، البحر الأبيض المتوسط 1960. ص49

مقدمة.....
I. المصادرات
1. مصادرة ممتلك
2. مصادرة ممتلك
3. مؤسسة الحر
4. النزع القانوني
5. الاستيطان الا
6. النتائج المترتبة
II. تجريد الفلاح
1. تطوير مزارع
2. توسع الشركات الصغار
3. إفقار الفلاحين
4. قرار مجلس الاقتصادي للثورة
5. النتائج المترتبة
6. مصير غابات

غراسة الكروم بالجزائر: خطأ اقتصادي، 1956 ص 457 المجلة الافريقية

م لشرف: التراث الفلاحي بالجزائر، العقل، مارس 1955 ص376

لوناي: الفلاحون الجزائريون باريس 1963

لفبور: نشرة حول غابات الأرز، الجزائر 1891

أ. نوسشي: نشرة حول الحياة التقليدية لسكان الغابات الجزائريين. أ.ج. 1959 ص521-535

بونسا: الجزائر، باريس1894

ري ـ قولد زايفر: المملكة العربية، الجزائر 1977

جيلالي صاري: تفكيك الفلاحة التقليدية بالونشريس. دراسات فلاحية، باريس كراس 47،1972.

ي. توران: مواجهات ثقافية بالجزائر المحتلة، مدارس، طبّ، ديانات، 1830 ـ 1880 باريس1971.

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

المحتويات

مقدمة.....	05
الجزء الأول **مراحل التجريد**	09
I. المصادرات الأولى (1830 ــ 1850).....	12
1. مصادرة ممتلكات الحبوس	12
2. مصادرة ممتلكات (البيليك).....	15
3. مؤسسة الحراسة القضائية.....	17
4. النزع القانوني لملكية القبائل.....	18
5. الاستيطان الاستعماري الأول.....	21
6. النتائج المترتبة عن المصادرات الأولى.....	22
II. تجريد الفلاحين تحت ظلّ الامبراطورية الثانية (1851-1870)	27
1. تطوير مراكز الاستعمار على حساب الفلاحين.....	28
2. توسع الشركات الرأسمالية واستغلال الخماسين والفلاحين الصغار	30
3. إفقار الفلاحين بتطبيق سياسة تقسيم الأراضي:	35
4. قرار مجلس الشيوخ لعام 1863 وتفكيك التنظيم الاجتماعي الاقتصادي للقبائل.	39
5. النتائج المترتبة على تطبيق قانون مجلس الشيوخ لعام 1863	43
6. مصير غابات بلّوط القلين والتضييق على الفلاحين	45

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية

7. نتائج انتفاضة 1864	49
III. الآثار المباشرة لانتفاضة 1871	53
1. ثمن المساهمة في الحرب	54
2. الحراسة القضائية للأراضي : التجريد الأكثر إثارة لفترة الاحتلال	57
3. تكاثر مراكز الاستيطان بالأراضي التي تحت الحراسة القضائية	59
4. التدهور الاقتصادي	63
IV. وسيلة تجريد القوى الشعبية : الترسانة القانونية	66
1. قانون "ورنيي" أو تفكك الأسرة	67
2. قانون 1887 والتفكك النهائي لآخر الروابط الأسرية	71
3. قانون 1897 : الحدّ من التجاوزات	72
4. قانون عام 1926 : المحاولات الأخيرة لنقل ملكية بعض الأراضي	74
5. نتائج القوانين العقارية : السلخ المنظم لصغار ومتوسطي الفلاحين	75
انهيار وركود الاستعمار الخاصّ	84
6. التمركز العقاري لصالح أقلية الأهالي	86
V. توسع الاحتلال الرسمي : طرد مكثف للفلاحين من أراضيهم	92
1. مراحل الاحتلال الرسمي	93
2. مصدر أراضي الاحتلال الرسمي	95

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

4. التوسع المدهش للاحتلال بمنطقة عنابة	106
VI. تطبيق نظام الغابات : حرب دائمة ضدّ السكان المستضعفين	110
1. استلاب غابات البلوط والفلين، والغرامات الجماعية الأولى	111
2. قانون الغابات : سلاح رهيب في وجه السكان الأكثر فقرا	113
أ. قانون 1874	114
ب. قانون 1885	115
جـ. قانون 1903	116
3. تطبيق نظام الغابات : مصدر صراع مستمر بين الفلاحين والإدارة	116
أ. الحراسة القضائية لعام 1881	117
ب. المتابعة المتشددة للفلاحين	121
دورية الحرائق	121
مظاهر الصراع	127
توزيع العائدات المتأتية من الغرامات	133
VII حوصلة التجريد	135
1. التجريد العام على مستوى الوطن	136
التجريد المكثف والسريع للفلاحين	136
مواصلة التجريد	141
2. حوصلة تجريد الفلاحين في منطقة جبلية : الونشريس	142
مراحل التوسع الاستعماري	143

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية

التوسع الهائل للاحتلال الخاص	145
المصادر.	151
الخلاصة	153
الجزء الثاني **النتائج العامة لتجريد الفلاحين**	157
I. النتائج الاجتماعية ـ اقتصادية العامة	159
1. تقسيم الأراضي	160
2. التركيز العقاري	162
3. وسيلة عيش غير ثابتة	163
4. تراجع الزراعة التقليدية	168
5. الهجرة من الريف وأهمية البطالة بالمدن	174
6. الهجرة : يد عاملة وفيرة وبثمن بخس بالنسبة للصناعة الفرنسية	184
II. نتائج المصادرة على الصعيد الطبيعي:	189
فقد التوازن الطبيعي	189
توسع إزالة الغابات	190
الاستغلال المفرط للغابات من 1939 إلى 1945	198
تدمير الغابات من 1954 إلى 1962.	200
2. اتساع الانجراف : مخاطر كبرى ضد الموارد والإمكانيات الطبيعية	205
تراجع الموارد المائية	207
الخاتمة	215

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

طبع بدار غرناطة للنشر والتوزيع – 2010
56، نهج عبد الرحمن ميرة باب الوادي الجزائر
الهاتف: 64 26 96 21 (0) 213+
الفاكس: 51 75 97 21 (0) 213+
email : editionsgharnata@hotmail.fr

الأكاديمية الجزائرية للوثائق و المصادر التاريخية.

ISBN: 978-9947-995-10-5 ردمك:
9 789947 995105